جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

الميدان: العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
الفرع : تاريخ
التخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: .....

إعداد الطالبة:
عوينة صابرينة

يوم: 2019/07/03

الواقع الصناعي في الجزائر بعد الاستقلال 1962- 1978م (دراسة تاريخية)

لجنة المناقشة:

جهينة بوخليفي قويدر	أ.مح.أ	جامعة بسكرة محمد خيضر	رئيسا
فاتح حاجي	أ.مح.ب	جامعة بسكرة محمد خيضر	مشرفا
لخضر بن بوزيد	أ.مح.أ	جامعة بسكرة محمد خيضر	مناقشا

السنة الجامعية:2018- 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

الحمد لله والشكر الله عز وجل الذي بتوفيق منه

وبفضل منه تمكنت من إنجاز مذكرتي

وأقدم خالص الشكر وأتم العرفان وأسمى عبارات التقدير والاحترام

وعظيم الامتنان إلى وأمي وأبي وأخواتي

وأقدم الشكر والعرفان بالجميل المتواصلة نصحا من أستاذي المشرف

على ما قدمه من توجيهات قيمة

وجزيل الشكر إلى أساتذتي خلال مشواري الدراسي

وإلى كل من ساهم معي في مساعدتي في إنجاز مذكرتي

عوينة صابرينة

إهداء

إلى من أدين لهما بوجودي بعد الله عز وجل

والدي الكريمين أطال الله عمرهما

أهدي عملي هذا لأمي الحبيبة الغالية وأبي حفظه الله

إلى إخواني الذين أحبهم من كل قلبي فتحي وزكريا

وأمجد عبد العزيز

وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إنجاز

المذكرة أقدم لهم جزيل الشكر

مقدمة

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات في اقتصاد الدول وهو ركيزة أساسية التي تعتمد عليها الدول لتحقيق تنميتها، فالصناعة هي النشاط الاقتصادي الذي يقوم بتحويل المواد الخام والمواد الأولية والخامات المعدنية من شكلها البسيط إلى منتجات استهلاكية. لهذا تلجا العديد من الدول الاستعمارية للبحث في مستعمراتها عن ثروات لدفع عجلة تنميتها ومن هذه الدول الاستعمار الفرنسي بالجزائر الذي دام 132 سنة مع استغلالها أبشع استغلال وبعد كفاح طويل وصمود الجزائريين ونيل الاستقلال السياسي سعت الجزائر إلى استكمال استقلالها الاقتصادي والثقافي، عن طريق مؤتمر طرابلس 1962الذي جاء لتحديد خيارات الدولة المستقلة من أجل تدعيم استقلال البلاد عملت الجزائر إلى إنشاء قطاع صناعي قوي لأن التصنيع يعتبر حجر الزاوية للقضاء على التخلف وذلك يسمح باستغلال موارد البلاد الطبيعية المتنوعة ويحقق الوثبة التنموية لذلك نجد أن القطاع الصناعي مثل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال.

وفي خلال هذا الصدد نطرح الإشكالية التالية:

كيف ساهم القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر بعد الاستقلال 1962-1978؟

يندرج تحته مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- فيما تمثل الإرث الاستعماري في الجانب الصناعي؟
- كيف حدد ميثاق طرابلس الاختيارات الصناعية بالجزائر؟
- ما هي أهم التحولات الصناعية خلال فترة حكم هواري بومدين، وكيف أثرت على واقع التنمية الصناعية في البلاد؟
- وللإجابة على الإشكالية التالية ومجموعة الأسئلة الفرعية اتبعت الخطة الموضحة كالتالي:

الفصل التمهيدي الذي تناولت فيه الصناعة في الجزائر قبل الاستقلال والذي يضم عناصر أساسية: الصناعة الاستخراجية وما تحتويها من أهم ثروات من مناجم ومحروقات بالجزائر وكيف تم استغلالها من الاستعمار الفرنسي، إضافة إلى الصناعة التحويلية وعن طريقها كيف تم تصنيع وتحويل المواد لأولية واستغلالها لأسواق فرنسية.

الإصلاحات الصناعية في مشروع قسنطينة 1958 وهنا تطرقت إلى أهم عنصر وهو مشروع قسنطينة وذكر مضمونه، أي ما جاء بيه ديغول وأهداف هذا المشروع الظاهرة والخفية.

الفصل الأول: الذي كان بعنوان الصناعة بالجزائر خلال فترة حكم بن بلة والذي يندرج تحته مجموعة من العناصر: ميثاق طرابلس الذي تضمن أهم الاختيارات الكبرى لوضع حجر أساس لبناء دولة الجزائرية، وتبني الاشتراكية كنهج وتطبيق سياسة التأميم والتسيير الذاتي وإنشاء عدة شركات ودواوين.

الفصل الثاني: الصناعة بالجزائر خلال فترة حكم هواري بومدين وتضمن هذا الفصل العديد من مشاريع ومخططات: الثورة الصناعية التي قام بها هواري بومدين وتبني الاشتراكية وتطبيقها للتسيير داخل المؤسسات، سياسة التأميمات وأهم مشاريع ومخططات التنموية الثلاث أهمها: المخطط الثلاثي الأول والرباعي الأول ومخطط الرباعي الثاني وتطبيق سياسة التوازن الجهوي.

ومن أسباب اختياري للموضوع الذاتية والموضوعية نذكر اهمها :

أسباب ذاتية:

- الاطلاع والاستفادة أكثر حول هذا الموضوع
- لم يسبق وأن تم تناوله بالدراسة في جامعتنا

- بعد التشاور مع أستاذ المشرف أدركت أنه من بين المواضيع الجديرة بالدراسة

أسباب موضوعية:

- كشف حقيقة الاستعمار وما فعله بالجزائر وما نهبه من ثرواتها
- معرفة ما عاشته الجزائر عشية الاستقلال من أزمات وكيف واجهت تلك الظروف

ومن هنا جاءت **أهمية** موضوعي(الواقع الصناعي في الجزائر بعد الاستقلال 1962-1978م) معرفة ما تحتويه الجزائر من ثروات (منجمية وغيرها)، بما تميزت به من أهم مراحل البدايات الأولى للتصنيع، كيف واجهت تلك الصعوبات في التسيير رغم افتقارها إلى إطارات بشرية.

وبعد تطرقي للموضوع تم تحديد مجموعة من **أهداف** نذكر منها:

- إبراز الإرث الاستعماري أي كل ما خلفه في الجزائر
- تحقيق الدراسة التاريخية لهذا الموضوع أكثر منه اقتصادي
- اعتبار الصناعة ركيزة أساسية لبناء دولة

المنهج المتبع:

اتبعت في موضوعي المنهج التاريخي، الذي تمثل في وصف كل الأحداث وما تحتويه الجزائر من خيرات وثروات والمنهج التاريخي في دراسة الموضوع دراسة تاريخية مع احترام التسلسل الزمني وكرونولوجية الأحداث، فكان استعمال هذا المنهج ضروريا.

ومن **الصعوبات** التي واجهتها في موضوعي قلة الدراسات والمادة العلمية لهذا الموضوع في جامعتنا.

ومن أهم **الدراسات السابقة** التي تطرقت لها في موضوعي نذكر منها:

– محمد العربي الزبيري في كتابه الثورة في عامها الأول والمؤامرة، اعتمدت عليه في الفصل التمهيدي في تشخيص واقع الصناعة قبل الاستقلال.

– إسماعيل العربي في كتابه التنمية الاقتصادية في الدول العربية اعتمدت عليه في ذكر تحديد و إبراز الإرث الاستعماري.

– عبد القادر حليمي علي في كتابه بعنوان جغرافية الجزائر جاء فيه ذكر معظم المناجم المتواجدة بالجزائر قبل الاستقلال .

– عكروم شهر زاد في مذكرتها بعنوان مشروع قسنطينة المضمون والأبعاد 1954–1963 اعتمدت عليه في ذكر ما جاء في مشروع قسنطينة من صناعة وأهم مراكز التصنيع.

– هاتمورت الزنهاوس في كتابه فشل الاستعمار الفرنسي في الجزائر اعتمدت عليه في الفصل التمهيدي في عنصر الصناعة التحويلية وفي بعض العناصر حول مشروع قسنطينة

– عبد الحميد زوزو في كتابه بعنوان المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق) اعتمدت عليه في الفصل الأول في ميثاق طرابلس وأهم ما تضمنه .

– محمد السويدي في كتابه بعنوان التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية تم الاعتماد عليه في معرفة الاشتراكية والتسيير الذاتي الذين طبقا بالجزائر.

– جمال الدين الآلوسي في كتابه الجزائر بلد مليون شهيد اعتمدت عليه في التسيير الذاتي.

- كتاب بعنوان جهود السنوات العشر تم الاعتماد عليه في الفصل الثاني في تحديد الخطوط الكبرى للثورة الصناعية وأهدافها وسياسة التوازن الجهوي.

- أحمد الشريف السنوسي الأطرش في كتابه تاريخ الجزائر في خمسة قرون، الجزء الثالث اعتمدت عليه في سياسة التأميمات لتأميم المصانع والمحروقات.

- نور الدين زمام كتابه بعنوان السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع 1962-1998 اعتمد عليه في المخططات التنموية.

الفصل التمهيدي:

الصناعة في الجزائر قبل الاستقلال

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكثير من دول العالم، كما أن التطور التكنولوجي والمستوى المتقدم للرفاهية الاجتماعية والاقتصادية التي تستهدف شعوب العديد من الدول الصناعية ما هو إلا نتيجة لتطور قطاعها الصناعي[1].

ومن ذلك يمكن القول أن الصناعة أو التصنيع هو عملية أساسية لكل ما يتعلق بالجانب الاقتصادي عن طريق اكتشاف واستغلال وتحسين السبل اللازمة لإنتاج الثروة سواء كان هذا النشاط متعلقا بعملية الصنع أو بالأنشطة اللازمة لاستخراج المواد أو الخامات الأولية[2].

فالصناعة هي من فروع النشاط الاقتصادي التي تتولى تحويل المواد الخام والمواد الأولية الزراعية والخامات المعدنية وغيرها من المواد الطبيعية من شكلها الخام أو البسيط إلى منتجات أرقى قابلة للتداول، تلبي حاجات الإنسان في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار[3].

إن الجزائر قبل الاحتلال شهدت نشاطا حرفيا وتنظيما حيث كان الحرفيون في الجزائر يجتمعون في نقابات حسب التخصص بحيث نجد النجارين في شارع والحدادين في آخر، والشواشين في ثالث، والصباغين في الرابع، والدباغين في الخامس، إلى جانب هذه الصناعة التي كان يمتاز بها هؤلاء الحرفيون كانت الجزائر تهتم كثيرا بالمناجم

[1] مخضار سليم، دراسة تحليلية تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد 2018/2017م، ص 141

[2] سليم بوهديل، قياس أهمية الصناعات التحويلية داخل الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية للفترة 2005-2014م، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، ديسمبر 2016م، ص 55

[3] مختار بن هنية، استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007م، ص 14

المختلفة كالمعادن وتولي رعاية لصناعتين أساسيتين في ذلك الوقت هما: صناعة الأسلحة والذخيرة الحربية وصناعة السفن[1].

وبعد دخول الاستعمار الفرنسي بالجزائر و بمجرد أن ثبت أقدامه فيها عمل على تفكيك أوصال اقتصادنا الوطني[2].

وبعد الغزو وبالتدريج أهملت الصناعة في الجزائر عن طريق تحطيم الصناعة الحرفية المحلية، تحطيم البنية الاجتماعية، وتجريد الأهالي من امتهان الحرف البسيطة الشريفة التي تحافظ على وجودهم الحيوي. حولت الأسواق التي تباع فيها الصناعات الحرفية للجزائريين إلى سوق تجارية مفتوحة على منتوجات الدولة الفرنسية[3].

وأصبحت البلاد مسخرة لتصدير المواد الأولية وما كادت الثورة تندلع حتى بدأت صناعتنا التقليدية في اضمحلال وأصبح كل شيء يستورد، وتم القضاء على مصانع الأسلحة والبارود والورشات البحرية الخاصة بصناعة السفن، وبالمقابل تضاعفت كميات المعادن المنجمية المستخرجة وأصبحت تصدر إلى الموانئ الفرنسية[4].

حاولت فرنسا جعل الاقتصاد الجزائري مكملا للاقتصاد الفرنسي ومزودا إياه بالمواد الأولية الضرورية لتنميته وتطويره، ومن الشواهد الكثيرة ما نسميه بالتشويه الاقتصادي مثل إتلاف الشبكة الصناعية التي أوجدها الأمير عبد القادر والتي كان يمكن أن تتطور ليس في الميدان الحربي فحسب؛ إنما في كافة مجالات الإنتاج الصناعي إضافة

[1] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، الجزائر، 1984م، ص 42

[2] محمد العربي، المؤامرة الكبرى أو إجهاض الثورة، المرجع السابق، ص 101

[3] قتاش محمد، الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينات (1923-1939)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، 2007م، ص14

[4] محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع سابق، ص 43

إلى ما قامت به مثل القضاء على حقول الأرز بنواحي المدية واقتطاع مساحات شاسعة منتجة للقمح للشمال الغربي واستبدالها بكروم الخمر الضروري لتحسين أنواع الخمر الفرنسي[1].

وبعد أن تم الاحتلال والسيطرة التامة على الاقتصاد الجزائري بما فيه القطاع الصناعي، ورث الاقتصاد الجزائري بما فيه الصناعة عن الاستعمار الفرنسي عددا من الخصائص والمميزات بعضها إيجابي والبعض الآخر سلبي، ومهما يكن من شيء فإن الجزائر ورثت عن الاستعمار الفرنسي إمكانيات معتبرة للتنمية الاقتصادية، خلف الفرنسيون للجزائر هيكلا واسع النطاق من المرافق الأساسية والميزة السلبية لهذه المرافق والمنشآت هي أنها وضعت ونظمت في مناطق جغرافية محدودة ولا تخدم سوى جزء صغير من البلد وسكانها حيث تتركز خصوصا في المناطق التي اهتم الاستعمار بتنميتها لصالح المعمرين ولصالح فرنسا[2].

فالاستعمار الفرنسي لم يهتم بتصنيع الجزائر في البدايات الأولى، فالصناعات التي كانت موجودة عبارة عن صناعات موجهة لسد الاحتياجات الاستهلاكية للمقيمين الأوربيين[3].

لكن فرنسا اهتمت بتصنيع بالجزائر بعد الحرب العالمية الثانية لإنشاء استقلالية صناعية تصديا للتهديد الألماني الذي كانت تواجهه[4].

---

[1] محمد العربي الزبيري، المؤامرة الكبرى، مرجع سابق، ص 101

[2] إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، الشركة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر،ص102

[3] آمال شوتري، عبد الصمد نجوى، قراءة في علاقات المناطق الصناعية بالتكوين المهني بالجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس، د. د، جامعة حاج لخضر، باتنة، جوان 2018م، ص 307

[4] هاتمورث إلزنهاس، فشل الاستعمار الفرنسي في الجزائر، تر: أحمد بن محمد بكلي، مر: مصطفى ماضي، د. ط، دار القصبة، الجزائر، دس، ص 62

لأن ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية كانت قد خربت أثنائها معامل فرنسا، فوجدت فرنسا نفسها أمام مشكل إعادة التصنيع وبعث المصانع من جديد فاقتضى الحال أن تنشئ بعض المعامل في الجزائر لتعوض ما فقدته في هذه الحرب وتقوي حماس شركاتها بدافع نفساني ينطلق من فكرة الجزائر الفرنسية، وإيمان رؤساء الشركات بأنها غنية لا ينازعهم فيها منازع فلم تأت سنة 1950م حتى تواجد بالجزائر أكثر من 800 مؤسسة في صناعات عديدة[1].

وهنا نتطرق إلى بعض الصناعات التي تركها الاستعمار الفرنسي (الإرث الاستعماري).

أولا- الصناعة الاستخراجية بالجزائر:

بعد تثبيت الاستعمار الفرنسي أقدامه في الجزائر سعى جاهدا إلى نهب واستغلال خيرات البلاد التي تزخر بها وهذا ما نلاحظه فيما ذكر ومن خلال ما تركته فيما بعد الاستغلال من أثر بعض الصناعات والمناجم والشركات وغيرها.

منذ 1848حتى 1930م نجد الاقتصاد الرأسمالي الفرنسي انطلاقة واسعة لأن البرجوازية قد وجدت في الجزائر مرتفعا لدفع وتطوير مصالحها وقد كتب الجنرال بيجو سنة 1842م إلى السلطات الفرنسية: "ستطلب الجزائر ولمدة طويلة المنتوجات الصناعية من فرنسا بينما تستطيع الجزائر تزويد فرنسا بكميات هائلة من المواد الأولية اللازمة للصناعة".[2] ومن هذه المواد نذكر:

---

[1] أحمد الشريف السنوسي الأطرش، تاريخ الجزائر في خمسة قرون الجزء الثالث، البصائر، وزارة الثقافة، الجزائر،2013م، ص1241

[2] إبراهيم مياسي، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881-1912م)، المتحف الوطني للمجاهد، 1996م، ص 80

1-**الفحم:** وهو ناتج عن بقايا نباتية مدفونة منذ آلاف السنين تحت الرواسب تحولت إلى فحم حجري تحت عامل الحرارة والضغط[1].

وهو مادة أساسية لقيام المدنية حيث كان يستعمل كوقود لتوليد الطاقة كما يستعمل الفحم في بعض المشاريع الكبيرة لتوليد الكهرباء.

1-1 مناجم الفحم بالجزائر : كانت الواردات من الفحم قد تجاوزت 2251 ألف طن سنة 1913 إلى 1692 ألف طن سنة 1914 و1491 ألف طن سنة 1915 ثم 1153000 طن سنة 1916 و757000 طن سنة 1917 وتعويضا للنقص حرصت الإدارة الجزائرية على تشجيع صناعة الفحم المستخرجة من الخشب التي لا يمكن الاستغناء عنها في الحياة الريفية والحياة الحضرية في الجزائر[2].

وكان لانخفاض الواردات الفحمية تأثير على حركة الموانئ التجارية ووسائل النقل وهو ما أدى إلى أبحاث عن سبب ركود الدورة الاقتصادية الجزائرية وجمودها.

ونقصت الأشغال في ميدان الأبحاث والحدادة والإصلاحات العادية للآلات فكانت المصاعب الكبيرة في الحياة اليومية للسكان إذ تم القضاء بذلك على الحدادين والصناع من انعدام الفحم الضروري في هذا المجال الحيوي فدهورت الرصيد الاقتصادي الجزائري بمرور الزمن ولم يقع اللجوء إلى تعويضه أو إصلاحه وبالخصوص عند تخلي أوربا عن المدد بالبضاعة الصناعية (من الصلب ومواد البناء) وبالأسمدة الكيميائية وفقدت آلات

[1] علي حليمي عبد القادر، جغرافية الجزائر طبيعية بشرية اقتصادية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الجزائر، 1968م، ص 271

[2] أندري بونيان وآخرون ، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 416

الحراثة وقطعها وكذلك اختفت من السوق أكياس الشحن والحبال وبلغت أسعارا باهظة ولكن آلات الفلاحة ودرس الحبوب لم يلحقها العجز الملاحظ.[1]

تتركز المناجم الفحمية بالجزائر في الجنوب الغربي بالقرب من كلومبشار[2] .

في منطقة جافة وساخنة تبعد حوالي 500 كلم عن أقرب ميناء إليها، وهي ميناء وهران. ويوجد الفحم في شكل طبقات يبلغ متوسط سمكها 40 سم ويعطي طاقة حرارية تتراوح بين 6 ألف و75 ألف كالوري أو حراري، ويحوي 20 % من المواد الطائرة و3.5 % من الكبريت. وأهم المناجم في إقليم كلوميشا هي:

ا- **منجم قنادسة:** اكتشف سنة 1907م، بدأ استغلاله في نهاية الحرب العالمية الأولى وأخذت الطائرات الفرنسية تستعمله في إدارة محركاتها منذ سنة 1922[3].

ولقد نشطت أعمال استخراج الفحم تحت تأثير الحرب وانقطاع المواصلات مع الخارج، وارتفاع أسعار النقل فصارت تنتج نحو 300 ألف طن في السنة بينما يحتاج القطر الجزائري نحو 800 ألف طن كل عام والجزائر أكثر اعتمادها على الفحم في تلك الفترة لا على تيارات المياه[4].

كما أنه تستغل 300 ألف طن كما ذكر سابقا تحول سياسة خاصة تستغله فيما بعد فرنسا[5].

---

[1] أندري بونيان ،المرجع السابق ،ص 416

[2] أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري، للناشئة الإسلامية، المطبعة العربية ،الجزائر ،1978 ،ص60

[3] حليمي عبد القادر علي، جغرافية الجزائر، المرجع السابق، ص 272

[4] أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر جزائري، المرجع سابق، ص 60

[5] أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، د.ب، د.س، ص 128

ب- منجم بشار الجديد وكسيكسو: ويقعان إلى الجنوب من منجم قنادسة وبدأ العمل فيهما أثناء الحرب العالمية الثانية أي سنة 1942م[1].

وبعد محاولة فرنسا دمج الجزائر مع فرنسا ومحاولة جعل الجزائر سوقا فرنسية في جل المبادلات وما كانت تستغله من ثروات الجزائر من بينها الفحم[2].

قامت الحكومة الفرنسية بإسناد إدارة مناجم الفحم الجزائرية إلى شركة الفحم لجنوب وهران ثم إلى مصلحة المناجم والتنظيم الجماعي للأقاليم الصحراوية سنة 1958م، وكان الإنتاج آنذاك يتراوح بين مائة وثلاثة آلاف طن سنويا ولما قربت ساعة نصر الثورة الجزائرية أخذ الإنتاج ينحدر نحو النقصان، حتى بلغ 38 ألف طن سنة 1963م، وذلك راجع إلى عدة أسباب منها: هروب الفنيين وأرباب الشركات من المعمرين بما يملكونه من آلات لاستخراج الفحم الحجري[3].

ومن هنا أصبحت الجزائر فقيرة في التكوينات الفحمية إذ أن إنتاجها لا يكفي لسد الحاجيات الاستهلاكية[4].

ولهذا تضطر كل سنة إلى استيراد أكثر من 200 ألف طن وعلى سبيل المثال نلاحظ أن الجزائر أنتجت سنة 1961م ما يقارب 77 طن من الفحم الحجري واستوردت من ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية ما يقارب 223 ألف طن لإتمام مقطوعيتها الاستهلاكية.

---

[1] عبد القادر حليمي علي، جغرافية الجزائر، المرجع السابق، ص 272

[2] دعاشي سميرة، مدخلة بعنوان التجارة الفرنسية عبر الصحراء ودورها في تراجع التجارة التقليدية (1900-1945م)، ملتقى حول التجارة الفرنسية عبر الصحراء الجزائرية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف2، ص10

[3] علي حليمي عبد القادر، جغرافية الجزائر، المرجع السابق، ص 272

[4] علي حليمي عبد القادر، جغرافية المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص 123

وتستغل الجزائر الفحم الحجري في توليد الكهرباء وإدارة محركات ديزل وتوليد الغاز وصناعة الإسمنت ونسبة قليلة تستغل في التدفئة المنزلية وتسيير القاطرات[1].

2-استغلال النفط بالجزائر أثناء الفترة الاستعمارية:

1/2 تعريف النفط (البترول): هو كلمة مكونة من جزأين "بترو"وهي تعني الحجر و"الزيت" الذي يعني النفط، وهذا يعني النفط من الحجر وهو سائل قابل للاشتعال، بني غامق أو بني مخضر وهو في الطبقة العليا من القشرة لأنه يختلف في المظهر والتكوين والنقاء من مكان إلى آخر، وهو واحد من الموارد الرئيسية للطاقة في العالم، كما أنه يعتبر من المواد الرئيسية لكثير من المواد الكيميائية والبترو كيماويات كما أن النفط هو منتج يتكون من مجموعة متنوعة من الجزيئات تتكون من ذرات الكربون والهيدروجين ثم الهيدروكربونات[2].

لم يكتشف النفط في الجزائر بين عشية وضحاها كما حدث في بعض بلدان الشرق الأوسط لأن محاولات الاستكشاف والتنقيب كانت تعتمد على عشرات السنين[3].

---

[1] علي حليمي عبد القادر: المرجع السابق، ص 273

[2] Boudia Mounya' Fakhari farouk, Zelriri Noura: La crise économique actuelle en Algérie entre les fluctuations des prix de pétrole et l exploitions despotemtiolites dispomilber pour la alistiom du de collage économique-étude analytique journal of économique firamcial research ,volume4 ,issue 2 ,décembre 2017.

[3] حاج قويدر عبد الهادي، الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائرية 1986، دراسة تحليلية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2012/2011م، ص 29

فاتجهت أنظار الحكومة الفرنسية إلى صحراء الجزائر وركزت اهتماماتها حول ما يمكن أن يتضمنه باطن هذه الصحراء من ثروات بترولية وغازية[1].

2-2- مراحل التنقيب على النفط في الجزائر:

شهدت الجزائر خلال فترة الاستعمار الذي سعى إلى استغلال ثرواتها الاستخراجية منها النفط عدة مراحل لاستغلال هذا المورد الهام في الصناعات إلى عدة مجالات.

2-2-1 المرحلة الأولى: يرجع تاريخ المحاولات الأولى للبحث عن النفط في الجزائر إلى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، إذ بدأت فرنسا عام 1870 بأولى محاولاتها في المناطق الشمالية التي ظهرت فيها طفوح نفطية فوق سطح الأرض ولم تقدر الجهود الفرنسية إلا على استخراج كميات قليلة من النفط لعدم جدية وانتظام هذه الجهود التي بذلت للعثور على النفط كما أنها لم تكن مدعمة بالوسائل الفنية الحديثة فضلا عن ضعف الإمكانيات المالية الضرورية لمثل تلك الجهود بالرغم من ذلك اكتشفت حول نقط صغيرة سنة 1895، اكتشف حقل الرزفت في ولاية غليزان غرب الجزائر الذي ظل ينتج حوالي 50 ألف طن[2].

2-2-2 -المرحلة الثانية: عرفت هذه المرحلة استحداث الوسائل التقنية للتنقيب والكشف عن البترول فقد بدأت بعد الحرب العالمية الثانية[3].

---

[1] إسماعيل العربي، المرجع السابق، ص 147

[2] أسامة عبد صاحب عبد المنعم ،الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962، ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال، مجلة مركز بابل لدراسات الإنسانية، العدد3، جامعة بابل لدراسات الحضارية والتاريخية ، ص231

[3] العربي إسماعيل ،المرجع السابق، ص 147

ولقد أظهرت الحرب العالمية الثانية الطبيعة الإستراتيجية للبترول وأثبتت أن امتلاك البترول يشكل أداة فعالة لإثبات القوة الاقتصادية والعسكرية مما دفع السلطة الفرنسية من خلال تجربتها إلى قناعة أنها لا يمكن أن تدع أرصدتها تحت رحمة المساهمة الوحيدة للشركة الفرنسية للبترول (CFP) من أجل استغلال حقوق الشرق الأوسط في إطار شركة بترول الطرق[1].

وخلال هذه المرحلة ركزت فرنسا على النفط في الجزائر وامتلاك هذه الثروة.

2-2-3 المرحلة الثالثة: تميزت هذه المرحلة أيضا بأنها بدلا من أن يكون البحث فيها نشاطا تقوم به شركات القطاع الخاص (كما كان الأمر في المرحلة الأولى)، أسندت مهمة التنقيب والبحث فيها إلى أجهزة حكومية وفي مقدمتها الشركة الوطنية (ربال)[2].

لم يكن من السهل على فرنسا أن تغير هذا الوضع والبحث عن هذه الموارد وإقامة نظام اقتصادي آخر يساعد على تطوير الجزائر وقيام الصناعة فيها ويفقد الدولة الأم (فرنسا) ولكي يسهل الأمر أكثر وما تريد جنيه من هذا الإقليم المستقل (الجزائر) وهي حاجتها إلى شركات وإلى قوى بشرية جزائرية لتسيير مصانعها في فرنسا والجزائر والاستفادة من هذه الثروة[3].

بعدما كان الشعب الجزائري يعيش بين سنتي 1940 و1956 سنوات الجوع والمجاعة الحقيقية التي اصطلح على تسميتها سنوات الجمر. لكن من المفارقات التاريخية تكمن في أن الجوع اختفى بمجرد اكتشاف النفط ووجدت الحكومة الفرنسية في اكتشاف

---

[1] بن عمر الحاج موسى، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر (1945-1962) ،ب.د، الجزائر ، 2012م، ص 43

[2] العربي إسماعيل، مرجع سابق، ص 147

[3] المناضوري عبد العزيز سالم، يحيى جلال، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر، دار قومية، دب، 1966م، ص 349

النفط فرصة ذهبية لدعم مشاريعها التنموية من خلال الشركات الفرنسية وشركات المستثمرين في الجزائر عن طريق فرنسا وإعطاء تصاريح عن طريق عقد اتفاقات ولم تكن اتفاقيات واسعة النطاق وهذا لأن فرنسا لا تريد سواها في المنطقة والنواحي سوى شركاتها فقط وهنا نذكر أهم الشركات التي كان لها دور تكفل بتنقيب واستخراج النفط.[1]

ولقد جاء في قانون البترول في الصحراء على ثلاث مراسيم، منها مرسومان تنفيذيان الأول وضع القواعد المالية والقانونية للبحث واستكشاف ونقل الهيدروكربونات في الصحراء والثاني عبر عن التوجه السياسي الذي يهدف إلى أن الجزائر والصحراء هما كيانان منفصلان.

أما المرسومان 11 و12 من 22 يناير 1958، تناولت على وجه تحديد نقل النفط والغاز من الصحراء عبر الجزائر كما تم إنشاء في يناير سنة 1957، المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية (OCRS)، والتي كانت منطقة ذاتية الحكم، تحت إشراف فرنسا.

وفي نوفمبر 1958 كان أكثر من 101 من الأنشطة البترولية الأساسية التي تحكم في الصحراء تحت إدارة قانون البترول (SPC)[2].

3-أهم الشركات الفرنسية لاستخراج النفط بالجزائر:

شركة بترول تليونات: التي شرعت في الأبحاث منذ سنة 1932م ولقد كانت هذه الشركة المستغلة نفسها ضعيفة وقليلة الوسائل وبعد هذه الشركة التي جاءت سنة 1932 أعدت فرنسا أرضية جديدة حيث استأنف البحث من جديد سنة 1941 في شمال البلاد وتواصلت الأبحاث إلى غاية سنة 1949 ثم جاءت شركة أخرى تسمى ب:

[1] بن شيخ: قرار تأميم النفط الجزائري،24 فيفري 1971م، دراسة السياق والمضامين والدلالات، مجلة دفاتر السياسية والقانون، ب رج، العدد السادس، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2012م، ص 178

[2] Hocine Malati ,Histoire secrète du petrolealgerien,glitions la decouverte,paris,2010 ,p23-27

شركة أومال (A.U.M.A.L.E): وهذه الشركة تفرغت للبحث حيث توجت باكتشاف حقل وادي القطران.

وبعد هذا الاكتشاف وبعد ستة أشهر من انتهاء الحرب العالمية الثانية ازدادت مصالح أقوى من سابقاتها أعلنت الحكومة الفرنسية عن تأسيس مكتب الأبحاث البترولية (B.R.P). وقد أوكلت لهذه الهيئة الجديدة مهمة تحضير وتسيير برنامج شامل يغطي التراب ولقد ساهم مكتب الأبحاث البترولية في الجزائر (S.N.R.E.P.A.L) بالاشتراك مع الحكومة العامة في الجزائر.

وفي إطار السياسة الاستعمارية لأقطار شمال إفريقيا أنشأت الحكومة الفرنسية سنة 1950م ما سمي مناطق التنظيم الصناعي في إفريقيا (Z.O.L.A) حيث شمل هذا التنظيم منطقتين في الجزائر هما[1]:

منطقة التنظيم الصناعي الأولى: وغطت أقصى الغرب الجزائري وأقصى الشرق المغربي والجزء الشمالي الغربي من الصحراء.

منطقة التنظيم الصناعي الثانية: فتضم أقصى الشرق وأقصى الغرب التونسي والجزء الشمالي الشرقي من الصحراء الجزائرية[2].

وهذا بفضل الشركات التي عملت على استغلال النفط في الجزائر قدر الإمكان:

الشركة الوطنية للأبحاث واستغلال البترول في الجزائر (SNREPAL)

الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر (CFPA)

[1] بن عمر الحاج موسى، المرجع السابق: ص ص42-43

[2] المرجع نفسه: ص 83

شركة أبحاث واستغلال البترول في الصحراء CREPS

شركة بترول الجزائر CPA[1]

4-التوزيع الجغرافي للنفط بالجزائر:

يتوزع البترول في الجزائر المكتشف في منطقتين هامتين هما:

4-1- منطقة الصحراء الشمالية: وتشمل خمسة حقول مهمة وهي:

حقل حاسي مسعود الشمالي والجنوبي ويزيد عدد آبارها عن المائة وهي من أقدم الحقول إنتاجا تستغلها شركات فرنسية وشركات السيريبال الجزائرية الفرنسية حيث أن هذه الشركات كانت فرنسية فقط ثم دخلت فيها الجزائر بنحو 40 % من أسهمها.

حقل حاسي العقرب ويتولى استخراج البترول من آباره شركة السينا الفرنسية، أما إنتاجه السنوي فيدور حول نصف مليون طن[2].

4-2- منطقة الصحراء الجنوبية الشرقية:

هي أبعد من المنطقة السابقة عن الموانئ الجزائرية إذ أنها تبعد بأكثر من ألف كيلومتر عن ميناء سكيكدة، إلا أنها تمتاز بكثرة حقولها الغير عميقة ووفرة إنتاجها. وتقع حقولها بالقرب من الحدود الليبية الجزائرية. أما أهم شركة تقوم باستخراج بترول منطقة الصحراء الجنوبية الشرقية فهي شركة الكريسي الفرنسية التي تشرف على الحقول الآتية:

[1] بويه عبد القادر، تيدكلت وثائق ومخطوطات المقاومة الشعبية والثورة التحريرية، أعلام الحياة الثقافية، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالجزائر، دب، دس، ص 125

[2] علي حليمي عبد القادر، جغرافية المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص 125

إيجلي: وهو من أقدم حقول المنطقة حيث أنه اكتشف سنة 1954 ويقرب إنتاجه من مليونين من الأطنان.

وهو بذلك ثاني حقل في المنطقة، وعمق آباره يتراوح بين 100 و1100م وهو أقرب حقل للحدود الليبية ولا يبعد عنها إلا ببعض الكيلومترات.

حقل زرزايتين يعد أعظم حقول المنطقة بإنتاجه لنحو خمسة ملايين طن سنويا.

حقل تيقنتورين: يقع إلى الغرب من حقل السابق وهو ثالث حقل في المنطقة إذ يقرب إنتاجه من نصف مليون طن سنويا أما عدد آباره فهي نحو 41 بئرا منتجة، تتراوح أعماقها بين 500 وللمزيد وتوضيح أكثر[1]. (انظر ملحق رقم 4 وملحق رقم 6)

5- الحـــديـــــد:

أهم مناجم الحديد في الجزائر:

5-1- منجم الونزة: بالقرب من الحدود الجزائرية التونسية وإلى الشمال من مدينة[2] تبسة يبعد المنجم 192 كلم عن ميناء عنابة، وهي ميناء التصدير، يرتبط المنجم بسكة حديدية، ونوع حديد الونزة من الهيماتيت يحتوي نسبة تتراوح بين 50% و60 % من معدن الحديد، وهو خام خال من الفسفور كانت تستغله بطريقة التعدين المكشوف جمعية معدن الونزة منذ 1922م إلى أن أممته الحكومة الجزائرية.

5-2- منجم بوخضرة: ولا يبعد إلا كيلومترات عن منجم الونزة السابق، ويأتي في الدرجة الثانية من حيث الإنتاج الذي بلغ سنة 1956م: 592.620 طن، وأهم الدول المستوردة لخام حديد بوخضرة والونزة هي إيطاليا وبريطانيا.

[1] علي حليمي عبد القادر،جغرافية الجزائر، المرجع السابق، ص 126

[2] لعروق محمد الهادي،أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى، دب، دس، ص 22

5-3- منجم خنقة: بالقرب من الحدود التونسية الجزائرية وإلى الجنوب من المناجم السابقة، بدئ استغلاله في شهر جويلية 1958م وينتج حاليا ما يقرب من 230 ألف طن سنويا.

5-4- منجم جبل فليفلة: يقع إلى الشرق من مدينة سكيكدة، بالقرب من البحر، ومناجم عين موكرة أو مقطع الحديد إلى الشمال من سبخة فزارة، وتبعد بحوالي 32 كلم إلى الغرب من مدينة عنابة اكتشف هذا المنجم الأخير سنة 1964 ويعتبر من المناجم القديمة التي اكتشفتها الشركات الاستعمارية.

5-5- منجم تيمزريت: يبعد بحوالي 30 كلم عن مدينة بجاية ويقع على السفوح الشرقية لجبال جرجرة، ويعمل به حوالي 500 عامل، إنتاجه السنوي[1] يقرب من 104 ألف طن ويصدر منه كميات كبيرة عن طريق ميناء بجاية إلى إيطاليا ويحوي خامه 66 % من المعادن.

5-6- منجم المعدن: ولا يبعد إلا بحوالي 35 كلم عن مدينة الجزائر وهو منجم كان معطلا عن الاستغلال، نسبة المعدن فيه منخفضة من الهيماتيت وقد بلغ إنتاجه سنة 1965 ما يقرب من 11 طن.

5-7- منجم زكار: وكانت تستثمره شركة فرنسية توقفت عن العمل بعد الاستقلال وتركت المنجم معطلا ثم حل محلها الباريم في 16 جوان 1963 فأعاد إلى المنجم قيمته الاقتصادية، وأصبح يعمل فيه حوالي 600 عامل. وينتج ما يزيد عن 147 ألف طن سنويا. ونسبة المعدن في خامه 50 % ويقع بالقرب من مدينة مليانة على السفوح الجنوبية

[1] علي حليمي عبد القادر، جغرافية الجزائر، المرجع السابق، ص ص261-262

لجبال زكار. وينقل ما يستخرج من خام الحديد عن طريق السكك الحديدية إلى ميناء الجزائر وهو أقرب ميناء إلى المنجم ثم يصدر إلى بريطانيا.

5-8- منجم قوراية: بالقرب من البحر، ومن مدينة قوراية، ومنجم بريرة بعيدة عن مدينة تنس يقعان على السفوح الشمالية لجبل زكار ومنجم روينة غير بعيد عن مدينة روينة الواقعة بين مليانة والأصنام توقف هذا المنجم عن العمل سنة 1964، ثم أعاد فتحه مكتب الباريم في النصف الثاني من سنة 1965م.

5-9- منجم بني صاف: وهو منجم اكتشف إبان عهد الاحتلال الفرنسي بالقرب من البحر، يبعد بحوالي 120 كلم إلى الغرب من مدينة وهران ويحوي خامه 57 % من المعدن الجزائرية[1].

5-10- منجم غار جبيلات: اكتشف غار جبيلات سنة 1952 يقع في الركن الجنوبي الغربي من الصحراء الجزائرية وفي منطقة تندوف القريبة من الحدود المغربية وهو أعظم منجم في الجزائر، بل وفي المغرب العربي ويحتوي رصيدا من الحديد الخام يزيد عن المليار من الأطنان ويمكن استغلاله عن طريق التعدين المكشوف، وهو من نوع المنيتيت المرغوب فيه عالميا، ويضاهي بذلك منجم كيرونا بالنرويج.

6- مناجم الرصاص: وأهمها منجم غار الروبان بالقرب من الحدود الجزائرية المغربية ومناجم بوخيامة والمسلولة ومناجم الزنك.

7-مناجم النحاس: وأهمها منجم عين بربر في هضبة يدوغ بالقرب من عنابة وهناك مناجم أخرى مكتشفة في وسط البلاد ولكن لم تصلها يد الاستغلال بعد وقد بلغ ما أنتجته الجزائر من النحاس سنة 1965 ما يقارب 3660 طن.

[1] علي حليمي عبد القادر، جغرافية الجزائر، المرجع السابق، ص 263

8- مناجم الزنك: يعتبر الزنك من بين المعادن التي تنشط الصناعات الاستخراجية بالجزائر وأهم مناجمه منجم العابد الذي بالقرب من الحدود الجزائرية المراكشية وفي الونشريس إلى الشمال من مدينة مولبير ومنجم جبل مسار، منجم المغازي في عمالة وهران، وأما في عمالة الجزائر وأهم مناجم الزنك فيها منجم اورسنيس، منجم ناظور الشعير، منجم قرومة، منجم جهمامة، وأما فيما يخص عمالة قسنطينة فنجد: منجم تيمزريت، منجم واسطة، منجم مسلولة، منجم سيدي عيشة ومنجم كاف سماح، منجم بوخدمة، منجم دار صفاء، منجم جبل الغسار، منجم جبل يوسف، منجم جبل السوتلة، منجم جبل مروانة، منجم جبل عين الاركو، منجم الشلالة، منجم وعين بربار إضافة إلى تيون كوانك Tionkoing بالقرب من باتنة، وهذا المنجم تستغله شركة مناجم إفريقيا[1].

لقد بلغ إنتاج الزنك في الجزائر سنة 1913 حوالي 82,256 طن ولكنه انخفض إلى حوالي 54 ألف طن سنة 1925 ليصل في حدود 60 ألف طن، وكانت أهم الأسواق المستقبلة لهذه المادة هي بلجيكا بـــ61% فرنسا بـــ25 %، ألمانيا 8,7 %، بولونيا 6,7[2].

9- الفوسفات: تعتبر الجزائر من الدول التي تملك ثروة من الفوسفات وقد تم اكتشاف خامات الفوسفات لأول مرة في الجزائر بمنطقة مفتاح عام 1873م، ومع ذلك لم يبدأ الإنتاج الفعلي إلا عام 1890م.

[1] عبد الحكيم رواحنة، السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، جامعة باتنة ،2013/ 2014 ، ص120

[2] المرجع نفسه، ص121

وتتسم معظم مناجم الفوسفات في الجزائر بضعف إنتاجها بصورة عامة لقدم عملية التعدين، حتى أن بعض المناجم نفذ احتياطها تماما مثل منجم زابيطة الذي توقف عن الإنتاج عام 1957م[1].

والذي بقي منذ تلك الفترة بعد الاستقلال فهو يعد كإرث استعماري تركته فرنسا بعد استغلاله.

9-1- منجم كويف: الفوسفات هو من أهم نتائج المناجم الجزائرية يستخرج أكثر من جهة تتركز خامات الفوسفات في نطاقين رئيسيين هما:[2]

نطاق الحدود السياسية: مع تونس الذي يعد امتدادا لخامات الفوسفات في تونس صوب الغرب، وبعد جبل كويفي، نجرين، تبسة.

جبل كويف تتميز بجودة خاماتها حيث تتراوح نسبة المعدن فيها بين 65-70 % في المتوسط[3].

9-2- جبل العنق: الإنتاج الإجمالي للفوسفات بالجزائر ظل في تذبذب ما بين 800 ألف طن سنة 1930 و500 ألف طن في عهد الثورة التحريرية وقد توقف المنجم عن العمل في شهر جويلية 1958م لأسباب استنزاف المعدن وكان إنتاجه سنة 1953 يقدر بحوالي 120 ألف طن وينقل فوسفات رأس الوادي عن طريق السكك الحديدية إلى ميناء بجاية

[1] محمد خميس الزوكه: المرجع السابق، ص 451

[2] أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري، المرجع السابق، ص 59

[3] محمد خمس الزوكه، المرجع سابق، ص 451

حيث يصدر منها إلى الدول الأوربية منها إيطاليا بالخصوص وألمانيا عن طريق ميناء عنابة وللتوضيح الاطلاع (على خرائط ملاحق رقم1و2)[1].

جدول رقم 01: يوضح إنتاج أبرز المعادن بآلاف الأطنان

	1939	1950	1954	1959
الفحم	19	258	303	124
الحديد	2940	2573	2933	1923
الرصاص	6	2	15	15
الزنك	10	16	50	63
الفوسفات	500	685	758	532

المرجع: هواري قبايلي، ثمن الحرب –الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعمار الفرنسي، مراجعة بلقاسمي بوعلام، دار الكوكب العلوم، 2012، ص376.

ثانيا–الصناعة التحويلية بالجزائر:

تشكل الصناعات التحويلية الركيزة الأساسية لأي قطاع صناعي طموح ويرجع ذلك أساسا إلى كونها القطاع الإنتاجي الذي يساهم بصورة فعلية في خلق الثروة والقيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني لأنها تعتمد على الجهد الإنساني لتثمين المواد الأولية[2].

– **1– تعريف الصناعة التحويلية:** يعني هذا القطاع بعمليات التصنيع التي تقوم بالتحويل الآلي أو الكيميائي للمواد عضوية أو الغير عضوية إلى منتجات جديدة

[1] حليمي عبد القادر علي، جغرافية الجزائر، المرجع السابق، ص 264

[2] بوسهيل سليم، المرجع السابق،ص57

سواء تم هذا العمل آليا أو يدويا في مصنع أو في بيت العامل وسواء تم بيع المنتجات بالجملة أو بالتجزئة ويتضمن هذا القطاع العديد من الصناعات المختلفة من بينها:

الغزل والنسيج والملابس والصناعات الغذائية والكيميائية والبتروكيمياوية وغيرها من الصناعات.. ألخ[1].

2- الصناعة التحويلية قبل تواجد الاستعمار الفرنسي: كانت الصناعة بالجزائر صناعة تقليدية بسيطة تحتوي على معدات بدائية بسيطة وتتمثل في الحرف الممارسة في مختلف المناطق ومن أشهر الصناعات في الجزائر نسيج الزرابي والأقمشة في تلمسان وقسنطينة وفي العاصمة تطرز الملابس، ويوجد عدد من المصانع الخاصة بالشواشي الصوفية التي تباع بأثمان زهيدة جدا. وبالمحازم الحريرية وكذلك المصنوعات الجلدية مثل الأحذية وغيرها.

وفي العاصمة كذلك ورشة لسك النقود، وحظائر لبناء المراكب ومحاجر[2].

في باب الوادي ومصانع للأسلحة والذخائر الحربية وإضافة إلى المدن الكبرى توجد بها مطاحن وغيرها من صناعات أخرى كالخزف الملون بالأدهان وصناعة السفن الصغيرة التي يستعملونها للصيد ومعامل لدباغة الجلود ومعامل للسروج ومعامل للأحذية[3].

---

[1] بن موسى بشير، حمشاوي محمد: تفعيل الصناعة التحويلية في ظل الاستفادة من مقومات التكامل المغاربي، دراسة تحليلية للصناعة التحويلية، الجزائر، تونس، المغرب، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 1، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2018م، ص 181

[2] محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية الجزائر، 1972م، ص 61

[3] المرجع نفسه ، ص 62

3-الصناعة التحويلية أثناء فترة الاستعمار بالجزائر:

إن القطاع العام للصناعة التحويلية للجزائر بما يتضمنه من صناعات تحويلية يتكون من الإرث المتنوع والمتواضع للمنشآت الأجنبية المؤممة. وبعد اجتياز سنوات الضياع السوداء، سيكون في الإمكان الحفاظ على نشاطه[1] الذي يتميز بأساس الصناعات الموروثة عن الماضي أي صناعات الفترة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر وكانت هذه الصناعات جد مركزة في موانئ الساحل ومدنه.

وتتمثل هذه الصناعات في صناعة غذائية ونسيجية وكيميائية وصناعة البناء وبعض المؤسسات التعدينية.[2]

عرفت الصناعة في الجزائر بين عامي 1920 و1939 في بداية تكونها وتقتصر على النشاط التحويلي في فروع الغذاء والنسيج والخزف والجلود والمناجم.

وقد أخذ النشاط الحرفي الذي كان متطورا جدا في مدن البلاد الرئيسية قبل الاحتلال في الاندثار، وحتى الحرب العالمية الثانية كان النشاط الصناعي التحويلي ضعيفا جدا وكانت الوحدات الصناعية صغيرة وعدد فرص العمل فيها متواضعا جدا[3].

---

[1] غازي حيدروسي، الجزائر التحرير الناقص، تر: خليل أحمد خليل، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1997م، ص 37

[2] جان موتان، التصنيع ظاهرة عامة ذات تأثيرات متنوعة، المغرب العربي الإنسان والمجال، تعريب: التومي علي وآخرون، دط، دار المغرب الإسلامي، دب، دس، ص 403

[3] محمد العربي الزبيري، المؤامرة الكبرى لإجهاض الثورة، المرجع السابق، ص 104

لم تقم في الجزائر في عهد الاحتلال صناعات ذات أهمية، أما ما وجد فيمثل في بعض معامل الزيت والصابون والتبغ والصناعات التقليدية النسيجية وصناعة الخمور[1].

أما ابتداء من عام 1943م فقد تم اتخاذ إجراءات تمنح امتيازات مالية مهمة لتشجيع التنمية في القطاع الصناعي عبر استبدال الواردات ولتدعيم هذا الاتجاه توجه الرأسمال الخاص إلى التحويلية للمواد الزراعية (معاصر الزيتون وورشات صناعة الصابون ومطاحن الحبوب، صناعة المصبرات ومصانع النسيج) كما ذكرنا سابقا، وبعض النشاطات الميكانيكية والتعدينية وعرفت الجزائر في الوقت نفسه إنشاء فروع شركات فرنسية ذات شهرة عالمية مثل بيشي (PECHINEY)، ولافارج (LA FARGE)، وسان غوبال (SAINT GOBAIN)[2].

وإضافة إلى هذه الشركات الفرنسية قامت فرنسا في الجزائر بتهيئة مبرمجة للصناعات التحويلية في مخطط قسنطينة بنيت التقديرات الرقمية لصناعات تحويل المعادن، الصناعة الكهربائية، صناعة النسيج، إنتاج الورق وطباعة وكذا مختلف الصناعات الأخرى وقد تجاوزت التقديرات المعنية في المدى العشري، حتى وإن لم يقتصر مخطط قسنطينة سوى فترة خمس سنوات.

وإذا كان نموا سنويا للاستثمار بـــ10 % فقد وجب الاكتفاء في الخمس سنوات الأولى بالاستثمار 38 % من مجمل الاستثمارات المبرمجة في عشر سنوات، فاستثمار

[1] بلقاسم ميسوم، سياسة فرنسا الاقتصادية والثقافية في الجزائر خلال فترة (1930-1954)، مجلة علوم الإنسان والمجتمع،عدد6 ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، الجزائر، جوان 2013 ، ص 61

[2] براهيمي عبد الحميد، في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001م، ص 70

240 مليون في الصناعة الغذائية يمثل تقدما هاما لمعدل النمو 422 مليون فرنك للاطلاع أكثر عن صناعات تحويلية وأهم مناطق توجدها (انظر ملحق رقم 3 للتوضيح أكثر)[1].

ثالثا: مشروع قسنطينة 13 أكتوبر 1958م:

جاء مشروع قسنطينة بعد تيقن الجيش الفرنسي أن القضاء على جيش التحرير الوطني في الجزائر لا يمكن أن يكون عسكريا فقط؛ والقضاء على منابع التموين وفصل الثوار عن الشعب، يجب أن يكون عمل اقتصادي واجتماعي مرافقا للعمل المسلح الذي كانت تطلق عليه اسم (التهدئة) حاولت الإدارة الفرنسية خاصة فترة الجنرال ديغول* بعد تعيينه عمل على طرح برنامجه.

1-التعريف بمشروع قسنطينة:

هو مشروع جاء به الجنرال ديغول في 13 أكتوبر 1958م سمي بمشروع قسنطينة أعلن عنه عند قيام ديغول بزيارة قسنطينة يحتوي على برنامج اقتصادي واجتماعي فهو سطر مخططا خماسيا 1959-1963م اعتمد على وعود ضخمة[2].

---

[1] هارتموث الزنهانس، المرجع السابق، ص 265

* شارل ديغول، ولد شارل اندريه جوزيف ماري ديغول يوم 22 نوفمبر 1890 بمدينة ليل ،وفي سنة 1912، ألحق بكتيبة المشاة 33 بقيادة الكولونيل فليب بيتان وفي سنة 1916، وقع أسير في أيدي القوات الألمانية ولم يطلق سراحه إلا في نهاية الحرب،وفي 1921 أصبح أستاذا مساعدا في مدرسة سان سير العسكري تحت ماريشال بيتان ،نائب رئيس المجلس الحربي الأعلى وفي 1947قام بتشكيل التجمع الشعبي الفرنسي واسند الأمانة العامة لجاك سويستال،أعلن استقالته ثم عاد إلى مسرح السياسي سنة 1957. ينظر: غفران محرز : مذكرات من وراء القبور وقائع ومأساة مبيتة، تر:الحاج مسعود ،دار هومة ، وزارة الثقافة ،الجزائر ،د.س،ص471

[2] علي الخلاصي ، الثورة الجزائرية في الشمال القسنطيني، منشورات الحضارة، الجزائر، 2015م، ص 381

اعتمد ديغول كغيره من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر أن المشكلة في الجزائر اقتصادية واجتماعية يمكن أن تحل ببرنامج إصلاحات حقيقية وقد أعلن عن مخطط تجديد في تصريحاته وندواته وفي خطابه أكد على تحسين وضعية عيش الجزائريين[1].

2-مضمون مشروع قسنطينة:

ألقى الجنرال ديغول خطابه في قسنطينة وتم اختياره لها لأنها تحتوي على أعلى نسبة من السكان المسلمين بالنسبة للأوروبيين بالمقارنة مع المدن الكبرى الأخرى بالجزائر[2].

- وتضمن إحداث أربعمائة مركز جديد يوفر العمل للجزائريين
- إعداد مساكن جديدة 400 ألف لنحو مليون شخص جزائري
- إيواء ثلثي أطفال الجزائريين قبل انتهاء خمس سنوات في مدارس[3]
- إعادة نحو 625 ألف هكتار من الأراضي للفلاحين الجزائريين
- تصنيع الجزائر بواسطة النفط والغاز الذين اكتشفا حديثا في الصحراء
- إقامة معامل للحديد والفولاذ والمواد الكيميائية في المناطق الساحلية
- إزالة الفوارق بين المرتبات والأجور في كل من فرنسا والجزائر
- تخصيص وظائف مدنية وعسكرية للجزائريين[4].

[1] مقلاتي عبد الله، ظافر نجود، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية والإستراتيجية العسكرية، ب د، دس، ص 371

[2] ميلي محمد، مواقف جزائرية، مؤسسة الضحى، الجزائر، 2014م، ص 173

[3] سنوسي أحمد الشريف الأطرش، تاريخ الجزائر خمسة قرون، الجزء الثاني ، البصائر،الجزائر ، 2012م، ، ص 902

[4] المرجع نفسه، ص 903

- **3-الجانب الاقتصادي لمشروع قسنطينة:**

3-1-الجانب الصناعي:

ويتضمن الشق الصناعي عددا من المشاريع وقد وضح ذلك من خلال تصريح دوليفريي: "بأن التصنيع بالجزائر في إطار المخطط هو شكل من أشكال اللامركزية مستدلا بذلك بمشروع الصلب في عنابة الذي ينبغي النظر إليه في إطار الصناعة الفرنسية".

كما أنه قامت الحكومة الفرنسية بتشجيع ودعم بعض الشركات للاستثمار فيها مثل:

(برليي، وسيمكا، ورونو، وميشلان، وشركة للصلب وبونيليفر).

وكان دلوفريي قد حصل عند تعيينه على وعد من الرئيس الفرنسي يحث الشركات النفطية على نقل البترول والغاز إلى بعض بلدان الشمال.

لإنجاز هذا الإطار انطلقت أشغال:

- مد أنبوب النفط من حاسي مسعود إلى بجاية.

- مد أنبوب الغاز من حاسي الرمل إلى العاصمة وأرزيو عبر غليزان وكان المشروع يتضمن في قطاع الصلب إنشاء قطبين الأول بالحجار (عنابة) والثاني بأرزيو (وهران).

وكان من المتوقع أن يتم وضع حجر الأساس لمركب الحجار ويدخل مرحلة الإنتاج في نهاية 1962 أو مطلع 1963[1].

[1] عباس محمد، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954-1962م)، دار القصبة، الجزائر، 2007م، ص ص 643-645

بالإضافة إلى هذه المشاريع والشركات الاستثمارية قام مخطط المشروع بتقسيم الصناعة إلى نوعين:

3-2- الصناعة الخفيفة:

تتمثل في المصانع والوحدات الصناعية الصغيرة وتشمل الصناعات التالية:

صناعة الأغذية، النسيج، مواد البناء، إلى غير ذلك من المشاريع المقررة[1].

في إطار هذا البرنامج الخاص فأوكل تمويله إلى قطاعات خاصة[2].

3-3-الصناعة الثقيلة:

وهي تمثل المركبات الصناعية الكبرى المحاجر وهي ضرورية للاقتصاد الجزائري وتعتمد هذه الصناعات على الاستثمار الخارجي والداخلي كما سيحاول مشروع قسنطينة توفير كل ما تحتاجه الصناعة من يد عاملة مؤهلة، وتوفير مواد الطاقة والمواد المائية وهذا ما عبر عليه في مشروع قسنطينة "لا صناعة بدون أساسيات" أي تنمية صناعية تتطلب بيئة تقنية قاعدة الموارد المائية والطاقوية تكوين مهني.. وهذا في إطار المؤسسات الصغيرة والكبيرة.

كما يتطلع المشروع إلى إيجاد توازن ما بين القطاعين الزراعي والصناعي لأنهما قطاعان متكاملان عن طريق:

[1] نور عبد القادر، حوار حول الثورة، الجزء الثاني، تقديم: خليفة الجنيد وآخرون، المركز الوطني للتوثيق، الصحافة والإعلام، الجزائر، 2012م، ، ص 74

[2] نور عبد القادر ،المرجع السابق ، ص 74

- ضمان تصليح الآلات توظفها الزراعة.
- ضمان المنتوج الزراعي كالمبيدات والأسمدة والبيوت البلاستيكية فالصناعة لا بد أن تقف عند الحاجيات الزراعية.[1]

3-4-المركبات الصناعية الكبرى:

جاء في مشروع قسنطينة مشاريع كبرى تتمثل في:

- إقامة صناعة تعدينية في عنابة
- إقامة صناعة كيمياوية في آرزيو
- إنشاء مركب لتكرير البترول في العاصمة

[1] عكروم شهر زاد، مشروع قسنطينة (المضمون والأبعاد 1959-1963،رسالة ماجستير، المدرسة العليا للأساتذة في الأدب، والعلوم الإنسانية بوزريعة، الجزائر، 2009/2008، ص ص54،50.

جدول رقم02: يوضح دور الصناعة التحويلية في توفير مناصب الشغل:

عـــــــدد العـمـــال	مجـــــالات الصنـــــاعـــــة
1.5 ألف	للصناعة الغذائية والزراعية
2000 عامل	لصناعة مواد البناء والصناعة الكيمياوية
2.5 ألف	لتحويل المواد المعدنية
4.5 ألف	لصناعة الأحذية
6.5 ألف	للصناعة النسيجية

المرجع: عكروم شهرزاد، المرجع السابق، ص50

لقد اعتمد القطاع الصناعي في الجزائر على المبادرات الخاصة من طرف الرأسماليين وإذا كانت محدودة أو غير كافية فإنه سيتم تأسيس مكاتب عمومية صناعية مكلفة بتطبيق الأهداف المسطرة لمشروع قسنطينة في الجانب الصناعي[1].

3-5- المراكز الصناعة المجاورة للمدن الكبرى:

فمشروع قسنطينة لم يهتم فقط بالمدن الكبرى من ناحية الصناعة بل كذلك نذكر مناطق أخرى:

- الرويبة والبليدة المجاورة لمنطقة الجزائر
- الشلف بالقرب من وهران
- المكان الجميل بالقرب من عنابة
- الخروب وهي مجاورة لقسنطينة

[1] عكروم شهرزاد، المرجع السابق، ص ص 50، 54

المناطق اللامركزية وتتفرع إلى ثلاث مناطق صناعية: تيزي وزو، بجاية، بني صاف

حوالي 15 مركز محمي للتصنيع: سوق هراس، قالمة، باتنة، جيجل، سطيف، البويرة، المدية، العطاف، الشلف، معسكر، تيارت، سعيدة، عين تيموشنت، مغنية.

وهنا نسجل أن مشروع قسنطينة يقدم هذه المناطق ويشجع فيها الصناعات الحديثة المحلية والتي تساهم في التنمية الصناعية[1].

حاول مخطط قسنطينة إذن الإسراع بتطوير الصناعة الخاصة بمنتجات استهلاك السوق الجزائرية، واستكمال هذه بتطوير النشاطات البعدية التي كان من الممكن أن تستفيد بدورها بالطلب المتولد من استثمار واستهلاكات القطاع العمومي[2].

الجدول رقم03: نسبة الإنجازات في إطار مشروع قسنطينة القطاعات الإنتاجية .

القطاع	نسبة الانجازات حتى 1961/12/31
الصناعات الغذائية	%9.53
الصناعات النسيجية	%6.09
صناعات متنوعة	%7.13
مجموع من الصناعات الخفيفة	%7.38
مواد البناء	%14.82
المناجم والمحاجر	%20.44
الصناعة الميكانيكية	%16.20
الصناعة الكيمياوية	%29.40

المرجع : هواري قبايلي، المرجع السابق، ص360

[1] عكروم شهرزاد، المرجع السابق، ص 50

[2] هارتموث الزنهانس، المرجع السابق، ص 266

4-أهداف مشروع قسنطينة:

4-1- أهداف ظاهرية لمشروع قسنطينة:

فالمشروع جاء في صيغة تنموية من خلال عملية استصلاح الأراضي وتوزيعها مد طرق المواصلات لفك العزلة عن المناطق النائية والصحراوية بناء مستشفيات لمحاربة الأمراض والأوبئة، بناء المدارس لمحو الأمية ورفع الجهل ومن ثمة يمكن محاربة مشكلة البطالة وتحسين الظروف المعيشية للسكان[1].

- ضمان زيادة الدخل الوطني الجزائري بنسبة 7.5 %

- تطوير الجزائر صناعيا حتى يمكن القضاء على تخلف عدة قرون وحتى تصبح الجزائر قادرة على مسايرة العصر.

- القضاء تدريجيا على الفروق في المستوى المعيشي بين الجزائريين والفرنسيين وضمان مستقبل تعايش سلمي بين الأوربيين والجزائريين[2].

4-2- الأهداف الخفية لمشروع قسنطينة:

إفراغ الثورة من محتواها وأهدافها السامية وإثبات الهوية الجزائرية بالانتماء الجغرافي واللغوي والديني والحضاري وتحويلها إلى ثورة خبز.

---

[1] إسماعلي زليخة ، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، دار دزيد أنفو، الجزائر، 2013م، ص ص 498-499

[2] زغيدي محمد الحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري 1956-1962م، دار حمودة، دب، 2004م، ص 227

إفراغ الثورة من محتواها البشري وفصل الشعب عن جيشه من خلال تجنيده لتنفيذ المشروع حيث أن تنفيذ مشروع قسنطينة يعني ربط الجزائر وإلى الأبد بفرنسا والقضاء على الثورة لأن مد طرق المواصلات كان الهدف من ورائه تسهيل نقل الجيش الفرنسي إلى أي نقطة يتواجد بها جيش التحرير لتطويقه والقضاء عليه كما تسهل عملية شحن ونقل الموارد والمنتوجات للفائدة الفرنسية[1].

4-3- تقييم مشروع قسنطينة:

اعتمد ديغول كغيره من المسؤولين الفرنسيين سابقا على مخططات لموجهة وردع الثورة الجزائرية التي اردت النصر[2].

باعتماده على مجموعة من الوسائل الجهنمية التي استخدمها في سعيه إلى تدمير الثورة وتركيع الشعب الجزائري ولكن صمود الشعب الجزائري وثورته أديا إلى فشل مشروعه[3].

وهذا راجع إلى وعي ويقين الجزائريين أن هذا المشروع قسنطينة يخص أقليات أوربية وهدفه الأساسي خنق الثورة، وأن جل الإنجازات كانت لفائدة المعمرين والاقتصاد الفرنسي.

أما من ناحية الميدان الصناعي فهو محقق نسبي حيث أصبح يقام أكثر من 200 مصنع في سنة، بعدما كان الرقم يتوقف عند 15 قبل 1957م، إلا أن ثلثي هذه المصانع ظلت بدون نشاط وهو ما كان سببا في نقص إمكانيات التوظيف بالمدن وبالتالي التأثير

[1] إسماعلي زليخة، المرجع السابق، ص 499

[2] مقلاتي عبد الله، المشروع الفرنسي الصليبي لاحتلال الجزائر وردود الفعل الوطنية 1830-1962م، دط، منشورات سيدي نايل، الجزائر، 2013م، ص ص 452-453

[3] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، الجزء الأول، دار المعرفة، الجزائر، 2007م، ص 106

على الذي ادعاه الجنرال حول رفع الأجور، إضافة إلى ذلك يستفيد المسلمون من نسبة 10 % التي خصصها الجنرال تلقائيا[1]

للمسلمين بحجة أن المتقدمين للوظائف الحكومية غير مؤهلين لتولي تلك المناصب سواء بفرنسا أو الجزائر[2].

وقد حاول ديغول أن يقنع الجزائريين المسلمين بأن مصلحتهم هي قبول خياراته السياسية ولهذا أعلن مشروع قسنطينة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا مشروع ضخم ولكنه كان متأخرا للغاية في وقت لم تعد فيه الامتيازات قادرة على التأثير في خيارات الناخبين المسلمين الذين حسموا أمرهم واعتنقوا خيار الاستقلال التام، فالمشروع كان فاشلا ولهذا جاء الاستقلال بعد أربع سنوات من إعلان هذا المشروع.

[1] بوهناف يزيد، مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1954-1962م، رسالة ماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013م، ص167

[2] بوهناف يزيد، المرجع السابق، ص167

الفصل الأول:

الصناعة الجزائرية خلال حكم بن بلة

(1962- 1965م)

ورثت الدولة الجزائرية غداة الاستقلال ظروفا ومشاكل في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية في مجملها ناتجة عن التركة السلبية للاستعمار الفرنسي.

فالوضع الاقتصادي بعد الاستقلال كان وضعا اقتصاديا متدهورا للغاية فكان لا بد من اللجوء إلى نظام اقتصادي يعالج تلك الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري ووضع الحجر الأساسي لتحديد الخيارات الأساسية للتصنيع وهذا ما تجسد في ميثاق طرابلس وما تم معالجته من مخلفات الاستعمار ومحاولة إيجاد حلول للنزاع السياسي والمشاكل التي وجهت الدولة.

وكان ميثاق طرابلس قد حدد عدة معايير للسير وفقها وتطبيقها منها: إتباع النهج الاشتراكي ومحاولة تطبيق منهج مخالف للنهج الاستعماري ولأن المثقفين خلال اجتماع طرابلس اعتبروه المنهج الأنسب للدولة الجزائرية.

سياسة تأميم المؤسسات الاقتصادية فالمؤسسات الاقتصادية كان جلها ملكا للكولون لذا قام بن بلة إلى تأميم جلها.

ثم بتطبيق سياسة التسيير الذاتي انطلاقا مما أصدرته الجزائر من مراسيم بعد رحيل الأوربيين من هذه الأملاك والتي تركت فارغة وأيضا إنشاء شركات ودواوين لتحسين القطاع الصناعي المخرب.

أولا: خيارات التصنيع في الجزائر المستقلة:

1-مؤتمر طرابلس:

1-1-ظروف انعقاد مؤتمر طرابلس:

ساهمت عدة ظروف في عقد مؤتمر طرابلس 1962 ولعل أهمها: توقيع اتفاقية ايفيان وانتهت المفاوضات بالاتفاق على كل الأمور السياسية والعسكرية وتم التوقيع على الاتفاق مساء يوم 18 مارس 1962 بالجزائر[1].

كما حاول ممثلو الحكومة الفرنسية خلال مفاوضات إيفيان في ماي 1961م، لي ذراع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالاعتراض على انتماء الصحراء للجزائر نظرا لأهمية آبار البترول والغاز التي اكتشفت بالجزائر، ولقد اصطدمت المفاوضات بهذه المسألة لتتحقق في النهاية وبعد مناورات عديدة قبلت الحكومة الفرنسية في الأخير سيادة الجزائر على الصحراء، لكنها نجحت مقابل ذلك في انتزاع تنازلات اقتصادية كبيرة[2].

لقد جاء في اتفاقية ايفيان في هذا الإطار أنه أعلن الدولة الجزائرية التزام مبادئ الحرية الاقتصادية والحفاظ على المصالح الرأسمالية الفرنسية كما كانت عليه الجزائر قبل أول جويلية 1962م، وتكون المساعدات الفرنسية مشروطة باحترام اتفاقيات ومشاريع تنموية يعدها الخبراء الفرنسيون في إطار المنظورات العشارية لخطة قسنطينة وتبقى البنية الاقتصادية الاستعمارية بما في ذلك في المجال البترولي[3].

---

[1] وهيبة بشرير، نظرة تقييمية ونقدية لمؤتمر طرابلس 1962م،مجلة المغرب العربي ،عدد3 ،قسم التاريخ، جامعة الجزائر، ص 134.

[2] المرجع نفسه، ص134

[3] المرجع نفسه، ص 135

وباختصار فإن التنازلات التي منحتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في اتفاقيات ايفيان تشجع على الإبقاء بل حتى على تطوير المصالح الفرنسية التي يتعين على الجزائر المستقلة أن تضمن احترامها كما أن المصالح الاقتصادية للأوربيين ستحافظ عليها اتفاقيات ايفيان[1].

إضافة إلى الصراع بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان، وهذا الصراع بين الهيئتين تعود خلفياته إلى اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية في 16 سبتمبر 1959م، إلى 18 جانفي 1960م، واتخاذ قرارات هامة منها تغيير الحكومة المؤقتة وتعيين اللجنة الوزارية للحرب[2].

فكل هذه الأحداث سبقت انعقاد مؤتمر طرابلس في جوان 1962م، الذي كان هدفه الأساسي المعلن رسميا هو إعداد برنامج الدولة المستقلة ووضع مؤسساتها[3].

ويعتبر ميثاق طرابلس من أهم الوثائق التاريخية والأساسية ذات الفائدة لأنه ساهم بشكل أساسي في وضع أهم الخيارات الأساسية لبناء الدولة الجزائرية، حيث لا يمكن معرفة كل جوانب هذه الخيارات دون الاطلاع على هذه الوثيقة التي حددت أهم الأسس).

فمؤتمر طرابلس جاء مباشرة بعد مرحلة كفاح مرير وكان هدفه المعلن رسميا إعداد برنامج بناء الدولة ووضع مؤسساتها ومنها أردنا معرفة ميثاق طرابلس الانطلاقة الأولى لدولة الجزائر وبداية مرحلة التشييد[4].

---

[1] عبد الحميد براهيمي ، المرجع السابق، ص 71.

[2] ميلودي سهام: اتفاقية ايفيان، أسبابها ومضمونها ورود الأفعال، دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه في التاريخ ، جامعة أبي بكر بلقايد، 2016/2015م، ص 56.

[3] وهيبة بشرير، المرجع السابق، ص 134.

[4] المرجع نفسه، ص 134.

تعريف مشروع طرابلس:

هو اجتماع عقد ما بين 27 ماي و6 جوان 1962م، في طرابلس الليبية من قبل المجلس الوطني للثورة باعتباره السلطة العليا وبرلمان الثورة تحت إشراف بن بلة، وبمشاركة كافة قادة الثورة السياسيين والعسكريين من أجل وضع برنامج ومنهاج لتسيير الدولة الجزائرية[1].

وكذلك الخروج بقيادة تتسلم مقاليد الأمور بعد الاستقلال وتعمل على إخراج البلاد من الحالة المأساوية التي تركها عليها الاستعمار[2].

1-2- أعضاؤه ووظائفهم:

لصياغة البرنامج وتحضير الوثائق تكون من عدة أعضاء نذكر منهم: أحمد بن بلة، امحمد يزيد، محمد الصديق بن يحيى، مصطفى الأشرف، رضا مالك، للإشراف لتحديد طبيعة الثورة والمقصود به الجانب الإيديولوجي والتاريخي للثورة.

- محمد الصديق بن يحيى ومحمد حربي للسياسة الاقتصادية والاجتماعية والعلاقات الخارجية.
- محمد تمام خطة تنظيم الحزب وكان ذلك هو المحور الأساسي والمهم[3].
- أحمد بن بلة من مهامه التنسيق الداخلي مع الهيئة التنفيذية المؤقتة
- رابح بيطاط مكلف بتنظيم الحزب والمنظمات الجماهيرية

---

[1] بشير بلاح، تاريخ الجزائر في قرنين 1800-2000 ،الجزء الثاني ،دار قرطبة لنشر والتوزيع ،الجزائر،2016،ص 575

[2] الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد الأركان جزائري، تحرير مصطفى دالع، دار الصحافة، الجزائر، 2011، ص 12.

[3] عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، دار هومة لنشر وتوزيع ، دس، ص 47

- محمد خيضر الأمين العام للمكتب السياسي مكلف بالمالية والإعلام
- الحاج بن علا مكلف بالشؤون العسكرية
- محمدي السعيد مكلف بالصحة العمومية والتربية[1]

1-3-مضمونه:

جاء مشروع طرابلس من ثلاثة أقسام أساسية:

القسم الأول: يعطي صورة مجملة عن وضعية الجزائر في شكل دراسة تاريخية لثورة التحرير ونتائجها في كل من الجزائر وفرنسا وصولا إلى الانتصار الذي كرسته اتفاقية ايفيان ووضع حد للهيمنة الاستعمارية التي دامت حوالي قرن ونصف غير أن الأمر الأساسي وصول كفاح الشعب الجزائري إلى مرحلة الثورة الاقتصادية والاجتماعية بعد تحقيق الاستقلال.

وينتهي القسم الأول وصف الجزائر عشية الاستقلال ويليه نقد ذاتي مهم عن النقائص السياسية لجبهة التحرير الوطني والانحرافات المنافية لروح الثورة.

القسم الثاني: يتناول الجزء العقائدي للبرنامج: الثورة الديمقراطية الشعبية، وفيه حاول محررو البرنامج تعريف الثورة الديمقراطية الشعبية وعلى ضوء المعطيات الموضوعية تعكس الواقع الجزائري في نظرهم وتبين الكيفية التي يتم بها هذا التشييد الثوري للدولة والمجتمع وحتمية إزالة آثار الاستعمار والإقطاع معا[2].

[1] بالعالية ميلود، خلافات القادة الثورة في اجتماع طرابلس لاستقلال السياسي 27ماي-7جوان 1962-تحديد أسباب وقراءة في إستراتيجية الاستقلال السياسي ،مجلة دراسات وأبحاث -مجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف ، عدد4، ديسمبر 2018.

[2] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق ، ص 50.

القسم الثالث:

أولها: خاص بالمجال الاقتصادي ويتمحور أساسا حول تحديث الفلاحة وتنويع الزراعات واستصلاح أراضي جديدة وتوسيع المساحات المروية وأيضا دعم الثورة الفلاحية فقد دعا إلى تطوير المنشآت كدعائم للاقتصاد وذلك بتأهيل وسائل النقل أي مصادر السكك الحديدية والقطارات التابعة للإدارة الاستعمارية وتحسينها[1].

ولم يهمل الميثاق التجارة والصناعة فالبرنامج من قبل جبهة التحرير الوطني. أكد على وضع تنمية اقتصادية وطنية حقيقية للبلاد على المدى الطويل بإقامة صناعات قاعدية ضرورية لتلبية احتياجات زراعية عصرية ولهذا الغرض وجب على الجزائر توفير إمكانيات ضخمة للنفط وصناعة الحديد والصلب[2].

ولهذا يتعين على الدولة توفير الشروط اللازمة لخلق صناعة ثقيلة عدم إعطاء فرصة لإقامة صناعة لصالح البرجوازية على غرار ما حدث في عدة بلدان وتحدها من تطورها بفضل إجراءات صارمة[3].

تبني الاشتراكية أسلوبا للتنمية الوطنية.

تحقيق الثورة الزراعية مؤسسة إعادة توزيع الأرض وإنشاء تعاونيات حكومية وإقامة صناعة تستجيب لاحتياج القطاع الزراعي.

---

[1] بن عتو رضا، بن يوسف تلمساني: الرؤية الاقتصادية للجزائر المستقلة من خلال وثائق (مخطط العقيد لطفي، برنامج طرابلس، وثيقة ايفيان ،المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9 جانفي.2018 ،ص 91

[2] طاهر محمد بوشلوش، التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثارها على القيم في المجتمع الجزائري1967-1999 -دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي، دار بن مرابط لنشر وطباعة ،الجزائر،د.س،ص179

[3] زوزي محمد، إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعات الجزائرية، مجلة جامعة ورقلة، الجزائر، عدد 8، 2010، ص 171

تأميم الصناعة والتجارة الخارجية والنقل والخدمات.

العلاقات الاقتصادية مع الخارج يجب أن تكون عادلة ومتوازنة خاصة مع فرنسا[1].

وبخصوص موضوع التصنيع الذي يتطلب توسيعه أكثر تمكين رؤوس الأموال الأجنبية أن تساهم فيه في حدود معينة تتم في إطار مشاريع مشتركة.

ثانيا- في المجال الاجتماعي أن سيرفع مستوى الحياة ويقضي على الأمية ويتم تطوير الثقافة الوطنية ويضمن السكن والعلاج المجاني للجميع وتحرر المرأة بمنحها فرصة تولي مناصب المسؤولية.

ثالثا- مخصص للسياسة الخارجية: ويتضمن شعارات ومبادئ التحرر التي ستقدمها الجزائر في سياستها الخارجية كشعار النضال ضد الاستعمار والامبريالية في سياق تيار الحياد وتأييد حركات التحرر وتنمية المبادلات في جميع الميادين[2].

العمل على تحقيق الوحدة المغاربية والعربية والإفريقية

انتهاج سياسة خارجية مبنية على مبدأ عدم الانحياز

بناء دولة عصرية ديمقراطية يقودها حزب واحد هو حزب جبهة التحرير الوطني[3]

[1] بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989م، الجزء الثاني ، دار المعرفة، الجزائر، ، ص 334

[2] عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص 50

[3] بشير بلاح، تاريخ الجزائر في قرنين 1800-2000، المرجع السابق ،ص576

2- تطبيق النهج الاشتراكي بالجزائر:

2-1-مفهوم الاشتراكية:

جاء حسب الاشتراكي الانجليزي برنارد راسل، فقد عرف الاشتراكية بقوله: "هي ملكية الجماعة لرأس المال داخل إطار من الحكم الديمقراطي"، وهي تعني الإنتاج الموجه لإشباع الحاجات لا لتحقيق الربح.. وتوزيع الثروات بروح المساواة، أي عدم إقرار التفاوت الذي لا يتفق والمصلحة العامة.[1]

تعريف راسل الاشتراكية في إطار الملكية المشتركة أو الملكية الجماعية يعتبر غير كاف لتعريف الاشتراكية فقد أثبتت التجارب أنها ملكية وسائل الإنتاج. ولهذا يكون مفهوم الملكية الاجتماعية أكثر دقة في تعريف الاشتراكية ذلك أن الملكية الاجتماعية تتيح للهيئات التمثيلية حقوقا معينة على وسائل الإنتاج، وناتج العمل وهي حقوق تتمثل في التسيير ملكية باسم المجتمع.

إن مفهوم الاشتراكية، مفهوم عام ليس له تعريف موحد، كما لا يعرف أول من استعمل مفهومي الاشتراكية واشتراكي.. والذي يعرف عنهما أنهما ظهرا مطبوعين بالإيطالية في 1803، وقد استعمل مفهوم الاشتراكية سنة 1827م، في مجلة التعاون التي

---

[1] محمد سويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص23

* أوين روبرت (1771-1858):مصلح ومفكر اشتراكي انجليزي ومؤسس الحركة التعاونية ،كان من رجال الأعمال الناجحين بما نشره. انتقل في سنة 1800الى نيولانارك باسكتلندا حيث جعل منها ومن مصنعه نموذجا في حسن المعاملة العمال .انفق الجانب الأكبر من ثرواته في محاولات لإقامة مجتمعات اشتراكية في انجلترا وأمريكا أهم كتبه"نظرة جديدة لمجتمع" ينظر: حسين محمد وأنصاره وآخرون ،الموسوعة العربية الميسرة ،شركة أبناء الشريف الأنصاري لنشر والتوزيع ،بيروت ، 2001،ص 537

يصدرها أنصار اوين* للدلالة على أتباع أوين، وكان ظهور كلمة الاشتراكية، لأول مرة مطبوعة في مجلة فرنسية (le globe)، في سنة 1832م[1].

كما تعرف الاشتراكية: أنها مذهب اقتصادي وسياسي يناهض بوجه عام الظلم الاجتماعي والفوارق الصارخة بين الطبقات[2].

لكن الاشتراكية بالمعنى الحديث لم تتبلور إلا في أعقاب الثورة الصناعية وما صاحبها من ظهور فوارق بين الطبقات وتكدس الثروات في بعض الأيدي وفي القرن التاسع عشر ظهر عدد ضخم من المفكرين المعادين لهذه المساوئ في النظام الرأسمالي[3].

بعد أن حققت الجزائر الاستقلال التام سنة 1962م، عن الاستعمار الفرنسي، قامت باختيارات تمت مناقشتها في اجتماع طرابلس بليبيا في جوان 1962 والتي كان من ضمنها الاختيار الاشتراكي، وسميت أيضا مرحلة تأسيس الاقتصاد الجزائري، حيث تم وضع أول النصوص الأساسية التي تحكم السياسة الاقتصادية للجزائر[4].

وتمت الموافقة بالإجماع، ودون نقاش على اختيار النهج الاشتراكي وإتباع سياسة الحزب الواحد[5].

إن تشكيل هذا الخيار الاشتراكي الذي دعا إلى تأسيس دولة ديمقراطية واجتماعية ولبرنامج طرابلس الذي يحدد ملامح السياسة الاقتصادية ذات طابع اشتراكي يبدو فيها دور

---

[1] محمد السويدي، المرجع السابق، ص25

[2] محمد، برهام المشاعلي ،الموسوعة السياسية والاقتصادية ،دار الأحمدي لنشر ،القاهرة ،2007،ص12

[3] المرجع نفسه،ص12

[4] هيشر محمد التيجاني، دراسة وتحليل أداء مواد البناء في الجزائر خلال الفترة 1974-2007م،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011م، ص 2

[5] شيبوب محمد، اجتماع العقداء العشر، 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959م، ظروفه، أسبابه، وانعكاساته على مسار الثورة، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2010/2009م، ص 82

الدولة حاسما في تغيير الوسط الريفي عن طريق الثورة الزراعية وفي إنشاء قاعدة صناعية شأنها أن تضمن تعميم التقدم في البلاد، ويبدو أن هذا الاختيار يتوافق مع تطلعات الشعب الجزائري إلى تقدم العدالة الاجتماعية[1]

وهذا الخيار الذي حملت لواءه جبهة التحرير كاختيار إيديولوجي ليحاول تلفيق الجمع بين الإسلام والشيوعية لبلورة معالم الاشتراكية الجزائرية[2].

إن الاشتراكية الجزائرية في عام 1963 كادت أن تكون ثورة فلاحية قبل كل شي، وكان بن بلة أكثر توجيها لأنظاره إلى الأرياف، ويرتاب في موقف العمال وسكان المدن الكثيري المطالب ومن جهة أخرى كانت جبهة التحرير الوطني، في اتصالها بأصحاب النظريات مثل فرانس فانون*، وقد صاغت لنفسها أسطورة أي أن الثورات على المستعمرين ريفية الأصل[3]. وأخيرا وبوجه خاص أتيحت الفرصة للجزائر امتلاك أراضي استيطانية بعد إعلانها عن أملاك المستوطنين "أملاك سائبة" وتأميم معظم الأراضي التي كان يملكها الفرنسيون ومن هنا نشأ القطاع الاشتراكي[4].

---

[1] عبد الحميد براهيمي المرجع السابق، ص 104.

[2] أبو جرة سلطاني، جذور الصراع في الجزائر، شركة دار الأمة، برج الكيفان، 1999، ص 47

*فرانس فانون: من مواليد1925 في مدينة فوردي فرانس عاصمة المارتينك كان أبوه موظف بالجمارك تلقى تعليمه في المدارس الفرنسية وتابع في جامعات الفرنسية نتخرج طبيب نفسي من أهم منجزاته :تجنده لدفاع عن حقوق شعبه المهضوم من الاستعمار الفرنسي ،جند في الحرب العالمية ثانية وعمل طبيب بالمستشفى الأمراض العقلية بالبليدة سنة1953 إلى غاية 1957 ثم أعلن استقالته وانضمامه إلى صف الثورة الجزائرية ،سافر إلى تونس وشارك في الثورة الجزائرية ،سافر إلى تونس ،قام بتحرير صحفية المجاهد ،عمل طبيبا في الجيش وعين عضو في الوافد الجزائري وعين أيضا ممثلا في حكومة المؤقتة توفي اثر مرض سرطان الدم وتوفي في واشنطن6 نوفمبر 1961.ينظر: محمد الميلي، فرانز فانون والثورة الجزائرية، وزارة الثقافة ،الطباعة الشعبية للجيش،الجزائر ،2007 ،ص9-25

[3]شارل روبير اجيرون ، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر:عيسى عصفور، منشورات عويدات بيروت، 1983 ، ص193

[4] المرجع نفسه،ص193

وأصبحت الاشتراكية في الجزائر خلال سنة 1963م في المقام الأول وهذا ماجاء في عدة نصوص ودساتير نصت عليها نذكر منها[1].

ما جاء في دستور 1963م، في المادة 10 والتي تتمثل في الأهداف الأساسية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في صيانة الاستقلال الوطني وسلامة الأراضي الوطنية والوحدة الوطنية، وتشييد ديمقراطية اشتراكية ومقاومة استغلال الإنسان في جميع أشكاله وضمان حق العمل ومجانية التعليم وتصفية جميع بقايا الاستعمار.

أما في المادة 26 فقد نصت على أن جبهة التحرير الوطني تنجر أهداف الثورة الديمقراطية الشعبية وسيد الاشتراكية"[2].

كما شهد القطاع الاشتراكي توسعا في ميدان الكيمياء والصناعة الغذائية والنسيج والجلود وفروع صناعية أخرى. وتبلغ نسبة القطاع الاشتراكي في مجال التغذية 76% من مجموع الإنتاج الوطني على عكس القطاع الخاص فإن القطاع الاشتراكي يهتم أساسا بتحويل المواد الأساسية[3].

2-2- أسباب تبني النهج الاشتراكي في الجزائر:

- التخلص من الاستعمار تخلصا تاما، ومخالفة النهج الاستعماري أي النهج الرأسمالي الذي لم تر الجزائر في إطاره إلا الاستعباد والإذلال[4].

---

[1] بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1985، تر: صباح ممدوح كعوان، منشورات الهيئة العامة السورية، دمشق، 2012م، ص 28.

[2] الدستور 1963،المنشور في جريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية ،المؤرخة 10 سبتمبر1963،العدد 64

[3] وزارة الثقافة ،المرجع السابق ص 173

[4] زوزي محمد، المرجع السابق، ص 171

- محاولة إيجاد حلول للجزائر، خلال مؤتمر طرابلس بفضل تحالف النخبة العسكرية والنخبة المثقفة هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي وتفويت الفرصة على الاستعمار الساعي إلى تكريس وجوده الاقتصادي والسياسي والثقافي بعد رحيله تماشيا مع إستراتيجية تقليص دور الاستعمار الجديد رفضت وثيقة طرابلس الإيديولوجية الليبرالية وشددت على أهمية تدخل الدولة لقيادة عملية التنمية وقيامها بنفسها بمواجهة آثار التفكيك الهيكلي الناجم عن السياسة الاستيطانية، وفي النهاية اضطلاعها بإرساء التكامل بين الزراعة والصناعة.

- التوجه الإيديولوجي الماركسي للنخبة المثقفة التي كانت لها مكانة هامة داخل مقر الرئاسة والحزب جعلها تسعى إلى تطبيق الاشتراكية في الجزائر مثل تعزيز التجارب الاشتراكية لتسيير العمال لوحدات الإنتاج[1].

- السباق الدولي في تلك الفترة يتميز بالحرب الباردة بين الكتلتين: الكتلة الاشتراكية والكتلة الرأسمالية. وكان العالم الثالث يبحث بلا جدوى عن بعث كتلة ثالثة: كتلة بلدان عدم الانحياز (مستقلة عن الكتلتين). وكانت الإيديولوجية الاشتراكية تغزو الميدان والإحصائيات (المزيفة) التي يقدمها قادة هذه البلدان تشهد على انتصار ساحق لا محالة للكتلة الاشتراكية وكانت الجزائر التي عانت من أكثر الاستعمارات عنفا وعنصرية جعلها تتبنى الاشتراكية[2].

[1] نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري (1962-1998م)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2002م، ص 104

[2] عبد الحق عميري، عشرية الفرصة الأخيرة، الاقتصاد: الازدهار أو الانهيار، تر: جناح مسعود، منشورات الشهاب، دب، 2015م، ص 58

ثانيا: سياسة تأميم المؤسسات الاقتصادية:

لقد أثبتت التجربة الجزائرية أن الطريق نحو التنمية الاقتصادية يمر حتما عبر المؤسسة الاقتصادية ويرتكز على التحكم في كفاءتها الإنتاجية فالمؤسسة تعتبر العمود الفقري والركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فهي مرجع مهم للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية[1].

فالجزائر ورثت بعد استقلالها، نوعية من الصناعات الاستخراجية والصناعات الصغيرة والمتوسطة، التي كانت جميعها تابعة للقطاع الخاص، ثم قامت الدولة في إطار إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني وبنائه بإنشاء قطاع عمومي أي قطاع الدولة الصناعي[2].

حيث بدأ هذا القطاع يتوسع، حيث انتقل عدد هذه الصناعات من 1275 مؤسسة عام 1964، إلى ألفين وخمسمائة وواحد مؤسسة[3].

[1] بن عنتر عبد الرحمن، مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2002م، ص 3

[2] حميدة بوزيدة: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، ملتقى حول استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، يوم 07/06 ديسمبر 2017م، جامعة حمة لخضر، الوادي، ص 2.

[3] جيلالي بشلاغم: العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف، 2002-2010م، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات أورومتوسطية، جامعة أبي بكر بلقائد، 2011/2010م، ص 12.

وفي مارس 1963م، أصدرت حكومة أحمد بن بلة مرسوما قدمه بن بلة عبر الإذاعة والتلفزيون وهو المرسوم القاضي بتنظيم إدارة المنشآت الصناعية والمستغلات الزراعية المعتبرة بحكم الشاغرة على إثر رحيل الأوروبيين. وفي أكتوبر1963 من العام نفسه أعلن تأميم• الملكيات الكبرى ذات الاستثمار الرأسمالي أي ممتلكات المستوطنين الفرنسيين[1].

حيث تم تأميم الجزء الأعظم من الملكيات العقارية "كلنا نخشى أن تكون هذه الملكيات هدفا لتخريب الملاك المجردين منها. إذ عند إبرام اتفاقيات ايفيان عمد بعض الكولون قبل رحيلهم إلى حرق محاصيلهم وإبادة مدخراتهم وتخريب آلاتهم، ولهذا قررنا أن نستولي على الأراضي قبل إصدار القانون بتنظيم من جيش التحرير الوطني تطويق المزارع الكبرى وإنذار مالكيها بالمغادرة وهكذا أممت "لاتراب" الشهيرة التي كان يمتلكها بورجو والأملاك الأخرى التي كانت في تصرف جرمان ..افيرسانك ..غروشان.."[2].

قبل إصدار القانون كانت هناك ردود فعل من طرف الحكومة الفرنسية وكانت جد عنيفة ولكنها لم تصل إلى حد اندلاع أزمة حقيقية بين الدولتين.

• التأميم: هو أخذ دولة على المشروعات الخاصة بحيث تصبح مملوكة ملكية عامة، ويتم في الغالب دفع تعويض عادل لأصحابها، وقد أصبح التأميم من أهم مظاهر تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ويرجع التأميم إلى بواعث متعددة مثل مقاومة الاحتكارات. ينظر: حسين محمد نصار وآخرون، الموسوعة العربية الميسرة، ط3، المكتبة العصرية، المجلد الأول، بيروت، 2009، ص 914

[1] بنجامين ستورا، المرجع السابق، ص 28

[2] روبير ميرل، مذكرات احمد بن بلة ،تر :العفيف الأخضري ،ط3، منشورات دار الأدب ،بيروت،1981،ص176

وقد أصاب التأميم أيضا مجموعة أراضي القطاع الاستعماري إلى جانب مجموعة غير متكاملة من المؤسسات تدخل ضمن ما يعرف باسم "الأملاك الشاغرة"••، وكذلك بعض قطاعات الصناعة التحويلية، كالتبغ والكبريت والمطاحن.. ألخ.

إن تحفيز البرجوازية الصغيرة المتمثلة في بعض عناصر القيادة السياسية خصوصا لنشر تدابير التأميم وتعميمها، يعتبر دعما للتطلعات الاشتراكية في أوساط حلفائها من الفلاحين والعمال وفي نفس الوقت منعا من تحقيق البرجوازية المحلية الوطنية التي تسعى لامتلاك المصانع والمزارع إلى أن التأميم من السنوات الأولى من الاستقلال كان يغلب عليه طابع الشرعية والشمول حيث مس الحوانيت والمقاهي، غير أن السلطة اضطرت بعد ذلك إلى تباطؤ في عملية التأميم والسير في هذه العملية بخطى أكثر ثباتا[1].

- كما قامت الجزائر بتأميم بنك الجزائر الذي تحول إلى البنك المركزي الجزائري.

- إلغاء العملة الفرنسية واستبدالها بالدينار الجزائري.

- البدء في استرجاع الثروات الطبيعية والاشتراك مع الشركات الأجنبية بنسب ضئيلة لا تتعدى 40%[2].

•• الأملاك الشاغرة: هي مجموعة الأملاك والمنشآت الصناعية والتجارية والأراضي المنتجة والمزروعة والعمار والمباني العمومية التي استولى عليها بعض كبار التجار والمزارعين وبعض ضباط الجيش ورجال الأعمال فيما كان يعرف بالأملاك الشاغرة، ينظر: ابوجرة السلطاني،المرجع السابق،ص27

[1] علي غربي، واقع التنمية في الجزائر، دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ط2، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996م، ص 329

[2] بوري محيي الدين: دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر ما بين 2000-2010م، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، ص ص 138-139.

ثالثا:- سياسة التسيير الذاتي:

1- مفهوم التسيير الذاتي:

التسيير الذاتي هو تجربة اشتراكية في ميدان الإنتاج والاستغلال الجماعي للوحدات الإنتاجية والاشتراكية في ملكية وسائل الإنتاج واقتسام الناتج بين أفراد الجماعة[1].

عرف ميشال رابيتش التسيير الذاتي في ضوء التجربة الجزائرية بأنه "تسيير العمال الديمقراطي للمنشآت والمستثمرات التي هجرها الأوربيون أو التي تم تأميمها"[2].

التسيير الذاتي في مدلوله الأدبي يعني الاعتماد الذاتي على النفس في التسيير انطلاقا من فرضية أولية، تستند إلى إلغاء كل أشكال التمييز بين المسيرين والعاملين مع التأكد كذلك على قيام الناس بتنظيم أنفسهم جماعيا"[3].

وإذا حللنا عبارة التسيير الذاتي (autogestion) نجدها تتكون من مقطعين (auto) ومعناه الذاتي و(gestion) ومعناه إدارة أو تسيير وبالجمع بين المقطعين يتكون الإدارة الذاتية أي التسيير الذاتي.

لقد طبق نظام التسيير الذاتي في يوغسلافيا وبعض الدول الاشتراكية الأخرى، ثم اعتمد في الجزائر رسميا منذ صدور مراسيم مارس 1963م، وأصبح بالتالي أحد المبادئ الأساسية للبناء الاشتراكي.

كما عرفه بعض الفقهاء كالآتي: شخص معنوي يخضع لقانون مستقل ولا مركزي

[1] محمد سويدي ، المرجع السابق،ص16

[2] محمد السويدي المرجع السابق، ص16.

[3] نور الدين زمام، المرجع السابق، ص 104.

يسير من طرف المنتجين أنفسهم حسب مبادئ الديمقراطية المباشرة وتعتبر ملكية المؤسسات المسيرة ذاتيا ملكية اجتماعية[1].

2-لجان التسيير الذاتي:

تسيير المؤسسات في إطار هذا النظام كان يتم بواسطة لجنة التسيير الذاتي حيث تقوم هذه الأخيرة باختيار رئيس لها من بينهم بطريقة ديمقراطية[2].

أ- تتكون لجنة التسيير الذاتي من جمعية عمومية للعمال يزيد عدد أفرادها غالبا عن 150 عاملا من العمال الدائمين الذين يعملون بالمزرعة والمسيرين لهذه المزرعة، أما العمال غير الدائمين فلا ينطبق عليهم نظام التسيير الذاتي ولا يعدون في الجمعية العمومية.

ب- والجمعية العمومية للعمال في التسيير الذاتي تجتمع كل ثلاثة أشهر وهي التي تنتخب مجلس العمال الذي له صلاحيات لمدة ثلاثة سنوات ويتكون على الأقل من مائة عضو جلهم من عمال المزرعة يجتمعون مرة كل شهر. ومهمة مجلس العمال إدارة المزرعة وانتخاب لجنة التسيير التي يتراوح عدد أعضائها بين 5 و11 عضوا لمدة ثلاث سنوات[3].

ج- المدير: قانونا هو العون المنفذ لقرارات مجلس التسيير للمؤسسة. لكن هذه القوانين خولت له صلاحيات كممثل للدولة، كان له حق الاعتراض على برامج الاستغلال والتنمية إذا ما تبين له أنها غير مطابقة للبرنامج الوطني، يوظف اليد العاملة (العمال

[1] بوزيد غلابي، مفهوم المؤسسة العمومية، رسالة ماجستير، في القانون العام، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011/2010م، ص 50.

[2] حشماوية مختارية، المرجع السابق، ص 47

[3] حليمي عبد القادر، جغرافية المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص 89

الدائمين)، يراقب المشتريات والمبيعات، كما أنه يتصرف في الخزينة، والقرارات تكون غير قابلة للتنفيذ في حالة لم يوافق عليها[1].

3-أسباب اختيار التسيير الذاتي:

يمكن حصر هذه الأسباب فيما يلي:

أ- فراغ وحدات الإنتاج: إن ذهاب أصحاب المصانع غداة الاستقلال، قد نجم عنه فراغ في وحدات الإنتاج، هذا ما أدى إلى التحميل العفوي لتسيير هذه الوحدات من طرف العمال العاملين بها، ويجب الإشارة هنا إلى أن الضمير الوطني للعمال قد لعب دورا كبيرا في فرض أنفسهم، ضمن نظام الحكم الجديد للبلاد وكذلك في حماية خيرات الوطن[2].

ب- الإدارة لمنع البرجوازية في احتكار خيرات البلاد: بدأ البرجوازيون في شراء الأماكن التجارية والعمارات بأثمان بخسة، وهذا جعل العمال يتخوفون من وصول البرجوازيين إلى الوحدات الصناعية، وتكوين الثروات على حساب خيرات الشعب في وقت قصير بدون أي تعب[3].

وبالتالي يكون على الاقتصاد الوطني، أن يقف حائلا ضد البرجوازية التي تحاول استغلال الأوضاع[4].

ج- ضعف سلطة الدولة:

---

[1] حشماوية مختارية، المرجع السابق، ص 42

[2] عليواش أمين عبد القادر، أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الوطن ،رسالة لنيل درجة الماجستير، جامعة الجزائر 2007/2006م، ص 31

[3] عثمانية رؤوف، التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001/2000م، ص 49.

[4] عليواش أمين عبد القادر، المرجع السابق، ص 31.

حيث كانت السلطة السياسية موضوع الصراعات ضمن مختلف القوى الاجتماعية، وهذا ما أدى إلى ظهور التسيير الذاتي، فلو كانت السلطة السياسية قوية لما ظهر هذا النمط من التسيير.

كما يجب الإشارة إلى أن إتباع السلطة لهذا النظام كانت تريد منه وضع اللبنة الأولى لبناء الاشتراكية في الجزائر، حيث وصل عدد المؤسسات الصناعية في سنة 1964 إلى ما بين 345 و413 مؤسسة، كانت تحت تصرف القطاع المسير ذاتيا، ولقد كانت أغلبية هذه المؤسسات تتميز بصغر حجمها 5% منها فقط كانت توظف أكثر من 100 عامل[1].

عرفت الجزائر أزمات بعد الاستقلال أبرزها معركة البناء والإنشاء والعمران، معركة المجتمع السياسي والاقتصادي، معركة المجتمع الخارج من معركة طويلة الأمد، والمجتمع الذي اغتصبت خيراته وامتصت ثرواته، سعى إلى استرجاع ثرواته من أراض زراعية[2].

تزيد عن مليوني هكتار، ومليون ونصف المليون هكتار من المزارع، وهناك مزارع مساحتها ثلاثة آلاف وخمسمائة هكتار[3].

كانت بيد الحكومة الفرنسية في الجزائر وثلاثة ملايين هكتار –كان الكولون يستغلونها ويزرعونها وفق ما ينفعهم لذلك قامت بتطبيق التسيير الذاتي في حقلي الزراعة والصناعة[4].

حيث قام بن بلة بعد أن أصبحت هذه الأملاك ملكا للدولة في تسييرها بأسلوب جديد وقال: "حينما أصبحت المزارع ملكا للدولة فكرت في إدارة هذه المزارع بأسلوب يكون فيه

[1] عثمانية رؤوف، المرجع سابق، ص 49

[2] جمال الدين الآلوسي، الجزائر بلد المليون شهيد، مطبعة الجمهورية، 1970، ص 67

[3] أحمد منصور، الرئيس بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر، ط2، دار الأصالة، الجزائر، 2009م، ص 322

[4] جمال الدين الآلوسي، المرجع سابق،ص 67

فكر جديد مفيد للناس والدولة، فالجزائريون الذين كانوا يعملون في مزارع الكروم التي كانت منتشرة في أنحاء البلاد أنشأت نظام التسيير الذاتي للمزارع وتكون المزارع ملكا للدولة[1].

وأبرزها تسيير المؤسسات وهذا نتيجة ما خلفه الاستعمار من تهديم وتخريب المصانع التي لجأت إلى تطبيق التسيير الذاتي والذي امتد إلى غاية 1965والذي تمثل في المؤسسات المسيرة ذاتيا وتعتبر هذه التجربة للمؤسسات الاقتصادية تكريسا لتوجهات سياسية معينة، ذلك لأن الأساليب والتقنيات لضمان التنمية الاقتصادية قد سادتها وطغت عليها فكرة الإيديولوجية الاشتراكية[2].

ولقد فرض هذا النوع من التسيير الواقع والظروف السائدة منذ 1962 حيث غادر المعمرون الأوربيون التراب الوطني، تاركين المؤسسات وتسيير المؤسسات يديرونها شاغرة، مما أدى بالعمال الجزائريين بمواصلة عملية الإنتاج والتسيير الذاتي للمؤسسات [3].

وقد تبع هذا بإصدار السلطة السياسية لبعض النصوص القانونية التي تحدد الصيغة التنظيمية للمزارع المؤسسات المسيرة ذاتيا وتتمثل في عدة قرارات:

- قرار 18 مارس 1963م، الخاص بحماية الأملاك المتروكة من النهب.
- قرار 28 مارس 1963م، الذي ينص على تأسيس الهيئات التالية:

مجلس العمال، المجلس العام العمالي، لجنة التسيير المدير

[1] أحمد منصور، المرجع سابق، ص 320

[2] بن عنتر عبد الرحمن، المرجع السابق، ص30

[3] عليواش أمين عبد القادر، المرجع السابق،ص32

[3] بن عنتر عبد الرحمن، المرجع السابق، ص4

- قرار 23 نوفمبر 1962 المتعلق بتشكيل لجان التسيير الذاتي داخل المؤسسات الصناعية والمنجمية والحرفية[1].

إضافة إلى المرسوم 95/63 المؤرخ في 1963/03/22م، لمواده 16 أيضا والمتعلق بتنظيم المؤسسات وكيفية تسييرها ذاتيا خاصة المؤسسات الصناعية والمنجمية والصناعات التقليدية والأراضي الزراعية الشاغرة ومواده تحدد كيفية استغلال مؤسسات ومستثمرات التسيير الذاتي[2].

وفي أكتوبر 1962 ومجموعة قرارات أخرى خاصة بتنظيم وتشكيل لجان التسيير الذاتي في المنشآت الصناعية والمناجم والتي طبقت بعد ذلك حوالي 500 منشأة صناعية معطلة بداية من مارس 1963م[3].

وتم تطبيق التسيير الذاتي للمزارع والوحدات الصناعية الصغيرة الحجم التي تركها المعمرون تقدر بحوالي 330 مؤسسة بمجموع 3000 ألف عامل في سنة 1964، وتخص الصناعات الغذائية، مواد البناء، المحاجر وصناعة الخشب وعدد محدود من الوحدات في مجال الصناعات الحديدية والميكانيكية والكهربائية[4].

---

[1] عليواش أمين عبد القادر، المرجع السابق، ص32

[2] جمال بلفرادي،حكومة الرئيس بن بلة الأولى وخيار الاشتراكي لتسير الدولة الجزائرية سبتمبر1962-سبتمبر1963،مجلة المعارف والإنسانية ، جامعة الشهيد حمة لخضر،الوادي ، ص 110

[3] بن زروق جمال، الاتصال التنظيمي وسيرورة التغيير داخل المنشأة، الجزائر خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، دراسة ميدانية بالجزائر لصناعة الحديد والصلب، رسالة ماجستير في علوم الاتصال، جامعة باجي مختار، عنابة، 1999م، ص 69.

[4] فهيمة خلف الله: تأهيل الصناعة الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، 2016/2015م، ص 68.

4-مشاكل التسيير الذاتي:

وقد اصطدم التسيير الذاتي بمشاكل مختلفة يمكن عرضها بشكل سريع:

- نقص الكوادر

- صعوبة التموين والتسويق

- بعض قطاعات الإدارة لم يكن في مستوى مستلزمات الاشتراكية المتجسدة في نظام التسيير الذاتي[1].

كما أن ميثاق طرابلس يزعم أيضا أن التسيير الذاتي الذي لجأت إليه الثورة الجزائرية في عامها الأول بعد استرجاع الاستقلال هو تعبير عن إرادة الفئات الكادحة في البلاد في الصعود المسرح السياسي الاقتصادي وفي أن تشكل القوة قيادية.

وهذا التعبير يدل مرة أخرى على أن الذين تولوا صياغة ميثاق الجزائر لم يكونوا يعرفون الواقع الجزائري، لأن التسيير الذاتي في الواقع لم يكن نتيجة تخطيط مدروس، ولكن فرض على السلطات الجزائرية الفتية بسبب رحيل الجالية الأوروبية التي كانت تمتلك وسائل الإنتاج وفي مقدمتها المساحات الشاسعة من الأراضي الخصبة، ولكي لا تبقى تلك الوسائل مهملة"[2].

وظل هذا النوع من التسيير له عدة نقائص ميزت هذه الفترة من تسيير المنشأة، يرجع السبب بالدرجة الأولى إلى غياب الإستراتيجية لعلم الإدارة بأنها غير مجدية فالمنشآت العمومية كانت عبارة عن وسائل لتحقيق قرارات مخططة من طرف إدارة مركزية، خاصة تعيين المديرين كان عشوائيا بعد الاستقلال.

[1] شريف حتانه، رحلة الربيع إلى الجزائر، المرجع السابق، ص 96.

[2] محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 304

- الأمية كانت منتشرة بين العمال، يضاف إلى ذلك مركزية اتخاذ القرارات مما أدى إلى عرقلة نشاط مجلس العمال.

- فقدان الثقة في هذا النوع من التسيير مما أدى إلى شعور العمال بعدم الرضا عن أوضاعهم ومن ثمة انخفاض الروح المعنوية وضعف الأداء في ميدان العمل[1].

رابعا: إنشاء الشركات الوطنية والدواوين:

بعد قيام التسيير الذاتي ظهر في محتواه عدة نقائص قامت الدولة بإنشاء العديد من الشركات الوطنية والدواوين الوطنية[2].

إن الشركات الوطنية التي نشأت منذ بداية 1962 أصبح عددها بعد هذا التاريخ كبيرا جدا، وأصبحت تمتد إلى كل القطاعات، وقد اعتبرها ميثاق الجزائر الوسيلة المفضلة لضمان تدخل الدولة لتأمين إنجاز مشاريع مخططة، وازدادت أهميتها في المرحلة التي أعقبت تراجع أسلوب التسيير الذاتي، في القطاع الصناعي والتجاري[3].

إن ميثاق الجزائر سنة 1964 وقد ركزت على تلبية حاجات الأفراد من المنتجات الاستهلاكية عوضا عن استيرادها من الخارج، كما أن هدفه كان إنشاء صناعة تعمل على خلق مناصب شغل جديدة والقيام بعملية تخطيط الاقتصاد الوطني ووجوب إنشاء شركات صناعية وطنية[4].

[1] بن زروق جمال،المرجع السابق، ص 69

[2] بن زرقون جمال ،المرجع نفسه، ص 69

[3] بوزيد غلابي ، المرجع سابق، ص 55

[4] فتيحة لمنيعي،النشاط الإنتاجي في المؤسسات الصناعية ،مركز الكتاب الأكاديمي ،د.ب،2016،ص131

كما أن الاهتمام بعملية التخطيط الاقتصادي التي أشار إليها ميثاق الجزائر 1964 سمحت للدولة الجزائرية بإنشاء الأدوات اللازمة وخلق الشروط الملائمة لذلك[1].

فظهرت الشركات الوطنية مكان لجان التسيير التي تميز بها نظام التسيير الذاتي وتحول من تسيير شركات وطنية ودواوين لكل جزء منها بقي تحت وصاية الدولة وجزء آخر مسير ذاتيا[2].

ونظرا لهذه الأهمية تم التنظيم الإداري للشركة الوطنية الذي لا يختلف أساسا عن المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري إذ يقوم تنظيمها على جهازين أحدهما للمداولة والآخر للتنفيذ.

01- الجهاز التداولي:

يتمثل في لجنة التوجيه والرقابة وبدأت في النشاط منذ سنة 1966 وتتألف من أعضاء يمثلون الوزارات التي لها علاقة بالشركة ولها صلاحيات ذات طبيعة استشارية أكثر منها تقديرية وغالبا ما تستشار في النظام الداخلي، نظام المستخدمين، زيادة أو تخفيض رأس المال، برنامج الاستثمارات، القروض، العقارات الضرورية لنشاط الشركة[3].

02- الجهاز التنفيذي:

يمثله شخص المدير العام للشركة، ويتم تعيينه بموجب مرسوم صادر بناء على اقتراح من الوزارة الوصية ويتم إنهاء مهامه بالإجراء نفسه طبق قاعدة توازي الأشكال على اعتبار خضوعه للسلطة الرئاسية، ويتمتع بسلطات واسعة وغير محددة على غرار نظيره في

[1] كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، جانفي 2008م، ص 3

[2] بن زرقون جمال: المرجع سابق، ص 69

[3] بوزيد غلابي: المرجع السابق، ص 56

المؤسسة العمومية الصناعية والتجارية، حيث يتمتع بجميع السلطات التي تضمن السير الحسن للشركة بتمثيلها والقيام بكل العمليات المتصلة بموضوع نشاطها مع الاحتفاظ بالأحكام المتعلقة بمصادقة سلطة الوصاية.

إن بساطة تنظيم الشركة لا تعكس حتما بساطة المفهوم لأن امتلاك الدولة كل رأسمال الشركة يجعلها في مقام المساهم الوحيد وعدم خضوع الشركة من حيث تنظيمها وتأسيسها وعلاقاتها بقانون الشركات العادي، ومن هنا نتطرق إلى ذكر أهم هذه الشركات والدواوين: [1]

1-إنشاء الشركات الوطنية:

الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (سوناطراك): من أجل تنفيذ هذا القرار والعمل على تطبيق البنود الأخرى في السياسة البترولية والغازية الجزائرية قررت الحكومة في 1963/12/31م، إنشاءها لتكون بمثابة الجهاز الوطني الذي يتولى سياستها في ميدان المحروقات السائلة والغازية، فتولت فعلا إجراء بعض الدراسات الفنية على مشروع الخط مستعينة ببعض المكاتب الاستشارية العالمية، وعلى ضوء هذه الدراسات تم إنشاء هذا الخط الممتد من حوض الحمراء* إلى أرزيو في التاريخ المقرر عبر المسافة التي تقدر بـــ: 805 كلم^2.

- تم أيضا إنشاء شركات أخرى من أجل مراقبة القطاعات الحيوية الاقتصادية مثل شركة الكهرباء والغاز.

---

[1] بوزيد اغلابي ،المرجع السابق،ص56

[*] تقع حوض الحمراء (RTH) على بعد 20 كلم من الشمال الشرقي لحاسي مسعود بولاية ورقلة، نشاطها الأساسي هو نقل الغاز والبترول للمناطق الأخرى، أنظر: ماجدة موجب: تسيير المخزون في المؤسسة الاقتصادية ودراسة حالة مؤسسة حوض الحمراء، حاسي مسعود، تقرير تربصي لنيل شهادة ليسانس، جامعة قاصدي مرباح، 2012-2013م، ص 14

[2] حاج قويدر عبد الهادي، الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009م، دراسة تحليلية، دراسة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران، 2012/2011م، ص ص 34-35

- تم إنشاء الشركة الوطنية للتبغ والكبريت سنة 1964م.

-الشركة الوطنية للحديد والصلب (sns) Société Nationale du fer et de lacier في 1964 المتخصصة في صناعة الحديد والتعدين.

- شركة (so.me.a) Société de fabrication mécanique et aéronautique تختص في صناعة الميكانيك والطائرات[1].

- الشركات الوطنية للصناعات النسيجية (sonitex) Société nationale des industries textiles وقد تم تسيير هذه[2] الشركات من طرف مجلس الإدارة الذي يمثل السلطة العليا في الشركة والمدير العام الذي يقوم بوضع وتجديد النظام الداخلي وتمثيل الشركات أمام الجهات الخارجية وإبرام الصفقات العمومية. إلخ.

كما أنه وصل عدد المنشآت الصناعية عام 1964م، إلى ما بين 345 و413 مؤسسة، أما بالنسبة للنشاط الحرفي فقد تم إحصاء 68 ألف حرفي حسب إحصائيات 1966[3].

ويقومون بأعمال حرفية ذات طابع صناعي كإنتاج المنتجات الجلدية، النجارة، الكهرباء، البناء، الصياغة، تركيب المجاري المائية وغيرها.

ولكن لم يتم تشجيع النشاط الحرفي بعد الاستقلال حيث تم إنشاء بعض المراكز والدواوين الحرفية في البلديات والولايات، ومن بين هذه الدواوين نذكر:

---

[1] عابد عبد الكريم غريسي، دور الدولة في الاقتصاد (نظرة تحليلية تاريخية)، دراسة حالة الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010م، ص 67

[2] فهيمة خلف، تأهيل الصناعة الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم التجارية وعلوم ، جامعة باجي، عنابة، 2018-2019م، ص 67

[3] فتيحة لمنيعي ، المرجع سابق ص 132

2- الدواوين الوطنية:

- إنشاء دواوين وطنية مثل: الديوان الوطني للحبوب

- الديوان الوطني للتجارة

- الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي يضمن تموين كل الأملاك المسيرة ذاتيا بمدخلات الإنتاج وتسويق منتجاتها.

- الديوان الوطني للتوزيع الذي يمثل احتكار الدولة لعملية الاستيراد لقائمة واسعة من المنتجات واحتكار التصدير لبعض المنتجات الأساسية[1].

الديوان الوطني للتجارة مكلف باستيراد المنتجات الغذائية.

إضافة إلى هذه الدواوين قامت الدولة الجزائرية بإنشاء بنك مركزي في 1962/12/12،و الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 1964/08/10.

وإنشاء البنك التجاري العمومي الأول وهو البنك الوطني الجزائري (BNA) في 1966/08/13م[2].

لقد أظهر المشروع الجزائري للوجود كمرحلة أولى بعد الاستقلال ثم نظم هذا وسمي بقطاع المؤسسات العامة الصناعية والتجارية والشركات الوطنية.

[1] فهيمة خلف الله، المرجع السابق، ص 68

[2] عابد عبد الكريم غريسي، المرجع السابق، ص 68

وشهدت البلاد تحولات اقتصادية جذرية حيث تم توسيع نسيجها[1]

الصناعي على شكل مؤسسات اقتصادية عمومية والتي كانت تحت رقابة سلطة الدولة[2].

وتعتبر المؤسسات العمومية الاقتصادية أداة في يد القطاع العام والدولة[3]

وكانت تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي مع ضمان عدالة اجتماعية كافية ورقي المجتمع المنهك من دمار الحرب وكانت السياسة التنموية آنذاك تهدف إلى النهوض بالاقتصاد الوطني، وإخراجه من الركود الذي ساد خلال فترة الاستعمار[4].

[1] بهدي عيسى بن صالح، ملامح هيكلة المؤسسة الشبكية، مجلة الباحث، عدد 03، 2004م، ص 9

[2] المرجع نفسه، ص 9

[3] محديد حميد، النظام القانوني للمؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لتكييف الهواء أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة بن يوسف بن خدة، 2016/2015م، ص 3

[4] بهدي عيسى، المرجع السابق، ص 10

الفصل الثاني:

الصناعة الجزائرية خلال حكم هواري بومدين 1965- 1978م

أولا : سياسة هواري بومدين (الثورة الصناعية)

لقد ورثت الجزائر عن الاستعمار اقتصادا مبنيا على الزراعة واستغلال الموارد الطبيعية متجها أساسا نحو تصدير المواد الخام، ومتميزا بالخصوص بضعف وهشاشة القاعدة الصناعية، هذا ما فرض على الجزائر المستقلة بغية مراقبة مجموع دواليب الاقتصاد الوطني فكان لا بد من قطع روابط التبعية مع المحتل السابق والتخلص من الهيمنة والاحتكارات الأجنبية وجعل الميزان التجاري متعادلا وتوجيه السياسة الاقتصادية والمالية نحو التنمية.

منذ الانقلاب العسكري الذي سمي وقتها تصحيحا ثوريا في 19 جوان 1965 قد أخذت هذه الإستراتيجية التنمية شكلا آخر مضبوطا ودقيقا ، إن التصحيح الثوري عمل على تقويم اختبارات التصنيع فتحقيق الثورة الصناعية حقيقة مرتبطة بثورة اقتصادية حقيقية إذن فالثورة الصناعية تعتبر مطلبا ضروريا[1].

ومن هنا قررت السلطة الجزائرية آنذاك انتهاج سياسة اقتصادية شاملة مستوحاة من فكرة الاقتصاديين الفرنسيين (فرانسوا بيرو François Perroux، جيراردبستان دي برينيس Gérard Destanne de Bernis، و إتيان بورن Etienne Borne)، والمبنية على إستراتيجية التصنيع الثقيلة والصناعات المصنعة وتوجيه الإنتاج الصناعي نحو السوق الداخلية وهو ما يعرف بإستراتيجية إحلال الواردات، باعتبارها أساس الثورة الصناعية والتحرر الاقتصادي بحيث تكون فيما بعد القاطرة الأمامية لتحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية[2].

[1] صبرينة بودريوع، الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر، المرحلة البومدينية نموذجا (1965-1978)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة متنوري، قسنطينة، 2011/2010، ص 35

[2] مخضار سليم، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2018/2017م، ص 108

بوصول هواري بومدين• إلى سلطة الدولة الجزائرية قادت ثورة في القمة في شتى المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي ظل المجتمع يواصل تطورها وأنهم كانوا يشتكون في نقص في الهوية، دخلوا عصر الثورات الضرورية صناعية وزراعية والثقافية الهادفة إلى صنع الإنسان الجديد[1].

1/الخطوط الكبرى لثورة الصناعية :

أ- إدارة التنمية الاقتصادية ومراقبة الدولة :

اعتمدت التنمية الصناعية منذ 1965الى 1975 على خطة سياسية أساسية تستهدف توفير وسائل التحكم في التنمية الصناعية من جهة، وتنظيم اشتراكية وسائل الإنتاج من جهة أخرى.

ب- ملكية القطاع العام لوسائل الإنتاج :

احتل القطاع الاشتراكي سنة 1965 جزءا ضئيلا في الصناعة الخفيفة (تبغ، خياطة، أحذية)، وقطاع التسيير الذاتي الذي خرج إلى الوجود بفضل المبادرات التي اتخذها العمال لمواصلة العمل بوسائل محدودة جدا في الوحدات التي أهملها الأجانب بعد الاستقلال.

• هواري بومدين: محمد إبراهيم بوخروبة ومعروف باسم هواري بومدين ينتمي إلى عرش بني فوغال ولد 23اوت 1923في دوار بني عدي بقالمة ،في عام 1949درس في كتانية ومن أعماله ،انخرط في حزب الشعب وعمل أيضا في مكتب المغرب العربي الكبير 1950،وفي سنة 1956اشرف على تدريب وتشكيل خلايا عسكرية وفي عام 1958اصبح قائد الأركان الغربية وفي 19جويلية 1965 أطاح برئيس بن بلة وأقام التصحيح الثوري ،وعين رئيس للجزائر وقام ببناء الدولة الجزائرية، ينظر: سعد بن بشير العمامرة ، المرجع السابق ،ص16

[1] غازي حيدوسي، المرجع السابق، ص 168

إن الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج تستوجب قبل كل شيء تأميما شاملا للصناعات التي كانت تمتلكها المصالح الأجنبية. مع إنشاء شركات وطنية تتولى تسييرها وتجديدها في إطار سياسة التنمية لمختلف الفروع الصناعية لذا أرادوا استعمال التأميمات كإحدى الوسائل التي تمكن من أعطاء المفهوم الصحيح لكلمة الاستقلال.[1]

ج- تطبيق إستراتيجية الصناعات المصنعة :

تعتمد هذه الإستراتيجية على إعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة وقد جاء بهذه الإستراتيجية ج.د.دبرنيس اعتمادا على نظرية أقطاب النمو، حيث يرى ضرورة الاعتماد على الصناعات المصنعة كقطب نمو اعتبارها الكفيلة بتزويد القطاعات الأخرى بالمعدات الضرورية التي تسمح بزيادة الإنتاج العمل وبالتالي تؤدي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد[2].

بدأت الجزائر في تطبيق هذه الإستراتيجية منذ 1965، بعدما أقرت في مواثيق والتشريعات قبل الاستقلال، ويعود الاختيار لهذه الإستراتيجية "الصناعات المصنعة" إلى ثلاثة عوامل:

- الأول: سياسي وهو مخالفة النهج الاستعماري الذي لم تر الجزائر في ظله إلا الاستعباد والظلم.

- الثاني: توفر المقومات الطبيعية لإقامة مثل هذه المشاريع وخصوصا النفط والغاز.

- الثالث: انعدام الإطارات المؤهلة التي تحتاجها الصناعة[3].

---

[1] وزارة الثقافة ، جهود السنوات العشر ،ص ص171،172

[2] زوزي محمد، المرجع السابق ،ص170

[3] زوزي محمد، المرجع نفسه، ص171

لذلك اعتمد من طرف القادة الجزائريين الحل الأمثل للعديد من المشاكل خاصة البطالة لذا رأى الرئيس بومدين أن تحقيق الانطلاقة الاقتصادية لا يكون إلا عن طريق التصنيع، وكان مقتنعا أن الجزائر لا يمكنها أن تكون أمة زراعية فقط بالنظر إلى عدة مؤشرات أهمها : ضعف المساحة الخصبة 3% من مساحة الجزائر، عدم وجود المياه خاصة في الصحراء، إلى جانب عامل المناخ الذي يتميز بقلة الأمطار والحرارة والجفاف لذا لجأ إلى الخيار الصناعي الذي كان له وسيلتان قصد تحقيق التنمية : وسيلة التسيير والإنتاج ونعني بها المؤسسة الوطنية والمنهج وهو التخطيط الذي اعتباره كأداة للسيطرة ومراقبة الاقتصاد[1].

عرف التصنيع الجزائري أنه تلك السيرورة الاجتماعية الاقتصادية، لخلق قوى منتجة وطنية فكانت الصناعة الجزائرية تدور حول محورين أساسيين :

- تحقيق الاستغلال الحقيقي للموارد المتاحة، وذلك عن طريق إتباع نظرية إحلال الوردات، أي محاولة تصنيع ما كان يستورد من الخارج.

- خلق شروط الأزمة التي تمكن من رفع مستوى المعيشة للمواطنين، خاصة بالنسبة لسكان الأرياف، ولهذا رفضت الجزائر التقسيم العالمي للعمل الذي اعتبرته إضافة إلى استرجاع الموارد الطبيعية التي هي من عناصر السيادة الوطنية ومطلب من مطالب التنمية في الجانب الاقتصادي، ومن هنا أرادت استخدام تلك الموارد الخام كالبترول والحديد من أجل تطوير الصناعة الثقيلة خاصة الصناعة البتروكيمياوية والحديد والصلب تأثرا بنظرية الصناعات المصنعة للاقتصادي الفرنسي جيرار ديستان دي برينيس Gérard Destanne de Bernis الذي يرى أنه على الجزائر خلق ترابط بين مختلف القطاعات في مداخلها ومخارجها بمعنى أن تحتوي هذه الصناعة بداخلها على أسس التنمية لذلك عليها إعطاء أولوية للصناعة من أجل إقامة فروع صناعية أخرى ولا يتحقق هذا الهيكل الصناعي منسق

[1] قرميش مليكة، دور الدولة في التنمية، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة قسنطينة ، ص228

إلا عن طريق الصناعات المصنعة وذلك بتوفير آلات جديدة تمكنها من زيادة الإنتاج في العمل وهذا ما يؤدي إلى إعادة الهيكلة الاقتصادية.[1]

إن التصنيع يسمح بإدماج مجموعة القطاعات الاقتصادية الوطنية ويحقق تكاملا بين الصناعة والزراعة، فاعتبر التصنيع آنذاك مؤشرا للنمو الاقتصادي خاصة في الأرياف، فالصناعة تعتبر عاملا أساسيا لتحقيق مختلف المشاريع المتميزة ببعدها الاشتراكي وانطلقت أولى عمليات التصنيع السريع من طرف الدولة التي سخرت عائدات البترول لتحقيق هدفها، واضطلعت السلطات العمومية بوسائل مراقبة الموارد كالتأميم، احتكار التجارة الخارجية، البنوك.....الخ فأصبحت الدولة بذلك محرك الاستثمارات.[2]

1/1أهداف الثورة الصناعية :

- استثمار الموارد الطبيعية ووضع حد للتخصص في ممارسة الاقتصاديات البدائية التي حاول الاستعمار القديم بالأمس والاستعمار الجديد اليوم فرضها على العالم الثالث.

- بناء صناعة للتجهيز وللمواد الأساسية الضرورية لتنمية اقتصادية حقيقة وتكثيف الإدماج الصناعي في كل المستويات.

- خلق وظائف للتشغيل وترقية العمال تقنيا واجتماعيا وهي لا تتأتى إلا بمضاعفة النشاط الاقتصادي لأن الصناعة تلعب دورا كبيرا في مجال التشغيل[3].

- تنظيم المؤسسات الاشتراكية بكيفية تجعل العامل منتجا مسؤولا في مؤسسته.

- توفير المنتوجات الضرورية للاستهلاك الوطني عوض استيرادها من الخارج.

---

[1] قريمش مليكة، المرجع السابق، ص289

[1] المرجع نفسه، ص289

[3] وزارة الثقافة ، المرجع السابق ،ص171

– المساهمة في المبادلات التجارية مع الخارج بتصدير المواد المصنعة أو نصف المصنعة بكيفية تساهم في تغيير هياكل المبادلات مع الخارج.

ويتعين على الصناعة الوطنية :

- أن تجسد القاعدة المتينة للتراكم المالي الضروري لتنمية مستمرة
- أن تستجيب بأسعار مدروسة لحاجيات الجماهير من منتوجات الاستهلاك
- أن تتطور بصفة تراعي الصلة الوثيقة التي يجب أن تكون بين الصناعة والزراعة
- أن تتحول بسرعة إلى إطار ملائم يعطي الفرصة للشركات الوطنية أن تتحكم في التكنولوجيا وتشكل عاملا هاما في تحقيق الاستقلال الاقتصادي

وأن تدمج نشاطها في إطار خطة للتنمية.[1]

2/التسيير الاشتراكي للمؤسسات الاقتصادية :

1/2 تعريف المؤسسة الاشتراكية:

يعرف الأستاذ خميس السيد المؤسسة الاشتراكية بأنها "عبارة عن مرفق عام يدار عن طريق منظمة عامة تتمتع بالشخصية المعنوية تتضمن وحدة أو عدة وحدات وتسير وفقا لمبادئ التسيير الاشتراكي"[2].

ويعرف الأستاذ حماد محمد نشيط المؤسسة الاشتراكية بقوله: "إن المؤسسة الاشتراكية في التجربة الجزائرية لا تختلف عن المؤسسة العامة بالمعنى السابق لنا تحديده فهي لا

[1] وزارة الثقافة ،المرجع السابق، ص171

[2] بوزيد غلابي، المرجع السابق، ص 52

تخرج عن كونها جزءا من المال العام خصصته الدولة لتمويل نشاط معين بقصد إشباع حاجة جماعية، يدار بطريق الإدارة المباشرة مفوضة الاختصاص فيه حيث شكل يقوم التسيير الاشتراكي على مجموعة بشرية منسوبة للمؤسسة الاشتراكية، تتمثل في العمال وممثلي السلطة المركزية، فالعمال هم الفئة المنتجة التي تتولى المشاركة في إدارة وتسيير المؤسسة الاشتراكية بينما تتولى الفئة الثانية تمثيل السلطة الوصية في إدارة وتسيير المؤسسة الاشتراكية"[1].

إن التسيير الاشتراكي هو أسلوب تسيير قطاع الدولة، يحول العمال المنتخبين إلى التسيير المباشر لمؤسساتهم من خلال أجهزة معينة للتكفل بعمليات الإنتاج والتخطيط والرقابة، ولقد تم تطبيق نمط المؤسسات الاشتراكية التي جاء بها ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات في الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 13 ديسمبر 1971، على المؤسسات الصناعية خلال الفترة الممتدة 1974-1981[2].

2/2 أسباب التسيير الاشتراكي للمؤسسات:

عملت الجزائر على بذل مجهودات مضاعفة للخروج من تلك الوضعية التي خلفها الاستعمار، فجندت إمكانيات مادية وبشرية ضخمة، وأعدت العدة للتخطيط الشامل، ولتحقيق ذلك انتهجت سياسة التخطيط الاشتراكي[3].

لكن الصعوبات التي واجهت المؤسسات خلال التسيير الذاتي والتي لم تسمح لها بتوسع جعل الدولة تفكر في تأسيس الشركات الوطنية وذلك للحد من نفوذ الرأسمال الأجنبي

---

[1] بوزيد غلابي، المرجع السابق، ص 55

[2] عبد الحق بوعتروس، معايير تقويم أداء المؤسسات الصناعية العامة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، 1993/1992، ص 18

[3] محمد العيد مطمر، المرجع السابق، ص 203

وتحقيق الاستقلال الاقتصادي فشرعت السلطة من 1966 بإجراء تأميمات مكثفة للعديد من الشركات.

أما بخصوص تسيير هذه الشركات فإن الأمر يتعلق بوجود مدير عام يتم تعيينه بموجب قرار وزاري، يتولى تسيير الشركة تحت سلطة الوزارة الوصية ويتمتع بسلطات مطلقة في التسيير دون مشاركة العمال في اتخاذ القرارات كما أنه منحت له السلطة ما أدى إلى بروز المشاكل البيروقراطية المرتبطة بسوء الاتصال العمودي، وبحجم السلطة التي اكتسبها بعض المسيرين الإداريين[1].

وهذا ما أدى إلى إثارة العديد من الصراعات داخل المؤسسات بين الإداريين والمشرفين لإزالة التناقضات الموجودة في علاقات العمل أصدرت السلطة ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات[2].

3/2 الأسلوب الاشتراكي للمؤسسات:

لقد أخذت الجزائر منذ الاستقلال بالنظام الاشتراكي، لذلك جاء في الأمر رقم 74/71 المؤرخ في 16 نوفمبر سنة 1971م، والذي تضمن الأخذ بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات[3].

كما أنه أيضا نص دستور 1976 على تشكيل الأساليب الاشتراكية لتسيير المؤسسات عامل لترقية العمال، وهم يتحملون بمساهمتهم في التسيير، مسؤولياتهم حقيقة بوصفهم منتخبين واعين بحقوقهم وواجباتهم وجاء في نوفمبر سنة 1971، ميثاق وقانون للتسيير في الجزائر بأسلوب اشتراكي، وهذه المؤسسات هي المؤسسة العامة التابعة للدولة، والتي تعرف

---

[1] حشماوي مختارية، المرجع السابق، ص 43

[2] المرجع نفسه ، ص 43

[3] جريدة الرسمية لجمهورية الجزائرية، الأمر 74/71 المؤرخ 16 نوفمبر 1971 يتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ، عدد101، صادرة في 1971/12/13

باسم المؤسسة الاشتراكية وهذه القوانين وغيرها من النصوص تجعل العمال فاعلين في المؤسسة ولن يكون العمال مجرد هيئة تنفيذية وتقنية وإنما يشاركون في عملية إدارة المؤسسة.[1]

يتبع تسيير المؤسسة بحسب قانون التسيير الاشتراكي للمؤسسات عن طريق العمال واللجان الدائمة ومجلس العمال ومديرية المؤسسة بالإضافة إلى المدير العام وغيره، فأما مجلس العمال فهو ينتخب من طرف جماعة عمال الوحدة، ومن اختصاصات مجلس العمال مراقبة تسيير المؤسسة أو الوحدة، ولكن يقوم بكل مهامه، بعقد اجتماعين عاديين في السنة وكذلك مجلس عمال الوحدة يمكن أن يعقد اجتماعات غير عادية بطلب من المدير العام أو بطلب من ثلثي أعضاء المجلس أو من رئيس المجلس[2].

2-4 أهداف المؤسسة الاشتراكية :

- تقوم المؤسسة بتنظيم وتنسيق نشاطات وحداتها ولها الاستقلال الذي يسمح لها بتحقيق أهدافها المحددة لها التي جاءت في المادة 5 من الميثاق والنصوص التطبيقية للتسيير الاشتراكي للمؤسسات أي أن المؤسسة الاشتراكية تعتبر كفرع في ميدان التخطيط في الحالات التالية :

- تقوم بإعداد المشاريع الأولية للتخطيط لعدة سنوات فيما يخص الفرع وذلك على أساس الإرشادات والتوجيهات المقررة على المستوى الوطني[3].

---

[1] قواسمية عبد الكريم، المرجع السابق، ص 246

[2] المرجع نفسه، ص247

[3] Front De Liberation Nationale ,Gestion Socialiste Des Entreprises charre et textes (d applion) Commission Nationale Pour La Gesion Socinaliste Des Entprises , Décembre , 1975 , p74.

وفي هذا الإطار فهي تندرج في تنظيم المخطط المحدد في كل مرحلة خاصة بالإعداد والشروع في المخططات وذلك تبعا للرسم الخاص بالعلاقات المقررة في هذا التنظيم.

- تعد مشروع المخطط السنوي للمؤسسة نظرا لاقتراحات الوحدات التابعة لها وذلك على أساس الإرشادات وأهداف المخططات.

وفي هذا الميدان فهي توضح الأهداف المفصلة فيما يخص الوحدات وتعد المشاريع الأولية المعيارية والمبنية لنشاط الفرع.

-فهي تنسق نشاطات الوحدات قصد الإنجاز الصحيح لمخططات الفرع.

- تتابع وتراقب التنفيذ بواسطة وحداتها للمخططات السنوية والمتعددة السنوات.

وعلى هذا الأساس :

- فهي تعد عناصر الإعلام الضرورية لتحسين العلاقات بين مختلف أعوان التخطيط
- وتقترح كل تدبير من شأنه أن يحسن تنفيذ أهداف المخططات
- تساهم في تقوية العلاقات بين مختلف القطاعات عن طريق تطوير الصلاحيات بين المؤسسات الاشتراكية والقائمة على أساس عقود للتخطيط[1].

كما أنه المادة 6 من ميثاق التسيير الاشتراكي للمؤسسات نصت على أن تقوم المؤسسة في ميدان تسيير وحداتها بما يلي :

تضع الهياكل والوسائل الأكثر ملائمة من أجل تحقيق الأهداف المخصصة لها.

[1]Front De Liberation Nationale, Op,cit ,p75

ففي هذا الإطار فهي تنظم العمل وتوزع الواجبات بين الوحدات وتصادق على مشاريع التنظيم ونظام وحداتها وفضلا على ذلك فهي تساهم في وضع جدول المرتبات داخل المؤسسة على أساس التوجيهات والإرشادات الناجمة عن السياسة الوطنية للأجور وذلك طبقا لأحكام المادة 17 من المرسوم المتعلق بمجالس مديريات المؤسسات الاقتصادية.

- تنسيق نشاط الوحدات بالنسبة لمخططات الإنتاج والتسويق في الميدانين المالي والاجتماعي.

ولهذا الغرض فهي تقوم بتماسك برامج الإنتاج لمختلف الوحدات وتسهر على تطبيق الأهداف والتدابير وتحقيق انتظام سير وحداتها، وأن المؤسسة بصفتها مسؤولة على جميع وحداتها لتنفيذ الأهداف المخصصة لها بموجب المخطط الوطني.[1]

[1]Front de Liberation Nationale, Op,cit ,p75

ثانيا: سياسة التأميمات بالجزائر:

1/تأميم المصانع والشركات:

استطاعت الجزائر عن طريق إتباع سياسة التأميم بناء قاعدة صناعية قوية من خلال نموذج الصناعات المصنعة، بالإضافة إلى كون الشروط الضرورية المتوفرة من أجل تشكيل هذا القطاع الاقتصادي حسب نظرة عبد اللطيف بن أشنهو والمتمثلة في ضعف البرجوازية المحلية والقضاء على الرأسمال الأجنبي وإمكانية توفير تمويل هذا القطاع داخليا دول اللجوء إلى الخارج مثلما حدث في مصر وتونس[1].

ويعتبر التأميم من أهم المبادئ التي دعمت الاستقلال السياسي والاقتصادي بالقضاء على التبعية بمختلف أنواعها[2].

ومن هنا ابتدأت الجزائر المسيرة الطويلة لاستعادة الثروات الوطنية في 1966 وذلك عندما قررت تأميم الثروات المنجمية، الحديد والفوسفات التي أصبحت شبه مهملة من طرف الشركات الأجنبية وأخيرا تأميم قطاع المحروقات، ثم اتساع نطاق التأميم ليشمل[3].

- تأميم المناجم الجزائرية وإسناد إدارتها إلى الجمعية العامة الوطنية للبحث واستغلال المناجم يوم 8 ماي 1966م، وشكلت الجمعية الوطنية التي أسندها التسيير بقرار 11 ماي 1967.

- تأميم المصانع الغذائية

[1] ساعد حمداش: المرجع السابق، ص 39

[2] المرجع نفسه، ص 99

[3] عمار بوحوش: المرجع السابق، ص 373

- تأميم ثلاث مؤسسات في شهر سبتمبر 1967 فروع الشركة ريبوكير، وغان بيل، الأمريكية لمواد التطهير يوم 13 سبتمبر وشركة أطاف لصنع المصابيح العمومية يوم 15 سبتمبر وشركة سورس لوبلان للمياه المعدنية يوم 18 سبتمبر 1967م.

- شراء قسم من أسهم الشركة التي كانت تشرف على استغلال منجم جبل العنف الفوسفاتي ووضعها تحت إدارة الجمعية الوطنية لاستغلال المناجم يوم 7 نوفمبر 1967[1].

- قرار 21 ماي 1968م، بتأميم 27 مؤسسة للبنايات الميكانيكية ومواد البناء والأسمدة[2].

- قرار 21 ماي 1968م، بتأميم 27 مؤسسة صناعية أخرى يوم 14 جوان 1968م[3].

- وفي عام 1968م، قامت الجزائر بتأميم جميع الشركات البتروكيماوية إضافة إلى تأميم القطاعات الأخرى كما ذكرنا سابقا مما أعطى دفعا قويا لتأميم قطاع المحروقات خاصة بانضمامها في 1968/06/22م، إلى منظمة الأقطار المصدرة للبترول في المؤتمر الثامن عشر، ومع بداية 1969م، طالبت الجزائر بإعادة النظر في السعر المرجعي المحدد سنة 1965 حيث تم اعتبار البترول الليبي كمرجع لتحديد سعر البترول.[4]

[1] أحمد الشريف السنوسي الأطرش، تاريخ الجزائر خمسة قرون،ج3،: البصائر للنشر والتوزيع ،الجزائر ، ص 1244

[2] سليم بوهيدل، المرجع السابق، ص 90

[3] أحمد الشريف السنوسي، المرجع السابق، ص 1244

[4] زمال وهيبة، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017م، ص 131

كما أن سياسة التأميمات قد مست وسائل النقل الكبرى والقروض والتجارة الخارجية والبنوك والتأمينات.[1]

ومن هنا أصبحت عملية التأميم نظامية لتصل مرحلة الهجوم المباشر سنة 1971م.

1-1/ أسباب تأميم قطاع المحروقات:

- يحظى التأميم النفط بأولوية قبل الصناعات الأخرى لأنه محرك أساسي في القطاع الاقتصادي للدولة.

- الصفة المميزة للبترول الذي أصبح محرك النشاط الدولي

- المدى الواسع الذي بلغته سيطرة الشركات العالمية من احتكار جميع مراحل صناعة البترول.

- الرغبة في زيادة الادخار ومن ثم الاستثمار، على اعتبار أنه كلما اتسع القطاع العام سهل ذلك على الحكومة زيادة مواردها المالية وزيادة معدلات الادخار عن طريق التدخل في توجيه رفع الأسعار[2].

1-2/تأميم المحروقات:

تعتبر المحروقات في الجزائر سببا لوجود الصناعة بطريقتين من جهة ضمانات التمويل الذي تطلبه خاصة في شكل مركبات ثقيلة واستثمارات هامة في مختلف المخططات خصصت من 40 %إلى 50% من الاستثمارات للصناعة وكان البترول يضمن دخول

[1] بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954، معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر، 2012م، الجزائر، ص 595

[2] عيسى مقلد، المرجع السابق، ص 29

العملة الصعبة الضرورية. ومن جهة أخرى كانت المحروقات تشكل مادة أولية ومصدرا للطاقة الأساسية للصناعة (انظر الملحق رقم9)[1].

لذلك سعى الرئيس بومدين إلى إكمال جهود الرئيس بن بلة في إرساء دعائم الصناعة البترولية في الجزائر، اعتمادا على الأداة الرئيسية وهي تأميم النفط.[2]

وفي خطاب ألقاه رئيس الدولة في الملتقى الأول لرؤساء المجالس الشعبية البلدية يوم 29 فيفري 1967م، تأكيدا لضرورة استرجاع الثروات الطبيعية مبينا الخطوط العريضة التي يجب انتهاجها للحفاظ على استعادة مصادر الإنتاج ورفع مستواه وكانت شركة سوناطراك الوطنية التي تأسست يوم 21 ديسمبر 1963، وهي لا تمتلك أكثر من 40 مليون دينار جزائري، قد تضاعف رأسمالها يومئذ إلى 400 مليون دينار وهي بذلك تستطيع أن تستجيب إلى إجراءات التأميم[3].

وتم إلغاء عقود الامتيازات ونتيجة للانتصارات المتوالية التي سجلتها سوناطراك في نضالها لاسترجاع الثروة النفطية، ونقص عدد الشركات الأجنبية التي كانت تعمل بالجزائر من عشرين شركة إلى أربع شركات وهي سوناطراك، شركة النفط الفرنسية، شركة والف وشركة جيتي[4].

تم منح وإعطاء شركة سوناطراك الأولوية التامة وصاحبة الحق لوحدها في تنقيب واستغلال النفط.

---

[1] مارك كوت، الجزائر المجال المقلوب، تر: خلف الله بوجمعة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دس، ص 147

[2] عصام بن الشيخ، قرار تأميم النفط الجزائري، 24 فيفري 1971، دراسة السياق والمضامين والدلالات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، جانفي 2012، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 191

[3] أحمد الشريف الأطرش السنوسي،ج3 ، مرجع سابق، ص 1252

[4] إسماعيل العربي: المرجع السابق، ص 151

إضافة إلى إجبار جميع الشركات التجارية تخضع للقانون الجزائري بحيث يكون مقرها في الجزائر، إن هذه القرارات التي تم اتخاذها نابعة من أهمية قطاع المحروقات في تمويل التنمية الاقتصادية وتطوير الصناعات القاعدية[1]

مما يؤدي إلى إقامة المصانع الكبرى في إطار الصناعات الثقيلة أو الصناعات المصنعة (الحجار، الرغاية، الروبية، وادي الحميميم، أرزيو..) .[2] (انظر ملحق رقم5)
وبالإضافة إلى ذلك أصبحت سوناطراك المالك الوحيد الآن لمصنع سكيكدة لتسيير الغاز الطبيعي، بينما هي تملك 49 بالمائة من مصنع أرزيو لتسييل الغاز الطبيعي.

وقد اتسعت سوناطراك في سنة 1967م، وقد كانت شركة ب. ب التي تملك في سابق مصانع تسويق وتكرير وإنتاج النفط، أول شركة فرنسية تبيع حصتها لسونا طراك في أوائل سنة 1967م، وقد حذت حذوها شركة جيتي التي باعت 51 %من أسهمها للشركة الوطنية في نفس السنة.

وفي سنة 1970 و1971 اتسعت ملكية سوناطراك من جديد للتسويات المالية[3]، التي تمتد بين الجزائر ومختلف الشركات الأجنبية باستيلاء الجزائر على الحصص التي كانت تمتلكها شركات فيليبس وسنكلير واسو موبيل، وشل ونيمومنت ولف إيرابواميف[4].

[1] مخضار سليم: المرجع السابق، ص 108

[2] أبو جرة سلطاني، المرجع سابق، ص 47

[3] إسماعيل العربي، مرجع سابق، ص 151

[4] المرجع نفسه ص 152

1-3/-تأميم الغاز:

تميزت فترة 1970-1987 بانخفاض المستثمر الاحتياطي للغاز الطبيعي في الجزائر فانخفضت من 3944 مليار م3 عام 1970 إلى حوالي 3163 مليار م3 سنة 1987، ويرجع ذلك إلى قرار التأميم الكلي للغاز الطبيعي سنة 1972، على غرار تأميم البترول الذي نص على مشاركة سوناطراك بنسبة لا تقل على 51 % في رأس مال الشركات الأجنبية العاملة في القطاع[1].

وفي أثناء فترة الاستقلال 1962 كانت الكهرباء والغاز ملكا لعدد من المقاولات الكبرى مثل شركة ايجا lega للكهرباء والغاز في الجزائر، وفي 1969/8/1 وبعد تأميم أصبحت تسميتها الشركة الوطنية للكهرباء والغاز.

وفي 1971/02/24 تم تأميم كل مصادر الغاز منها ، سيهر Sehr شركة استغلال الغاز في حاسي الرمل ونقله، واستغلال51% ملك للدولة الجزائرية والباقي للشركات البترولية الفرنسية منذ1975.[2]

إضافة إلى أنه تم تأميم جميع منابع الغاز الطبيعي الموجودة في التراب الوطني، وامتدت الرقابة الشاملة على نشاط البترول والغاز.(انظر ملحق رقم9)

لكن خلال هاته الفترة لم يتمتع الغاز بالأهمية البالغة التي يتسم بها اليوم وكان الاهتمام بالبترول أكثر[3].

---

[1]بلمقدم مصطفى، الغاز الطبيعي في الجزائر، آفاق واعدة وتحديات، مجلة التنظيم والعمل، العدد 4، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، دس، ص 3

[2]Jacues Schnetzler , Le Développement Algérien , Masson ,Paris,1981 p91

[3] أحمد الشريف السنوسي،ج3، المرجع سابق، ص 1258

1-4/الأهداف الرئيسية من عملية التأميم المحروقات:

- إشراف الدولة الحقيقي على المواد الطاقوية.

- دمج قطاع المحروقات مع الصناعات الأخرى لتحقيق تنمية شاملة لكل القطاعات الاقتصادية الأخرى.

- مساعدة الدول المنتجة للمحروقات على تأميم ثروتها الطبيعية خاصة البترول والغاز الطبيعي[1].

- استرجاع ثرواتها التي كانت مسلوبة من أطراف خارجية.

- مراقبة ومتابعة كافة مشاريع التي باشرت بها الشركات النفطية[2].

إن من بين أهداف هذه المشاريع التي أنجزت قبل سنة 1979 والتي من بينها المخططات التي سنذكرها فيما بعد، هو هدفها في التوسع وتكثيف إنتاج الغاز البترولي المميع هي القضاء النهائي للممارسات الموروثة عن الشركات البترولية الأجنبية التي تقوم بحرق هذا الغاز البترولي المميع بالمشعل، لأنها كانت تعتبره منتوجا إضافيا وثانويا وهذه كانت تعتبر بمثابة الخسارة للملايين من الأطنان سنويا[3].

[1] رابح عدالة، هواري بومدين رجل كفاح ومواقف، دار المجتهد، الجزائر، 2018، ص 46

[2] عصام بن الشيخ، المرجع السابق، ص 194

[3] بلعيد عبد السلام ،الغاز الجزائري بين الحكمة والظلال، تر: محمد هنادي، مصطفى ماضي، دار النشر بوشان ، الجزائر،1990،ص239

الجدول رقم(04): يوضح تأميم الجهاز الإنتاجي بالجزائر

التاريخ	القطاع	محتوى القرار
ماي 1966	المناجم	تأميم شركات استخراج المعادن (الحديد، الفوسفات، الرصاص، الزنك، الرخام)
أوائل 1967	المنتجات البترولية	شركة شبكة توزيع في الجزائر، تأميم شبكة توزيع (سوموبيل)، إتمام توزيع البترول والغاز الطبيعي
ماي أوت 1968	الصناعة	تأميم 58 مؤسسة صناعية فرنسية المعدات الميكانيكية والكهربائية ومواد البناء والسماد والصناعات الغذائية ألخ
أكتوبر 1968	المنتجات البترولية	تكوين مجموعة سوناطراك 51 بالمائة وجيتي 49 بالمائة
جوان جويلية 1970	المنتجات البترولية	تأميم شتل الجزائر ، ايطاليا، ألمانيا الاتحادية، الولايات المتحدة
فيفري 1971		تأميم خطوط الأنابيب والغاز الطبيعي و51 بالمائة من ممتلكات شركات البترول الفرنسية

المرجع: ج.-جازيس ،ج-دومينجو :مرجع سابق ،ص302

ثالثا: المخططات التنموية

لقد كان القطاع الصناعي غداة الاستقلال و يشمل على بعض الصناعات الغذائية والنسيجية ومواد البناء الأولية وترتب على رحيل الفرنسيين ضعف الطلب وفقدان رأس المال والخبرة الفنية وبالتالي تدهور الأوضاع بصورة عامة لكن الدولة قامت بأخذ القطاع الصناعي، فالتصنيع يمثل مفتاح السياسة للدولة[1].

لذلك وضعت الجزائر برئاسة هواري بومدين مجموعة مخططات تنموية بداية من 1967 ثلاثة مخططات تنموية بدأتها بالمخطط الثلاثي (1967-1969م) ثم المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، ثم المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، وكان الهدف من هذه المخططات هو تحقيق التنمية الشاملة وخاصة في الميدان الاقتصادي[2].

فالمخططات التنموية بالجزائر تميز بمثابة الأسلوب بمثابة الأسلوب العقلاني لتجسيد تصورات القاعدة التصورية الفكرية للبرامج والمواثيق السابق ذكرها.

فعملية التخطيط في الجزائر أول مرة في إعداد الميزانية السنوية الخاصة بالتجهيزات المسجلة في القوانين المالية ثم بعد ذلك تظهر التصورات العامة حول وجهة التنمية الاقتصادية بعد أن لوحظ وجود تنافر في طبيعة وحجم الأنشطة الاقتصادية مثل وجود فائض في إنتاج الخمور وعجز كبير في مجال المنتجات الغذائية كما ظهرت الحاجة إلى عقلنة الأبنية الإنتاجية وضرورة توجيهها لخدمة السوق المحلي.

---

[1] بسام العسلي، مصطفى طلاس: الثورة الجزائرية، مكتبة طلاس، دمشق 2003، ص 32

[2] فواسمية عبد الكريم: الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة ما بين (1962-1978)، أطروحة دكتوراه، تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2018/2017، ص 248

وكانت البداية الأولى لدفع المجتمع نحو التنمية في إطار النموذج الاقتصادي المعتمد على التخطيط وأهم الاستثمارات من خلال هذه المخططات.[1]

1 - المخطط الثلاثي الأول 1967-1969:

يعتبر أول خطط اقتصادية عرفتها الجزائر كان محورها الأساسي هو التصنيع باعتباره محرك لعملية التنمية، وكان هدف الدولة من هذا المخطط تطوير جهازها الإنتاجي والقضاء على التبعية للخارج[2].

حيث تعتبر سنة 1967، هو العام في سياسة التحرر الاقتصادي بالجزائر[3]

وعادة ما يوصف هذا المخطط بأنه أولي (أو شبه مخطط) وذلك لأنه اكتفى بتحديد التوجهات في إطار الآفاق السباعية بغية تهيئة الأجواء لوضع المخطط الرباعي الموالي فهو يمثل جهدا لتكييف المجالات الاجتماعية، الاقتصادية والإدارية وفق نمط مخطط مركز شمولي ذي نزعة جماعية بدل النمط الليبرالي[4].

لقد سمح هذا المخطط بظهور بعض المشاريع الصناعية، خاصة منها الصناعات الثقيلة التي تسمى بالصناعات القاعدية[5].

---

[1] نور الدين زمام ،المرجع السابق ،ص126

[2] جميلة معلم: تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2017/2016، ص 134

[3] عمار بوحوش: تطور النظريات والأنظمة السياسية، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984،ص 373

[4] نور الدين زمام: المرجع السابق، ص 126

[5] المرجع نفسه، ص 126

حيث يركز على الصناعة والأنشطة المرتبطة بالمحروقات بالدرجة الأولى هذه الأفضلية سمحت لتخصيص 18.2 بالمائة من إجمالي الاستثمارات لسنة 1937 مقابل 13% سنة 1963[1].

أما الصناعات القاعدية فقد كان نصيبها من حجم الاستثمار أكبر بقليل من نصيب الصناعات المنتجة لسلع الاستهلاك (1.4 مليار دج /1مليار دج).[2]

الشكل رقم 01: يوضح مكانة الصناعة في استثمارات المخطط الثلاثي

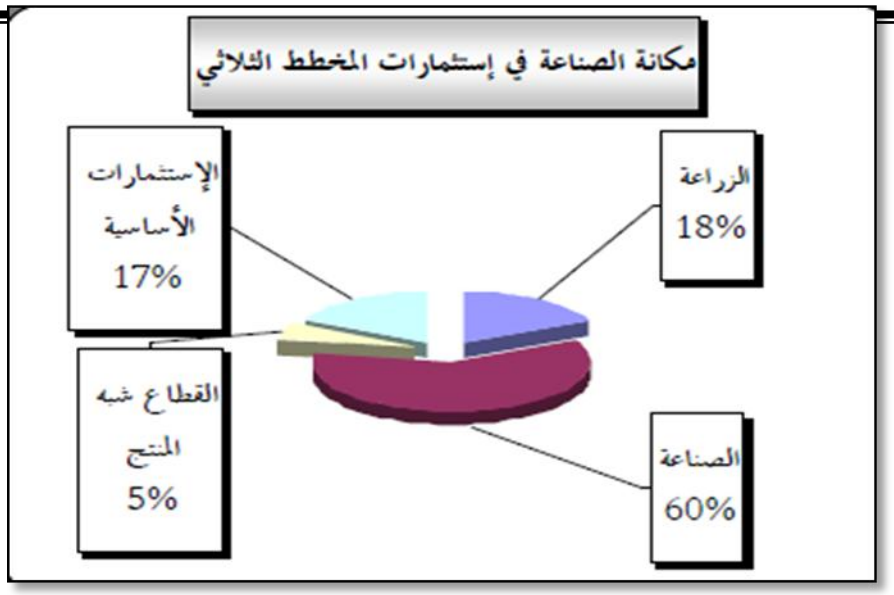

المرجع :العمري علي :المرجع السابق ،ص90

[1] كربالي بغداد: مرجع سابق، ص 4

[2] المرجع نفسه ،ص5

ومن خلال المخطط الموضح: تبين أن اهتمام الدولة بالقطاع المنتج (الزراعة والصناعة، كان الهدف منه هو تطوير الإنتاج الذي كان سابقا محتكرا من دول الخارج ولكن هذا لم يجعل الدولة تفرط في قطاعات الأخرى، وهذا بالنظر إلى الأرقام المالية التي سخرتها للقطاعات الأخرى.

بالرجوع إلى القطاع الصناعي نرى أن نسبة الفروع في هذا القطاع تبين اهتمام الدولة بهذه الفروع ففرع المحروقات كان الاهتمام به بدرجة كبيرة يرجع ذلك كونه مصدرا هاما للعملة الصعبة.

وكان التركيز الاهتمام على توسيع البحوث الجيولوجية لاكتشاف حقول جديدة للبترول أو الغاز وإنشاء شبكة قوية لتوزيع هاتين المادتين سوء مستهلك أجنبي أو مستهلك وطني أما الصناعة الأساسية والتي كان نصيبها 40% فالاهتمام بها كان لرغبة الجزائر في إنشاء قاعدة صناعية تقوم من جهة بتحويل المواد الأولية المحلية ومن جهة أخرى تزويد فروع الإنتاج بالمادة الأولية التي تلبي حاجياتها.

2/المخطط الرباعي الأول: 1970-1973

بعد التجربة القصيرة الأولى التي قامت بها الدولة الجزائرية من خلال المخطط الثلاثي أعلنت عن مخطط رباعي الأول سنة 1970-1973[1].

وهو مخطط تنموي في عهد الجزائر المستقلة، وأول خطة اقتصادية شاملة في الجزائر وبداية فعلية للتخطيط على النمط الاشتراكي، فالجماعات المحلية والشركات العمومية والوزارات الوصية بالتنسيق مع كتابة الدولة للتخطيط تقوم بضبط المشاريع الاستثمارية وتحدد وزارة المالية معدل الاستثمار، وتم توجيه استثمارات كبيرة في كل

[1] العمري علي: المرجع السابق، ص 91

الميادين استفادة من الثروات المؤممة، وما تميزت به هذه الفترة من انطلاق عمليات الثورة الزراعية 1971 وتوقيف الهجرة إلى الخارج سنة 1973. وإذا نظرنا إلى الاستثمارات في المخطط الرباعي الأول فإننا نجد نصيب الصناعة يمثل 44,7%، وكما أن برنامج الصناعة المحلية بالمعنى الواسع يمثل 1 % من المبالغ التي تصرف من أجل الصناعة خلال الخطة الأولى، وفي الثانية ما يزيد قليلا عن 2 % وهذا يعني أن تصنيع المحلي يبقى متواضعا جدا إذا ما قورن بجهود التصنيع على مستوى البلاد[1].

وتعتمد عامة معايير في اختيار المشاريع مثل القيمة المضافة، الشغل، التوازن الجهوي، بينما تستبعد المردودية المالية لأنها في نظر المخطط تمثل معيارا برجوازيا[2].

فرغم الصعوبات التي واجهها في تمويل الاستثمارات العمومية، شكل المخطط الثلاثي تجربة مفيدة في سياسة التنمية، لذلك وصلت الجزائر سياسة تخطيط في المخطط الرباعي الأول تهدف إلى[3]:

تشييد قواعد هيكلية للتنمية الاقتصادية وذلك بترجيح الاستثمار في الصناعة الثقيلة وتقويم المحروقات. وهذا من أجل تسهيل إنشاء صناعات خفيفة في وقت لاحق، كما سمح للمؤسسات العمومية بفتح حسابين أحدهما للاستغلال ويتم تمويله بقروض قصيرة الأجل والآخر للاستثمار ويمول بقروض طويلة الأجل تمنح من قبل البنوك التجارية العمومية والخزينة العمومية ولقد خصص مبلغ نقدي تجاوز 60 مليار دج وتحقيق أهداف التالية:[4]

[1] محمد بومخلوف ، اليد العاملة الريفية في الصناعة بالجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر،د.س،ص185

[2] عابد عبد الكريم غريسي، المرجع السابق، ص 70

[3] فتوح خالد، الاستثمار ودوره في التنمية المحلية، دراسة حالة قطاع الري ولاية تيسمسيلت، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009، ص 116

[4] عبد الكريم بريشي، المرجع السابق، ص 221

دعم أسعار المواد الواسعة الاستهلاك وتوجيه الاستهلاك العام والخاص وذلك لتحسين الظروف المعيشية للسكان.

- تحقيق معدل نمو سنوي يتجاوز 08 بالمائة من الناتج الداخلي الخام

- تدعيم الأنشطة الصناعية وزيادتها لبلوغ الاستقلالية الاقتصادية[1].

- تعزيز الاستقلال الاقتصادي ودعم وتقوية بناء الاقتصاد الاشتراكي

- اهتمام بمجال التصنيع أكثر بتقوية الصناعة بنوعيها الثقيلة والخفيفة

- تدعيم الصناعات منها الصناعة التحويلية (صناعة مواد البناء، صناعة الحديد والفوسفات، صناعة المحروقات، صناعة الخشب والفلين، صناعة الزجاج والبلاستيك، الصناعات الغذائية والنسيجية)[2].

كما أنه تميز كفترة تنفيذ المخطط الرباعي الأول 1970-1973، باستكمال الدولة استرجاعها لقطاع المحروقات الإستراتيجية والشروع في إجراء تغييرات كبيرة على التنظيم الاجتماعي للإنتاج بتطبيق الإجراءات الأولى لبرنامج الثورة الزراعية وإدخال التسيير الاشتراكي في إدارة المؤسسات العمومية[3].

إن هذا التوسيع لقطاع الدولة على الصعيد الإنتاج يتم مساره مراقبة المصالح الأجنبية ويقوي التخطيط موسعا لإمكانيات الدخل المركزي توسعا محسوسا في صالح تنمية اقتصادية الوطني برمته.

---

[1] عبد الكريم بريشي ،المرجع السابق ، ص 221

[2] هيشر أحمد التجاني، المرجع السابق، ص 31

[3] وزارة لثقافة،المرجع السابق: ص 87

من خلال ما تم إنجازه في مخطط الرباعي الأول إلا أن أغلب مشاريعه قد استجابت لحاجيات سوق من المنتوجات البسيطة، فإن التصنيع قد دخل بواسطة المخطط الرباعي الثاني وبفضل دعم الصناعات الجديدة تستوجب أساليب في الإنتاج تتطلب كفاءة أكثر في العمل من الناحية التقنية[1].

3/المخطط الرباعي الثاني 1974- 1977:

اعتمدت الجزائر بشكل كبير في سياستها التنموية على التصنيع السريع والمكثف عن طريق وضع برامج وخطة تنموية تهدف إلى توفير الوسائل والإمكانيات الضرورية والتعجيل بعملية التنمية واتخاذ كل القرارات والإجراءات التي تساعد على إنجاز مخطط الرباعي الثاني[2].

يعتبر المخطط الرباعي الثاني تكملة للمخطط السابق (المخطط الرباعي الأول)، واختلف عنه فقط في تقييمه الاستثمارات المحفزة عن طريق الارتفاع السريع لأسعار البترول، كما تم الاهتمام قليلا بأنشطة خارج الصناعة، فارتفع معدل الاستثمار منذ 1970 إذ زاد عن معدل 35% وصل في الفترة الممتدة ما بين 78-79 إلى غاية 46 % وهو مستوى نادرا ما يتحقق إلا قليلا، بمعنى أن شروط الاقتصادية التي حققت وفق نظرية رستو* في التنمية التي اشترطت تحقيق معدل استثمار فقط ما بين 5-10 %.

---

[1] وزارة الثقافة، المرجع السابق: ص 176

[2] ساعد هماتس: التصنيع والتنمية الحضارية، دراسة تحليلية بمدينة العلمة، ولاية سطيف، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009، ص 95

*. نظرية والت رستو :هي نظرية نسبة للبروفسور والمؤرخ الاقتصادي والت روسو من أبرز ما قام به نشره لكتاب بعنوان مراحل النمو الاقتصادي عام 1960 وتتلخص هذه النظرية في تحديد لمراحل معينة لعملية النمو الاقتصادي وتنمية عند الدول المتخلفة ينظر:عبد الطيف مصيطفى،عبد الرحمان بن سانية ،انطلاق التنمية بين النظرية الوضعية والمنهج الاقتصادي، مجلة الواحات والدراسات، العدد12،جامعة غرداية،2011،ص471

- إضافة إلى ذلك وصلت جهود في تمويل المشاريع الاقتصادية الضخمة لإكمال مخطط السابق وخاصة في الحديد والمحروقات، ومواد البناء والميكانيك والكهرباء والإلكترونيك، والاهتمام أيضا بالقطاعات الغير اقتصادية، نتيجة ارتفاع إيرادات المحروقات وإعطاء أولوية لصناعة الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات من أجل تحقيق الاستقلال الاقتصادي في المدى الطويل.

كما أنه نصيب القطاع العام من ناتج الوطني الخام حقق 65.42 % سنة 1978[1].

إضافة إلى ذلك فقد حدد بيان مجلس الثورة والحكومة الصادرة يوم 14ماي 1974 حول المخطط الرباعي الثاني ملامحه وأبعاد ه مضمونه فيما يلي :

- التوسيع في التشغيل ما يزال هو أحسن وسيلة تضمن لكل جزائري دخلا ومستوى معيشيا لائقا وملائم.

-إعطاء الأولوية في مخطط القادم لتطوير الزراعة التي أصبحت أسسها مأمونة وموسعة بفضل الثورة الزراعية.

- بعث برامج واسعة للصناعات الصغيرة والمتوسطة يعتمد فيها على مجهودات المحلية ويهدف بصفة خاصة إلى دعم قدرة البلاد على انجاز والإكثار من وظائف الشغل وتلبية الحاجات المحلية.

- يجب على المخطط البلدي الذي يندرج في إطار المخطط الرباعي الثاني 1974-1977 يجب أن يكون بمثابة دعامة للسياسة الوطنية الخاصة بإعادة توزيع العائدات واستخدام جميع الطاقات البشرية والطبيعية الموجودة استخدما كاملا.

[1] بوري محيي الدين، دور السياسة في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، ما بين 2000-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2015/2014، ص 142

- تطبيق مبدأ إعطاء الصفة الجهوية للتشغيل الجديد تطبيقا جديا، وذلك على ضوء الاتجاهات العاجلة والآجلة لإصلاح المساحات الترابية للبلاد، ويجب أن يكون التجديد الجغرافي للنشاطات الصناعية الوطنية وترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وسيلة لذلك[1].

ولقد حدد المخطط الرباعي الثاني أهدافا تتركز حول:

- تحقيق معدل نمو للناتج الخام يبلغ 11.5 % وهو أعلى من المعدل السابق للخطة السابقة.

- المساهمة بشكل أوسع في إيجاد المزيد من فرص العمل، لذا تم تخطيط إنجاز وحدات توفر مناصب عمل تزيد عن 100الف منصب عمل سنوي.

- تنمية وتوسيع إمكانيات التراكم لضمان التمويل لمصادر المالية والمحلية لذا تم تركيز على صناعة المحروقات.

- تلبية الطلب المحلي للمواد الأولية الصناعية أكثر بهدف تحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادي (إنتاج الفولاذ، وأدوات البناء).

- برمجة إنجاز 500 وحدة صناعية في الفترة بهدف إحلال الواردات (صناعة النسيج، الصناعات الكهربائية والالكترونية..)[2](انظر ملحق رقم 8).

- الزيادة في قدرات الإنجاز، تحسين تنظيم التسيير للقواعد المنتجة

- وضع نظام الأسعار وجدول وطني للأجور

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر -تحديد ونظامه ودمجه في الثورة الزراعية ،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،الجزائر ،1985،ص،ص305-306

[2] بوري محيي الدين، المرجع السابق، ص 142

- تحقيق السياسة اللامركزية عن طريق التخطيط الشامل والتوازن الجهوي[1].

الجدول رقم05: يبين توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية خلال المخطط الثلاثي1967-1969

القطاع	المبالغ المرصدة بملايين الدينار الجزائري	النسبة
الصناعة	5460	%50
الزراعة	1869	%17
المرافق الأساسية	1074	%10
التعليم والتكوين	1039	%10
التجهيزات الاجتماعية	708	%7
السياحة	285	%3
التجهيز الإداري	441	%4
قطاعات أخرى	251	%2
المجموع	11.081	%100

المرجع :طاهر محمد بوشلوش :المرجع السابق ،ص182

[1] صيد مريم، محرز نور الدين: التخطيط البيئي كآلية وقائية لحماية البيئة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 187

نلاحظ من خلال الجدول أن توزيع الاستثمارات كانت أكبر نسبة من المبالغ المالية المرصدة للاستثمارات كانت موجهة إلى قطاع الصناعة، حيث تصل هذه الاستثمارات نسبة الى50%، لأن الصناعة تعتبر محورا أساسيا لتيسير دواليب الاقتصاد وبدأ الاعتماد عليها بشكل أساسي بعد قيام ثورة الصناعية وتم تخصيص مبالغ مالية لتحقيق أهداف المخطط لأنه يعتبر أول خطة اقتصادية بعد استقلال. ثم تليها الزراعة بنسبة 17 % من المبالغ المرصدة للاستثمارات وهنا نلاحظ أن المبالغ مرصدة لم تكن مثل الصناعة لأن مجتمع كان زراعي الأصل، في حين يأتي بعد ذلك كل من قطاعي التربية والمرافق الأساسية بنسبة 10% لكل واحد منهما، ثم يلي بعد ذلك قطاعي التجهيزات الاجتماعية بنسبة 7% وقطاع التجهيزات الإدارية بنسبة 4%، بينما تحتل قطاعات الأخرى المرتبة الأخيرة بنسبة 3% للسياحة و2% لقطاعات أخرى.

الجدول رقم:06: يوضح لنا الاستثمارات الصناعية خلال فترة 1967-1969

القطاعات	الاستثمارات بملايين الدينار الجزائري	النسبة المئوية
المحروقات والمواد الكيمياوية	2710	%51
الحديد والصلب	1200	%23
الصناعات التحويلية	1050	%28
الكهرباء	260	%5
المناجم	180	%4
المجموع	5400	%100

المرجع :الطاهر محمد بشلوش ،ص183

من خلال الجدول نلاحظ أن توزيع الاستثمارات الصناعية خلال فترة المخطط الثلاثي 1967-1969، حيث يحتل قطاع المحروقات والمواد الكيمياوية مكان الصدارة في ترتيب

51 % نسبة ، وهذا نتيجة أهمية قطاع المحروقات النفط والغاز وبعد قيام الجزائر بتأميم معظم أبار النفط وبروز شركة سوناطراك كمسير رئيسي إضافة إلى ذلك ارتفاع سعر النفط أثناء تلك الفترة وارتفاع مداخيل البترول ففي المخطط الثلاثي الأول كان اهتمام بقطاع المحروقات بشكل كبير. بينما الصناعات التحويلية 28% من الاستثمارات المرصدة لهذا القطاع بينما يحتل قطاع الحديد والصلب المرتبة الثالثة وبنسبة 23% من الاستثمارات الموزعة على القطاعات الصناعية، في حين يحتل قطاع الكهرباء وقطاع المناجم نسبة 5 %و4 %على التوالي.

جدول رقم07: يوضح معدلات المتوقعة والمنجزة للمخططين الرباعي الأول والرباعي الثاني

(بالمائة)

القطاعات	المخطط الرباعي الأول		المخطط الرباعي الثاني	
	المتوقع	المنجز	المتوقع	المنجز
الزراعة	3.0	-	4.2	2.3
الصناعات التحويلية	13.7	10.3	18.8	6.0
البناء والأشغال العامة والأشغال البترولية	22.5	4.2	20.0	13.0
المحروقات	6.6	5.9	13.5	1.5
القيمة المضافة فيما عدا المحروقات	10.5	5.8	13.5	7.5
القيمة المضافة الكلية	9.0	5.9	11.2	5.5

المصدر: عبد الطيف بن اشنهو : التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962- 1989، ديوان المطبوعات الجامعية، 1982 الجزائر، ص 108

من خلال الجدول رقم07، تبين أن هناك تباعد في كلا المخططين وهذا التباعد تمثل في أخطا التوقع مما انعكس في عملية الإنتاجية للاستمارات وبطء في عمليات التي تم التخطيط لها في مختلف القطاعات، ففي قطاع المحروقات يمكن التنويه بالمؤشرات التالية حول نسب استعمال الطاقات الإنتاج في 1978 كالحفر 75 %، التمييع 74%، التكرير 80%، الايتيلين 31 %، الأسمدة الازوتية 36 %، الأسمدة الفوسفاتية 45 %، البلاستيك 45% إلى 50%

أما في قطاع الصناعة الثقيلة فقد كان الوضع في عام 1978 فيما يتعلق بالهياكل فإن نسبة استعمال القدرات الكلية تقدر ب51%.

رابعا- سياسة التوازن الجهوي:

لقد شكلت مسألة التوازن الجهوي لجميع القطاعات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية محورا رئيسيا لبرنامج التنمية الشاملة واستراتيجياتها وارتأت السلطة المركزية أن التقدم الاجتماعي لا يحقق من خلال نمو كافة القطاعات الأخرى نموا متوازنا ومتزامنا ويتم ذلك عبر توزيع عادل ومتوازن للمواد، وإنشاء متساوي قطاعات النشاط الإنتاجي[1].

تعتبر مسألة التوازن الجهوي شكلت عائقا للجزائر المستقلة لأن الوضع في مجال تجهيز البلاد -كان لا يزال بعد ثلاث سنوات مضت على تحرير البلاد- مطبوعا بالأضرار المتعددة التي تراكمت خلال الفترة الاستعمارية سوى تنمية الجزائر إلى الأقلية الاستعمارية تشمل التجمعات الحضرية والأراضي الخصبة ومناطق الاستغلال ثروتنا الطبيعية ومكرسة

[1] رحالي محمد، النخبة السياسية المحلية ومسألة التنمية، دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية سيدي بلعباس، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة وهران، 2013/2012، ص ص 98-99

لفائدة الأقلية الاستعمارية حصرا ولخدمة مصالح الدولة المحتلة ومتميزة بحرمان مناطق بأكملها وأغلبية أصحاب البلاد الأصليين[1].

بعد أن نالت الجزائر استقلالها تم طرح هذا العائق في مؤتمر طرابلس[2]، وكل المواثيق الوطنية التي سبق التطرق إليها نصت على أهمية التوازن الجهوي باعتباره من أهم مبادئ السياسة التنموية التي تهدف إليها عملية التنمية بالجزائر، حيث يعتبر مبدأ ثابتا ويتجلى في تحقيق العدالة الاجتماعية بين كافة أفراد الشعب الجزائري بتوزيع دخل القومي بصفة عادلة ولا يتم ذلك إلا عن طريق التوزيع العادل الاستثمارات على مستوى كافة المناطق دون استثناء وهذا الذي يسمح بتوفير مناصب الشغل والسكن ورفع المستوى ومحاولة[3]....

محاولة القضاء على الفوارق الجهوية بين مختلف المناطق مما يسمى الشمال والجنوب[4].

لقد نصت المادة 22 من الفصل الثاني من دستور1976 أن سياسة التوازن الجهوي اختيار أساسي محو الفوارق بين المدن والأرياف خاصة بناء قرى اشتراكية، وكما أن المادة 19 نصت على القضاء على سلوك الإقطاعي والجهوي ومحاباة الأقارب وكل الانحرافات المضادة للثورة[5].

---

[1] وزارة الثقافة ،المرجع السابق، ص 90

[2] فاتح حاجي، الجهوية في الجزائر: الواقع والآفاق، مجلة العلوم الاجتماعية، ، العدد 26، جامعة محمد لمين دباغين سطيف،2008 ،ص 121

[3] ساعد هماش، التصنيع التنمية الحضرية، دراسة تحليلية بمدينة العلمة، المرجع السابق، ص 98

[4] قواسمية عبد الكريم، المرجع السابق، ص 224

[5] دستور 1976،الصادر بموجب الأمر رقم 79/76 المؤرخ 22 نوفمبر1976الجريدة الرسمية ،العدد94، سنة1976.

إضافة إلى ذلك ما جاء به الرئيس هواري بومدين في السياسة التنموية[1].

محاولة إيجاد حلول للفوارق الجهوية وقد جاء في خطاباته يوم 20 مارس 1969

بقوله: "إن سلطة التي انبثقت من انتفاضة جوان قد قررت أن تهتم قبل كل شيء بالمناطق الفقيرة والمحرومة وهذه المناطق الصحراوية التي كانت في عهد قريب معزولة عن العالم كانت تعيش تحت حكم الحديد والنار بعيدة عن كل حضارة".

ووجه خطاب أخير يوم 5 جويلية 1972، أيضا يعالج هذه المشكلة بقوله "لقد وجهتنا التنمية الاقتصادية لصالح الشعب الجزائري ولخدمة الطبقات الكادحة فرفعنا شعار سياسة التوازن الجهوي حتى نقضي على الفوارق الموجودة بين جهات البلاد[2].

لأن وضعية البلاد وكانت في مجال التجهيز تحتوي عدة نقائص:

- فوارق كبيرة بين المناطق من حيث توزيع النشاطات الاقتصادية والأساسية

- تخلف كبير من حيث التجهيز بمختلف أنواعه شكل عراقيل لجهود والتنمية الاقتصادية والرقية الاجتماعية

- نقائص فادحة في سد الحاجيات المتصلة بظروف معيشة الجماهير وفي درجة تقييم الإمكانيات

[1] سعد البشير العمامرة ،المرجع السابق،ص129

[2] المرجع نفسه، ص 130

ونظرا لهذا الوضع قررت الدولة تنظيم البلاد بثلاثة أنواع من الأعمال: في مجال التنظيم القانوني، بالنصوص الأساسية التي حددت دور ومهام الهياكل المفرغة على الجهاز المركزي خاصة في الميدان الاقتصادي من خلال ميثاقي البلدية والولاية وقانونيهما[1].

في مجال التخطيط، بتحديد المحاور الكبرى لسياسة تجهيز المساحات الفارغة بمناسبة إصدار المخطط الرباعي الثاني.

في مجال التطبيق بتنفيذ البرامج الأولى للتنمية الاقتصادية ذات الطابع الجهوي أي البرامج الخاصة.

بالفعل قرر مجلس الثورة والحكومة، علاوة على مخططات الاستثمار ذات الطابع الوطني لفائدة كافة الجهات تخصيص برامج خاصة للمناطق الأكثر حرمانا في البلاد[2].

فهكذا وضعت وأصدرت برامج خاصة جهوية مدرجة في المخططات المتعاقبة والشاملة لسائر الاقتصاد الوطني من 1966 إلى 1973.

ولما اجتمع مجلس الثورة والحكومة للمرة الأولى خارج الجزائر العاصمة أي بمدينة ورقلة، وفي سنة 1966، كان قصدهما إظهار الاهتمام الذي كانا يوليانه لتنمية المناطق المحرومة، ومنذ ذلك التاريخ تعاقبت إلى غاية سنة 1973، في إطار المخطط الثلاثي والمخطط الرباعي الأول –طائفة من البرامج الخاصة أعدت لفائدة ولاية باتنة 1967، وتيزي وزو 1968، والمدية 1969، وتلمسان 1970، وسعيدة ومعها دائرتا تلاغ وآفلو

[1] وزارة الثقافة : المرجع السابق، ص 92

[2] وزارة الثقافة ،المرجع السابق ، ص 92

1971، والأصنام ودائرتا تيسمسيلت ووادي رهيو 1972 وشمال القطاع القسنطيني وناحية الحدود الشرقية ولاية عنابة[1].

كما أنه تم إعداد مخططات بلدية مندرجة في المخطط الرباعي الثاني لكافة بلديات البلاد مع عناية خاصة لثلاثمائة بلدية كانت أشدها فقرا، وإعداد قرابة أربعين مخطط للتطوير الحضري ترمي إلى تنظيم نمو المدن بحيث يسهل التحكم فيه[2].

[1] وزارة الثقافة ،المرجع السابق، ص 93

[2] المرجع نفسه، ص 94

الخاتمة

وختاما ومما سبق ذكره نستنتج أن الصناعة تعد عضوا أساسيا في القطاع الاقتصادي نظرا لأهميتها فالقطاع الاقتصادي من القطاعات التي تساهم بشكل كبير في تطور ونمو الدولة ولهذا فإن القطاع الصناعي تحت إشراف يساهم في خلق ظروف التي تمكن البلاد من تحقيق الاستقلال اقتصادي كامل يكمل الاستقلال السياسي.

فالجزائر عرفت خلال فترة الاستعمار اقتصادا مستغلا أبشع استغلال حيث أصبح القطاع الاقتصادي الجزائري كله خدمة لأغراض المستعمر الفرنسي عن طريق تحطيم صناعته المحلية واستغلال موارده الطبيعية عن طريق التنقيب عن آبار البترول والغاز وتخصيص شركات فرنسية والبحث عن مناجم واخذ كل ما تحتويه من معادن خدمة لصناعتها الفرنسية ولم تهتم بالصناعة بالجزائر إلا بعد الحرب العالمية الأولى وإنجاز مشاريع لتحقيق مصالحها وأغراضها وليس لخدمة الجزائر مثل مشروع قسنطينة 1958 كرد على غضب الجزائريين، عن طريق مجموع الإصلاحات جاء بها ديغول في عدة مجالات منها الشق الصناعي وإنشاء عدة مركز صناعية واهتمام أكثر بهذا الشق، لكن فرنسا فشلت في مشروعها سبب إصرار وعزم الجزائريين على الاستقلال وهذا مآتم في سنة 1962.

بعد أن نالت الجزائر الاستقلال وجدت نفسها في تراكم وتفاقم مشاكل اقتصادية ورثتها الجزائر مع بدايات حكم بن بلة، وضعا اقتصاديا واجتماعيا كارثيا نتيجة مخالفات الاستعمار الفرنسي الذي حطم وخرب البلاد فكان على حكومة بن بلة مواجهة هذا الوضع وإيجاد الحلول لها بشكل سريع وازدياد الوضع سوء بتوقف النشاط الاقتصادي بسبب المعمرون الأوروبيين ونتيجة لهذه الظروف الصعبة لجأ إلى عقد اجتماع بطرابلس ضروري سنة 1962.

أول اجتماع جاء بميثاق لمعالجة كل ما خربه الاستعمار وإصلاح وسعي لإيجاد حلول وضع حجر أساس لتسيير وفقه الدولة وتضمن عدة خيارات للنهوض بدولة الجزائر من جديد.

- تطبيق التسيير الذاتي لكل ما خلفه المعمرون من مزارع وأراضي زراعية كانوا ملاكها ومصانع وغيره من ذلك.

- إصدار عدة مراسيم سنة 1963 لتسير هذه الممتلكات من طرف العمال الجزائريين مع تبني النهج الاشتراكي كنهج مخالف للنهج الرأسمالي الذي كان يعتمده الاستعمار الفرنسي لكن التسيير الذاتي لم يكن يحقق نجاحا كليا لأنه فشل فيما بعد لأنه منذ رحيل الجالية الأوروبية التي كانت تملك وسائل الإنتاج ولكي لا تبقى الوسائل مهملة.

- قيام الدولة الجزائرية بتأميم ممتلكات المعمرين وبعض المصانع والأملاك الشاغرة والقيام بتسييرها ذاتيا.

- إنشاء الشركات الوطنية والدواوين بعد التسيير الذاتي وكان معظمها تحت وصاية الدولة والبعض منها القليل مسيرا ذاتيا.

وبعد أن انتهاء فترة حكم بن بلة 1965 وما جاء به من سياسات لحل المشاكل التي تعاني منها الجزائر بعد الاستقلال، واسترجاع الجزائر سيادتها تولى الرئيس هواري بومدين مقاليد الحكم بعده وحاول هو الآخر وضع الأسس المتينة لمؤسسات الدولة واسترجاع ما تبقى من ثرواتها الوطنية، حيث قام هواري بومدين بالتصحيح الثوري 19 جويلية 1965 والإعلان عن ثورات منها الثورة الصناعية من أهم لمراحل خلال تلك الفترة بعد الاستقلال، حيث التصنيع الجاد خلال هذه الفترة بعد بتطبيق سياساته.

وتمثلت مرحلة التصنيع الجاد عن طريق الاعتماد على الصناعة الثقيلة والتخطيط لإنشاء مشاريع تنموية التي تم فيها الاستثمار بشكل كبير تمثلت هذه المشاريع في المخططات، المخطط الثلاثي الأول سنة (1967-1969) الذي يعتبر أول مخطط مبدئي ووضعية انطلاق لتخطيط نحو أفاق جديدة لتنمية ويعتبر أيضا أرضية تمهيدية للمخططين الرباعي الأول والرباعي الثاني .

- المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الذي عرف تحسينا في الأداء والتخطيط بعد أداء تجربة المخطط الثلاثي وتم التركيز فيه على نقطتين أساسيتين :

- جعل تصنيع درجة الأولى واعتماد على المحروقات بشكل كبير في الصناعة

- تقوية ودعم الاقتصاد الوطني للاشتراكية وعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد

- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) يعتبر مكملا للمخطط الرباعي الأول وتميز بكبر حجم الاستثمارات خلال هذا المخطط بسبب ارتفاع أسعار النفط واهتم بالصناعة التحويلية

- إضافة تأمين كلما تبقى من الإرث الاستعماري وامتلاك الدولة كل المناجم ومنابع الثروات كآبار البترول والغاز ومصانع الصناعات التحويلية غيرها ...

- كما أنه أكد في كل مواثيق ودساتير الجزائر خلال فترة حكمه على التأكيد الاشتراكي ومن بينها تطبيق هذا النهج داخل المؤسسة الجزائرية ما يعرف بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات وتحسين أداء تلك المؤسسات الاقتصادية، لكن هذا النهج لم يحقق التنمية الاقتصادية نتيجة للإخفاق في التخطيط والفشل لأنه خلق نوعا من الاتكالية لدى العمال الجزائريين إضافة إلى ذلك افتقار العامل الجزائري إلى الخبرة في العمل في التعامل مع تلك الآلات لأن طبيعة

الفرد الجزائري أنه رجل بسيط فلاح لا يتقن التعامل معها لكن الظروف التي عاشتها الجزائر دفعت إلى تأطيره داخل المصنع.

ومن هنا نلاحظ أن الجزائر بدأت في نموها تدريجيا وأصبحت أفضل مما كانت عليه خلال فترة الاستعمار الفرنسي وحققت تنميتها الاقتصادية لكن هذه الصناعة لم تحقق النجاح بشكل كبير فهي في حقيقتها كانت فاشلة نتيجة لسوء تخطيط وسوء تسير انطلاقاته من ميثاق طرابلس أي أن الحلول التي تمت اقترحها لم تكن على المدى الطويل كانت نسبية فقط تخدم فترة معينة لم تتم تحقيق تنمية على مدى الطويل للأجيال القادمة .

لهذا يجب إعادة النظر في كل تلك المنجزات وإعادة التخطيط من جديد واخذ تلك أخطا بعين الاعتبار وعدم تكرارها في المستقبل إتباع تخطيط جيد وسليم مدروس

الملاحق

الملحق رقم 01:

خريطة: توضح ثروات معدنية بالجزائر

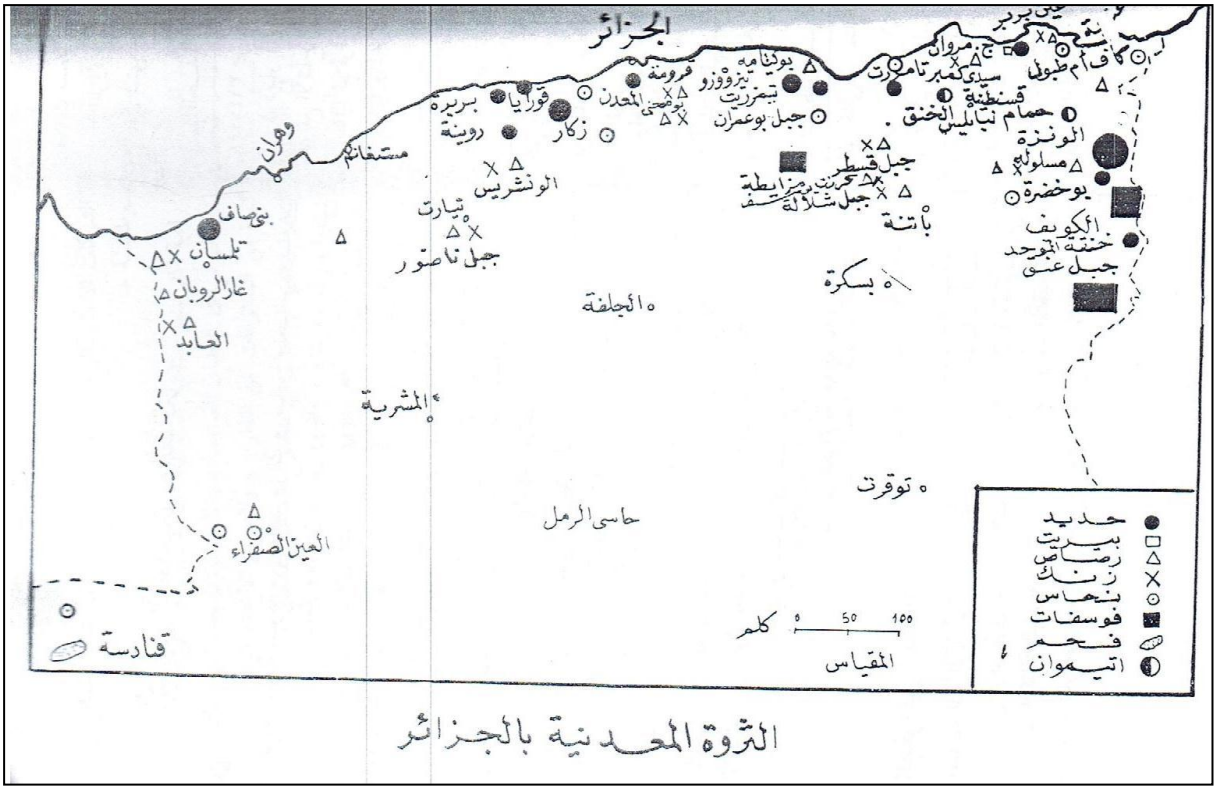

المرجع:حليمي عبد القادرعلي،جغرافية المغرب العربي الكبير، المرجع السابق ،ص121

الملحق رقم 02:

خريطة توضح اهم اماكن تواجد مناجم المعادن بالجزائر

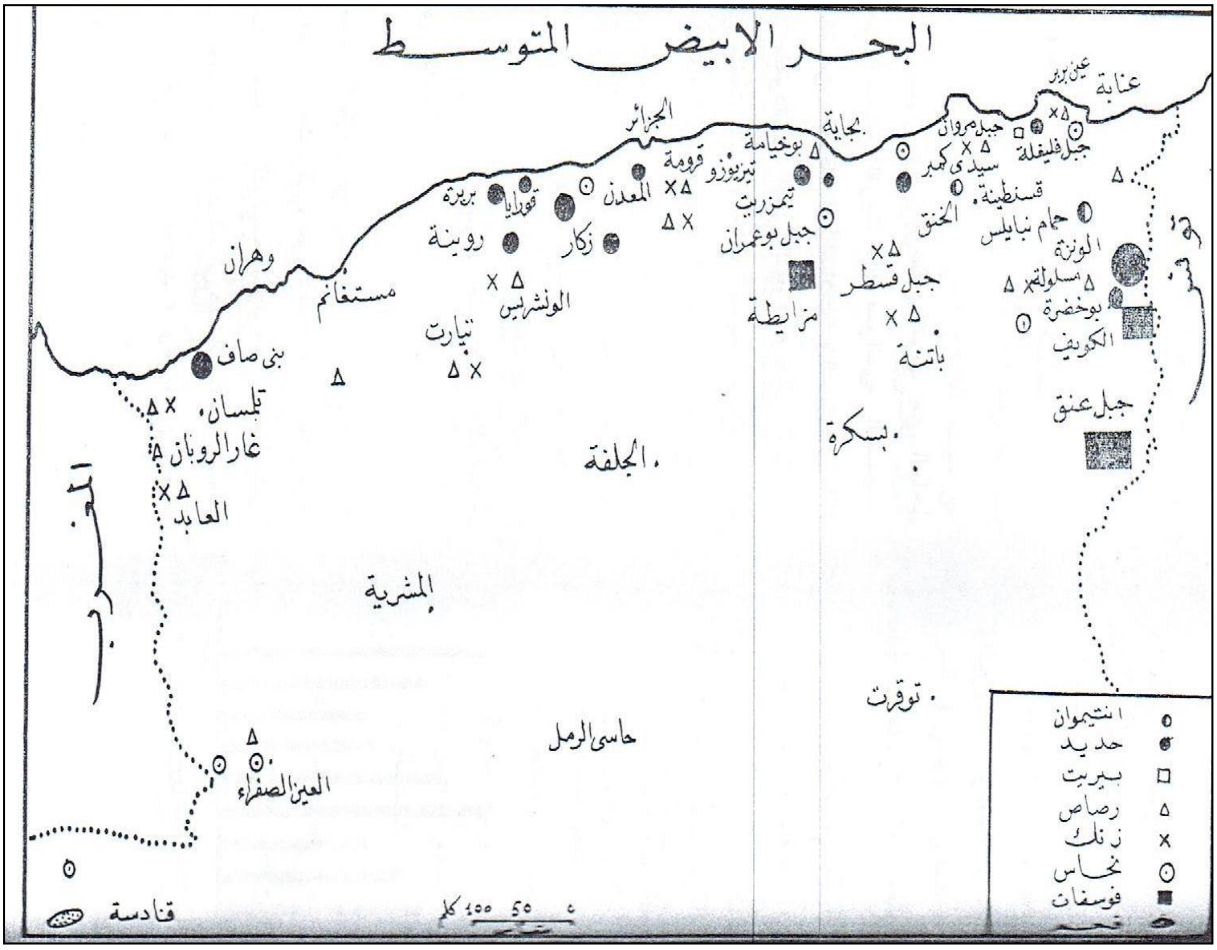

المرجع: حليمي عبد القادر علي،جغرافية الجزائر الطبيعية بشرية اقتصادية ،المرجع السابق، ص257

الملحق رقم 03:

خريطة: توضح اهم مناطق الصناعات التحويلية بالجزائر

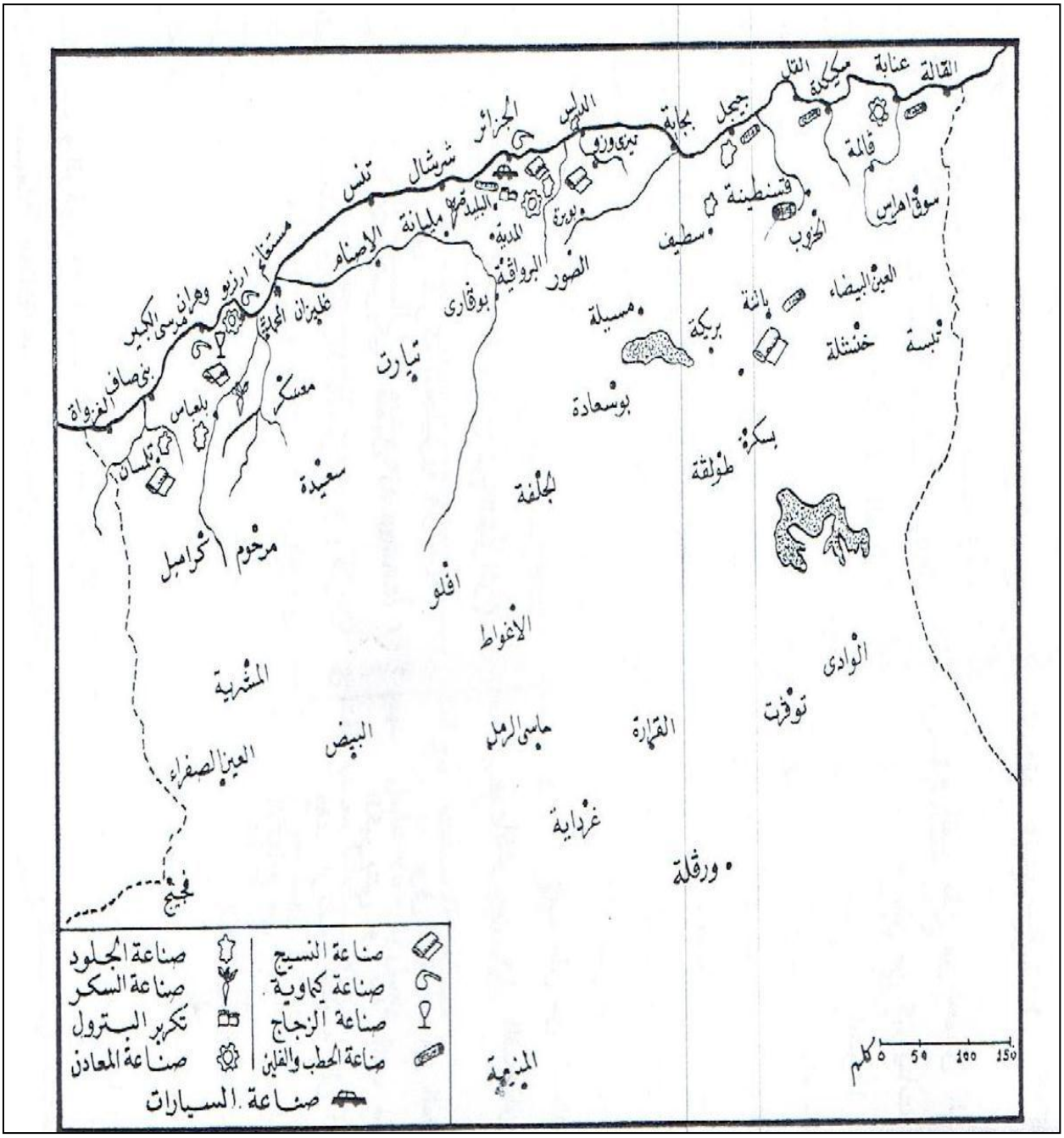

المرجع: حليمي عبد القادر علي،جغرافية الجزائر طبيعية بشرية اقتصادية،المرجع السابق ،ص325

الملحق رقم 04:

خريطة توضح اهم خطوط توزيع البترول والغاز الطبيعي بالجزائر

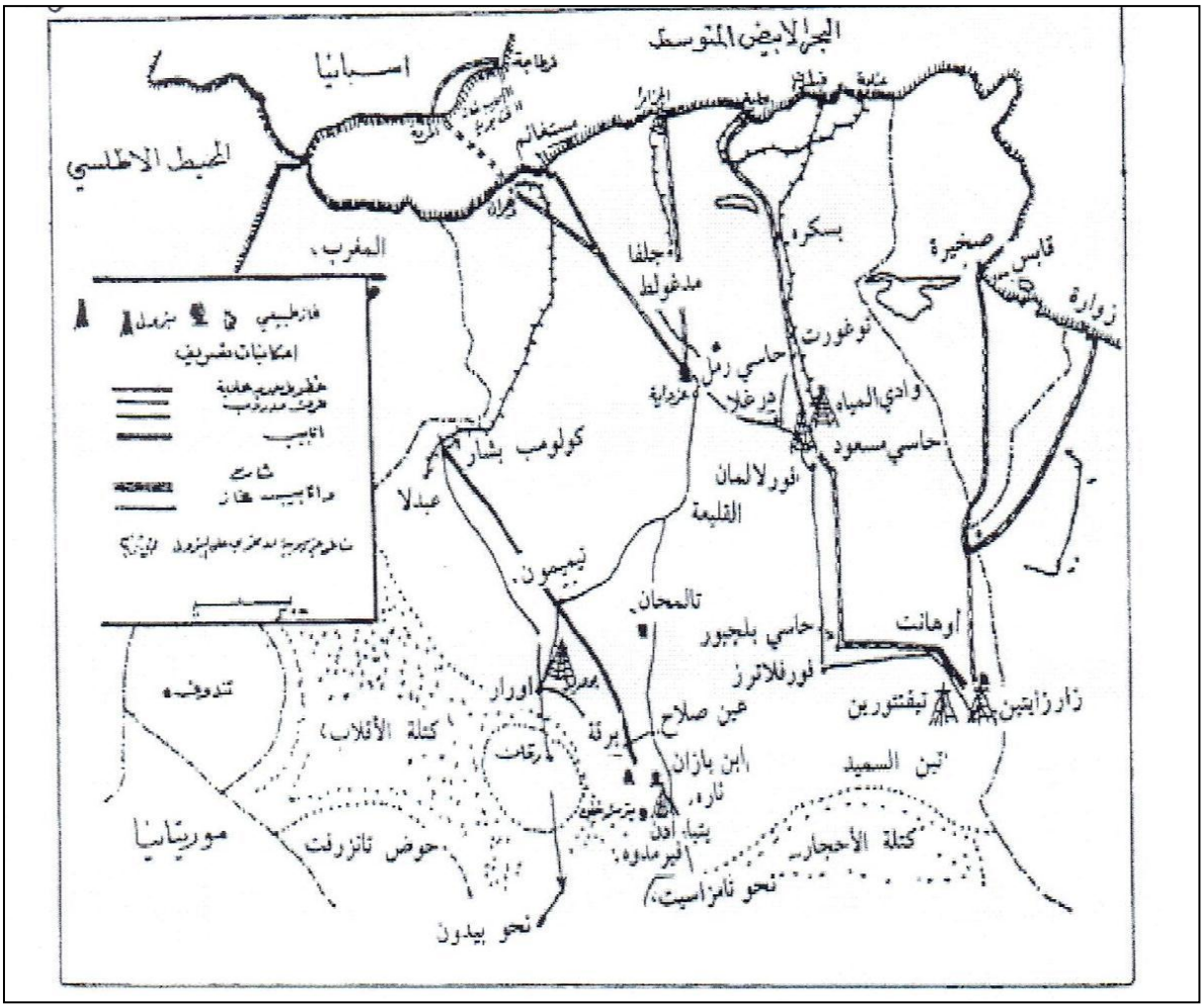

المرجع: .عبد الرحمن حميدة، جغرافية الوطن العربي،ط2 ، دار الفكر المعاصر ،بيروت ،1997،ص198

الملحق رقم 05 :

..مخطط يوضح من المطقة الصناعية برويبة والرغاية.

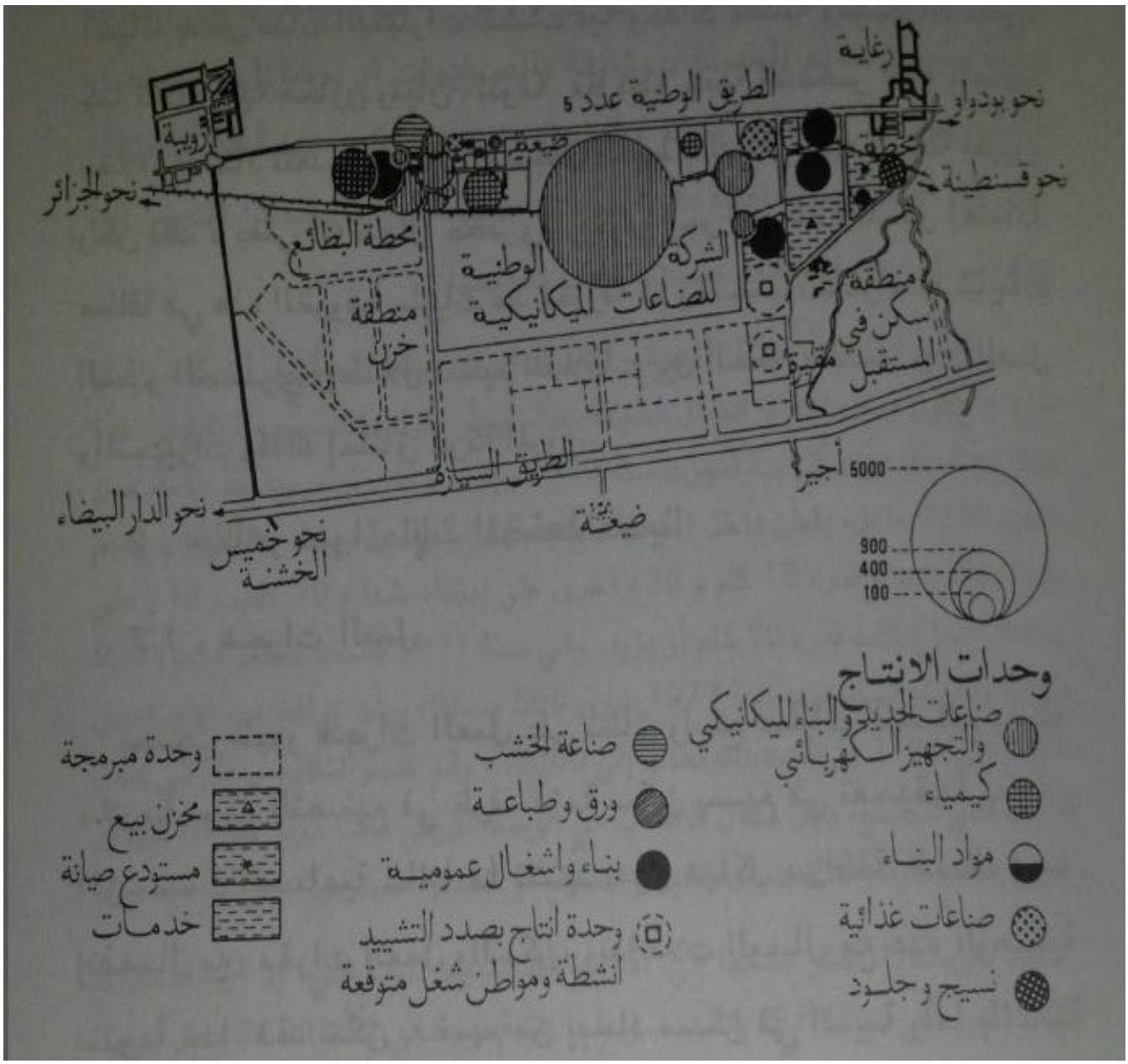

المرجع: جان فرانسو تروان،المرجع السابق ،ص347

الملحق06

خريطة تواضح الحقول الرئيسة المنجمية في الصحراء.

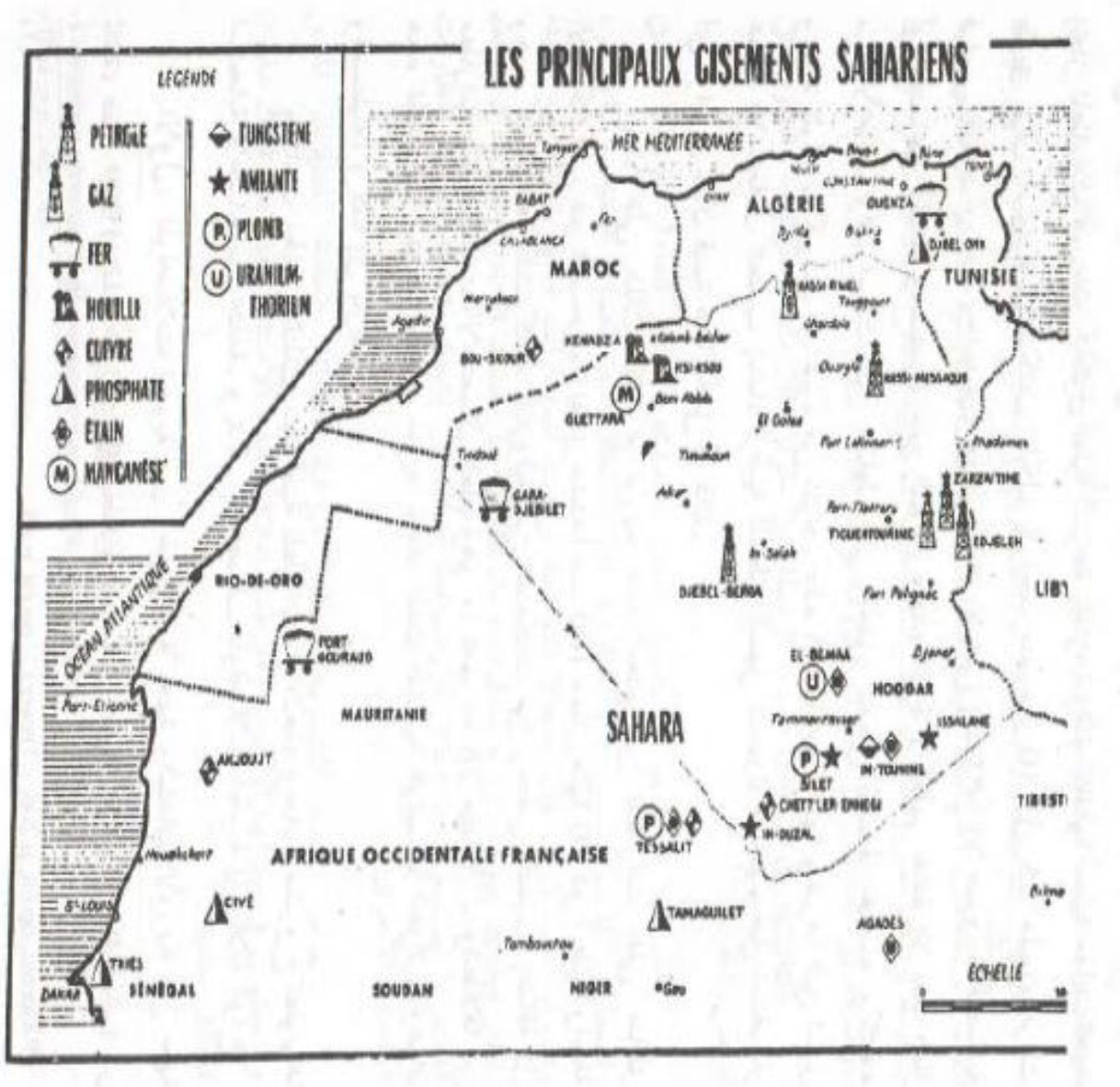

المرجع:بن عمرالحاج موسى ،المرجع السابق ،ص61

الملحق رقم 07:

الفصل الثالث

الدولة

المادة 25 :

تمارس سيادة الدولة الجزائرية على مجموع ترابها الوطني ، وعلى مجالها الجوي ، وعلى مياهها الإقليمية .

كما تمارس سيادة الدولة على كل الموارد المختلفة الموجودة على سطح جرفها القاري أو في باطنه ، وفي منطقتها الاقتصادية الخاصة بها .

المادة 26 :

تستمد الدولة سلطتها من الإرادة الشعبية .

وهي في خدمة الشعب وحده .

وتستمد علة وجودها ، وفاعليتها من تقبل الشعب لها .

المادة 27 :

الدولة ديموقراطية في أهدافها وفي تسييرها .

إن المساهمة النشيطة للشعب في التشييد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وفي تسيير الإدارة ومراقبة الدولة ، هي ضرورة تفرضها الثورة .

المادة 28 :

هدف الدولة الاشتراكية الجزائرية هو التغيير الجذري للمجتمع على أساس مبادىء التنظيم الاشتراكي .

المرجع: دستور1976،المرجع السابق،ص21

الملحق رقم 08:

خريطة توضح مراكز لصناعات التحويلية بعد الاستقلال

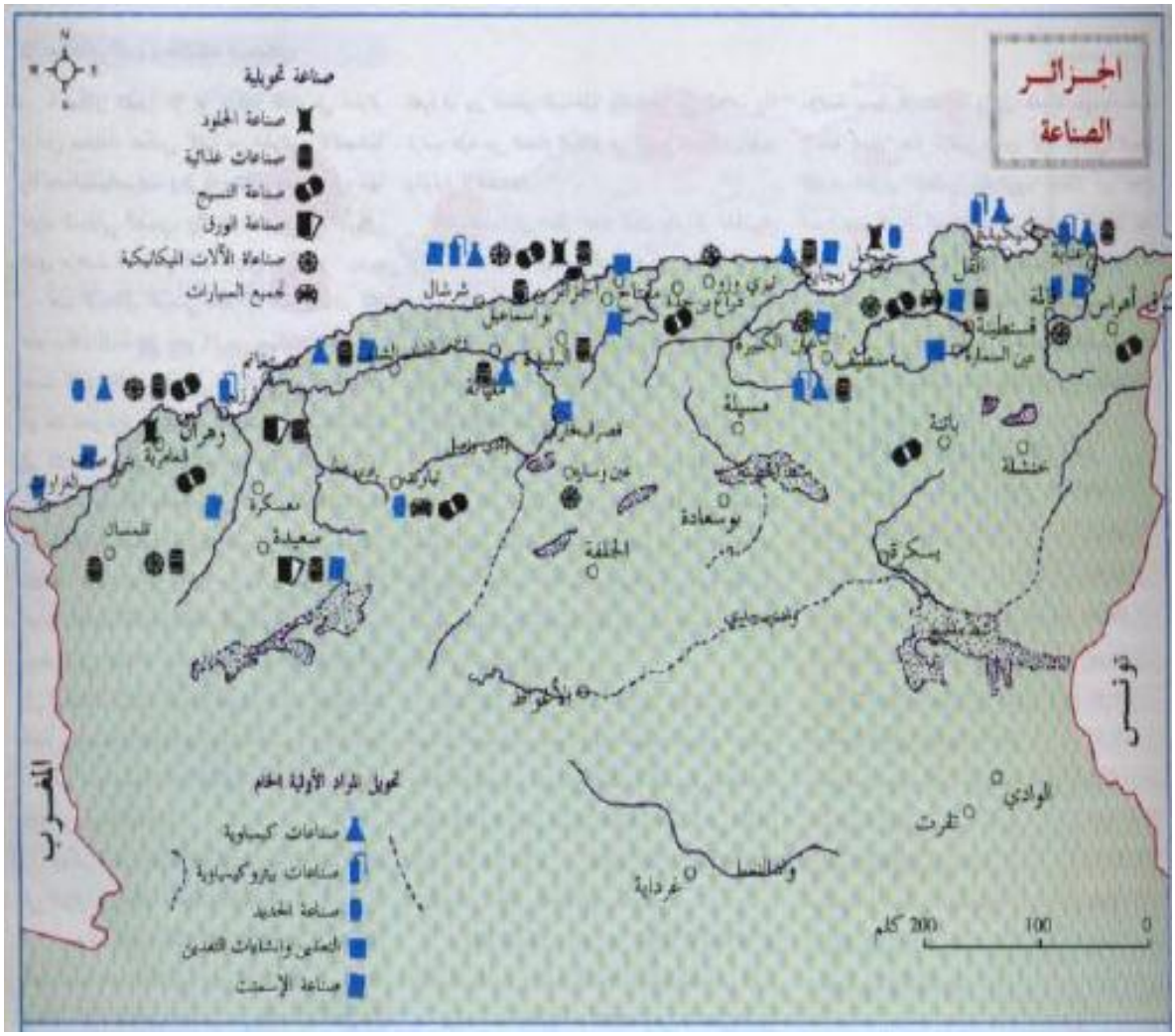

المرجع: محمد لهادي عروق ، المرجع السابق،ص 23

الملحق رقم 09:

خريطة توضح مراكز المحروقات وتوزيعها بالجزائر بعد الاستقلال

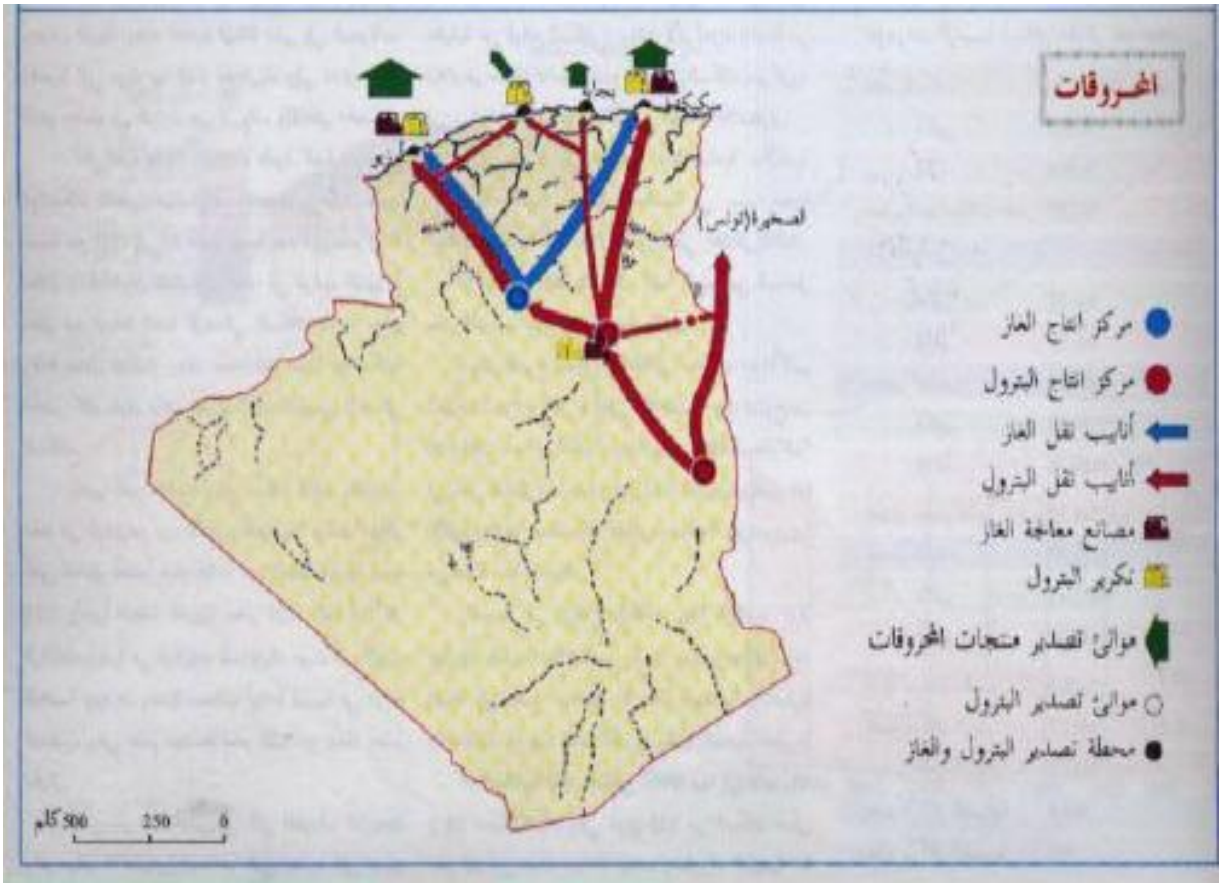

المرجع: محمد لهادي عروق ، المرجع السابق ،ص24

الملحق رقم 10:

خريطة توضح أهم ثروات معدنية بالجزائر بعد الاستقلال

المرجع: محمد لهادي عروق ،المرجع سابق ،ص27

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر:

بلعيد عبد السلام، الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال، تر: محمد هنادي، مصطفى ماضي، دار بوشان للنشر ، الجزائر ،1990م.

- جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر 74/71 المؤرخ 16 نوفمبر 1971 يتعلق بالتسيير الاشتراكي للمؤسسات ، ،عدد101، صادرة في 1971/12/13

- دستور 1976 الصادر بموجب الأمر رقم 79/76، المؤرخ في 22 نوفمبر 1976، الجريدة الرسمية ،العدد 94 سنة 1976.

- دستور1963 في جريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخة 10 سبتمبر 1963، العدد 64

- سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد (1932-1978)، ط1، مطبوعات الجميلة، قصر الكتاب، البليدة، دس.

- شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، تر:عيسى عصفور ،منشورات عويدات بيروت ،1983.

- شريف حتانه، رحلة الربيع إلى الجزائر، الجزء الأول ،الدار القومية للطباعة والنشر، د.ب،2001 .

مارك كوت، الجزائر المجال المقلوب، تر: خلف الله بوجمعة، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، دس.

- روبير ميرل، مذكرات احمد بن بلة، تر :العفيف الأخضري ،ط3، منشورات دار الأدب ،بيروت،1981.

- هاتمورث إلزنهاس، فشل الاستعمار الفرنسي في الجزائر، تر: أحمد بن محمد بكلي، مر: مصطفى ماضي، د. ط، دار القصبة، الجزائر.
- وزارة الثقافة ،جهود السنوات العشر،مطبعة الشعبية للجيش،الجزائر،د.س.

ثانيا المراجع:

- **1-الكتب**

- إبراهيم مياسي، توسع الاستعمار الفرنسي في الجنوب الغربي الجزائري (1881-1912م)، د. ط، المتحف الوطني للمجاهد، 1996م
- أبوجرة سلطاني، جذور الصراع في الجزائر، شركة دار الأمة، برج الكيفان، 1999.
- أحمد الشريف السنوسي الأطرش، تاريخ الجزائر خمسة قرون،ج2، البصائر للنشر والتوزيع ،الجزائر
- أحمد الشريف السنوسي الأطرش، تاريخ الجزائر في خمسة قرون الجزء الثالث، البصائر، وزارة الثقافة، الجزائر،2013م
- أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري، للناشئة الإسلامية، المطبعة العربية، الجزائر 1978.
- أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، د.ب، د.س
- أحمد منصور، الرئيس بن بلة يكشف أسرار ثورة الجزائر، ط2، دار الأصالة، الجزائر، 2009م

- إسماعلي زليخة، تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ إلى الاستقلال، دار دزيد أنفو، الجزائر، 2013م

- أندري بونيان وآخرون ، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطنبولي رابح ومنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984

- براهيمي عبد الحميد: في أصل الأزمة الجزائرية 1958-1999، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001م

- بسام العسلي، مصطفى طلاس: الثورة الجزائرية، مكتبة طلاس، دمشق 2003

- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989، الجزء الأول، دار المعرفة، الجزائر، 2007م

- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر من 1830 إلى 1989م، الجزء الثاني ، دار المعرفة، الجزائر

- بشير بلاح، تاريخ الجزائر في قرنين 1800-2000 ،الجزء الثاني ،دار قرطبة لنشر والتوزيع الجزائر،2016

- بن عمر الحاج موسى، السياسة النفطية الفرنسية في الجزائر (1952-1962) ،ب.د، الجزائر ، 2012م

- بنجامين ستورا، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1985، تر: صباح ممدوح كعوان، منشورات الهيئة العامة السورية، دمشق، 2012م .

- بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية، ثورة أول نوفمبر 1954، معالمها الأساسية، دار النعمان للطباعة والنشر الجزائر ، 2012م

- بويه عبد القادر: تيدكلت وثائق ومخطوطات المقاومة الشعبية والثورة التحريرية، أعلام الحياة الثقافية، دط، منشورات وزارة الشؤون الدينية والأوقاف بالجزائر، دب، دس

- جمال الدين الآلوسي، الجزائر بلد المليون شهيد، مطبعة الجمهورية، 1970

- جورج موتان، التصنيع ظاهرة عامة ذات تأثيرات متنوعة ،المغرب العربي الإنسان والمجال، جزء الخامس، تعريب: التومي علي وآخرون، دط، دار المغرب الإسلامي، بيروت دس .

- حسين محمد نصار وآخرون، الموسوعة العربية الميسرة، ط3، المكتبة العصرية، المجلد الأول، بيروت، 2009

- رابح عدالة: هواري بومدين رجل كفاح ومواقف، دار المجتهد، الجزائر، 2018،

- زغيدي محمد الحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري 1956-1962م، ، دار حمودة، دب، 2004م

- سنوسي أحمد الشريف الأطرش، تاريخ الجزائر خمسة قرون، الجزء الثاني ، البصائر،الجزائر 2012م

- الطاهر الزبيري، نصف قرن من الكفاح، مذكرات قائد الأركان جزائري، تحرير مصطفى دالع، دار الصحافة، الجزائر، 2011م.

- طاهر محمد بوشلوش، التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثارها على القيم في المجتمع الجزائري1967-1999 -دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي، دار بن مرابط لنشر وطباعة ،الجزائر،د.س

- عباس محمد نور عبد القادر، حوار حول الثورة، الجزء الثاني ، تقديم خليفة الجنيد وآخرون، دط، المركز الوطني للتوثيق، الصحافة والإعلام، الجزائر، 2012م

- عبد الحق عميري، عشرية الفرصة الأخيرة، الاقتصاد: الازدهار أو الانهيار، تر: جناح مسعود، منشورات الشهاب، دب، 2015م

- عبد الحميد زوزو، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة (مؤسسات ومواثيق)، دار هومة لنشر وتوزيع ، دس

- عبد الطيف بن اشنهو :التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1989، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1982

- علي الخلاصي، الثورة الجزائرية في الشمال القسنطيني، منشورات الحضارة، الجزائر، 2015م

- علي غربي، واقع التنمية في الجزائر، دراسة سوسيولوجية للصراع الصناعي، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ط2، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996م

- غازي حيدروسي، الجزائر التحرير الناقص، تر: خليل أحمد خليل، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1997م.

- غفران محرز ، مذكرات من وراء القبور وقائع ومأساة مبيتة،تر:الحاج مسعود ،دار هومة وزارة الثقافة ،الجزائر ،د.س

- فتيحة لمنيعي، النشاط الإنتاجي في المؤسسات الصناعية، مركز الكتاب الأكاديمي د.ب،2016

- لعروق محمد الهادي،أطلس الجزائر والعالم، دار الهدى، دب، دس

- محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية الجزائر، 1972م.

- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، الجزائر، 1984م.

- محمد الميلي ، فرانز فانون والثورة الجزائرية، وزارة الثقافة ،الطباعة الشعبية للجيش،الجزائر

- محمد بلقاسم حسن بهلول، القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر –تحديد ونظامه ودمجه في الثورة الزراعية ،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ،الجزائر ،1985م.

- محمد بومخلوف، اليد العاملة الريفية في الصناعة بالجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر،د.س،ص185

- محمد سويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986،

- مقلاتي عبد الله، المشروع الفرنسي الصليبي لاحتلال الجزائر وردود الفعل الوطنية 1830–1962م، دط، منشورات سيدي نايل، الجزائر، 2013م

- مقلاتي عبد الله، ظافر نجود: التاريخ السياسي للثورة الجزائرية والإستراتيجية العسكرية، دط، ب د، دس

- المناضوري عبد العزيز سالم، يحيى جلال، المغرب الكبير الفترة المعاصرة وحركات التحرر، دار قومية، دب، 1966م

- ميلي محمد، مواقف جزائرية، مؤسسة الضحى، الجزائر، 2014م.
- نور الدين زمام، السلطة الحاكمة والخيارات التنموية بالمجتمع الجزائري (1962-1998م)، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2002م
- نور عبد القادر، حوار حول الثورة، تقديم: خليفة الجنيد وآخرون، الجزء الثاني، المركز الوطني للتوثيق، الصحافة والإعلام، الجزائر، 2012م
- هواري قبايلي، ثمن الحرب -الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الاستعماري الفرنسي، مراجعة:بلقاسمي بوعلام، دار الكوكب العلوم،2012

2 - الموسوعات:

- حسين محمد وأنصاره وآخرون ،الموسوعة العربية الميسرة ،شركة أبناء الشريف الأنصاري لنشر والتوزيع ،بيروت ، 2001م.
- محمد، برهام المشاعلي ،الموسوعة السياسية والاقتصادية، دار الأحمدي لنشر، القاهرة 2007م.

3- مراجع بالغة أجنبية:

- Fakharifarouk, Zelriri Noura ,La crise économique actuelle en Algérie entre les fluctuations des prix de pétrole et l exploitions despotemtiolites dispomilber pour la alistiom du de collage économique-étude analytique journal of économiquefiramcial. research ,volume4 ,issue 2 ,décembre 2017.

- Front De Libération Nationale .Gestion Socialiste Des Entreprises (charre et textes d applion) Commission Nationale Pour La Gestion Socinaliste Des Entprises .Décembre ,1975 .

- Hocine Malati ,Histoire secrète du pétrole algérien, glitions la découverte, paris,2010 .

-Jacques Schnetzler, Le Développement algérien, Collection Géographie , Masson Mexico Rio de Janeiro, Paris,1981.

4-مقالات والدوريات:

- أسامة عبد صاحب عبد المنعم ،الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال،مجلة مركز بابل لدراسات الإنسانية،العدد3، المجلد4، جامعة بابل لدراسات الحضارية والتاريخية

- آمال شوتري، عبد الصمد نجوى، قراءة في علاقات المناطق الصناعية بالتكوين المهني بالجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس، د. د، جامعة باتنة، جوان 2018م

- بالعالية ميلود،خلافات القادة الثورة في اجتماع طرابلس لاستقلال السياسي 27ماي-7جوان 1962-تحديد أسباب وقراءة في إستراتيجية الاستقلال السياسي ،مجلة دراسات وأبحاث –مجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة حسيبة بن بوعلي ،شلف ،مجلد 10،عدد4،ديسمبر 2018

- بلقاسم ميسوم، سياسة فرنسا الاقتصادية والثقافية في الجزائر خلال فترة (1930-1954) مجلة علوم الإنسان والمجتمع،عدد6 ، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2013

- بلمقدم مصطفى، الغاز الطبيعي في الجزائر، آفاق واعدة وتحديات، مجلة التنظيم والعمل، العدد 4، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، دس

- بن شيخ: قرار تأميم النفط الجزائري،24 فيفري 1971م، دراسة السياق والمضامين والدلالات، مجلة دفاتر السياسية والقانون، ب رج، العدد السادس، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، 2012م

- بن عتو رضا، بن يوسف تلمساني: الرؤية الاقتصادية للجزائر المستقلة من خلال وثائق (مخطط العقيد لطفي، برنامج طرابلس، وثيقة ايفيان ،المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9 جانفي.2018

- بن عنتر عبد الرحمن، مراحل تطور المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وآفاقها المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جوان 2002م

- بن موسى بشير، حمشاوي محمد: تفعيل الصناعة التحويلية في ظل الاستفادة من مقومات التكامل المغاربي، دراسة تحليلية للصناعة التحويلية، الجزائر، تونس، المغرب، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، العدد 1، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، 2018م

- بهدي عيسى بن صالح: ملامح هيكلة المؤسسة الشبكية، مجلة الباحث، عدد 03، 2004م

- عبد اللطيف مصيطفى وعبد الرحمن بن سانية، انطلاق التنمية بين النظرية الوضعية والمنهج الاقتصادي ، مجلة الواحات والدراسات ، العدد12، جامعة غرداية ،2011.

5-الرسائل والأطروحات الجامعية:

- بوري محيي الدين، دور السياسة في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر، ما بين 2000-2010، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2015/2014

- بوزيد غلابي، مفهوم المؤسسة العمومية، رسالة ماجستير، في القانون العام، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2011/2010م

- بوهناف يزيد، مشاريع التهدئة الفرنسية إبان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين 1962/1954م، رسالة ماجستير تخصص تاريخ حديث ومعاصر، قسم العلوم الإنسانية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014/2013م،

- جميلة فهيمة خلف، تأهيل الصناعة الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم التجارية وعلوم ، جامعة باجي، عنابة، 2019/2018م

- جيلالي بشلاغم، العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف، 2002-2010م، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات أورومتوسطية، جامعة أبي بكر بلقائد، 2011/2010م

- حاج قويدر عبد الهادي، الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري 1986-2009م، دراسة تحليلية، دراسة ماجستير في الاقتصاد، جامعة وهرن 2012/2011م

- رحالي محمد، النخبة السياسية المحلية ومسألة التنمية، دراسة حالة المجلس الشعبي الولائي لولاية سيدي بلعباس، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة وهران، 2013/2012م

- زمال وهيبة، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2017م

- ساعد هماتس: التصنيع والتنمية الحضارية، دراسة تحليلية بمدينة العلمة، ولاية سطيف، رسالة ماجستير في علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009/2008

- شيبوب محمد، اجتماع العقداء العشر: 11 أوت إلى 16 ديسمبر 1959م، ظروفه، أسبابه، وانعكاساته على مسار الثورة، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث، جامعة وهران، 2010/2009م

- صبرينة بودريوع، الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر، المرحلة البومدينية نموذجا (1965-1978)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة متنوري، قسنطينة، 2011/2010

- عابد عبد الكريم غريسي، دور الدولة في الاقتصاد (نظرة تحليلية تاريخية)، دراسة حالة الجزائر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010م

- عبد الحق بوعتروس، معايير تقويم أداء المؤسسات الصناعية العامة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة باجي مختار،2018

- عبد الحكيم رواحنة،السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ،جامعة الحاج لخضر، جامعة باتنة ،2013/ 2014 .

- عثمانية رؤوف، التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001/2000م.

- عكروم شهر زاد، مشروع قسنطينة (المضمون والأبعاد 1959-1963،رسالة ماجستير، المدرسة العليا للأساتذة في الأدب، والعلوم الإنسانية بوزريعة، الجزائر، 2009/2008

- عليواش أمين عبد القادر، أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الوطن ،رسالة لنيل درجة الماجستير ، جامعة الجزائر، 2007/2006م

- فتوح خالد، الاستثمار ودوره في التنمية المحلية، دراسة حالة قطاع الري ولاية تيسمسيلت، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009م

- فهيمة خلف الله، تأهيل الصناعة الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، 2016/2015م

- قتاش محمد، الحياة النقابية في القطاع الوهراني خلال الثلاثينات (1923-1939). إبراهيم ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة وهران، كلية الحضارة الإسلامية والعلوم الإنسانية، وهران، 2007م.

- قواسمية عبد الكريم: الثورة الجزائرية ومسألة بناء الدولة ما بين (1962-1978)، أطروحة دكتوراه، تخصص تاريخ الحركة الوطنية والثورة الجزائرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، 2018/2017،

- ماجدة موجب، تسيير المخزون في المؤسسة الاقتصادية ودراسة حالة مؤسسة حوض الحمراء، حاسي مسعود، تقرير تربصي لنيل شهادة ليسانس، جامعة قاصدي مرباح، 2013/2012م.

- محديد حميد، النظام القانوني للمؤسسة العمومية الاقتصادية في الجزائر، دراسة حالة المؤسسة الجزائرية لتكييف الهواء أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة بن يوسف بن خدة، 2016/2015م.

- مختار بن هنية، استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008/2007م.

- مخضار سليم: دراسة تحليلية تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد2018/2017م.

- معلم: تجارب التنمية في الدول المغاربية والاستراتيجيات البديلة، دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2017/2016.

- ميلودي سهام، اتفاقية ايفيان، أسبابها ومضمونها ورود الأفعال، دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه في التاريخ ، جامعة أبي بكر بلقايد، 2016/2015م.

- هيشير محمد التيجاني، دراسة وتحليل أداء مواد البناء في الجزائر خلال الفترة 1974-2007م، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012/2011م.

5 – مقالات ودوريات العلمية:

- زوزي محمد، إستراتيجية الصناعات المصنعة والصناعات الجزائرية، مجلة جامعة ورقلة، الجزائر، عدد 8، 2010م.

- سليم بوهديل، قياس أهمية الصناعات التحويلية داخل الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية للفترة 2005-2014م، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، ديسمبر 2016م.

- صيد مريم، محرز نور الدين، التخطيط البيئي كآلية وقائية لحماية البيئة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة

- عصام بن الشيخ، قرار تأميم النفط الجزائري، 24 فيفري 1971، دراسة السياق والمضامين والدلالات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جانفي 2012م.

- فاتح حاجي، الجهوية في الجزائر: الواقع والآفاق، مجلة العلوم الاجتماعية، ، العدد 26، ، جامعة محمد لمين دباغين ، سطيف،2008م.

- كربالي بغداد، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن، جامعة محمد خيضر، جانفي 2008م.

- وهيبة بشرير، نظرة تقييمية ونقدية لمؤتمر طرابلس 1962م،مجلة المغرب العربي ،عدد3 ،قسم التاريخ، جامعة الجزائر.

6-مدخلات وملتقيات:

- حميدة بوزيدة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية بالجزائر، ملتقى حول استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر، يوم 07/06 ديسمبر 2017م، جامعة حمة لخضر، الوادي

- دعاشي سميرة، مدخلة بعنوان التجارة الفرنسية عبر الصحراء الجزائرية ودورها في تراجع التجارة التقليدية (1900-1945م)، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان	/
الإهداء	/
مقدمة	أ
الفصل الأول:	
أولا:الصناعة الاستخراجية	10-24
1-الفحم	11
1-2 مناجم الفحم بالجزائر	11
ا-منجم القنادسة	12
ب-منجم بشار الجديد وكسيكو	13
2-استغلال النفط بالجزائر أثناء الفترة الاستعمارية	14
2-1 تعريف النفط	14
2-2 مراحل التنقيب على النفط بالجزائر	15
2-2-1 المرحلة لأولى	15
2-2-2 المرحلة الثانية	15-16
2-2-3 المرحلة الثالثة	16
3-أهم الشركات الفرنسية لاستخراج النفط	17

4-التوزيع الجغرافي للنفط بالجزائر	19
4-1 منطقة الصحراء الشمالية	19
4-2منطقة الصحراء الجنوبية الشرقية	19
5-الحديد	20
5-1 منجم الونزة	20
5-2 منجم بوخضرة	21
5-3 منجم الخنقة	21
5-4 منجم فليفلة	21
5-5 منجم تيمرريت	21
5-6 منجم المعدن	21
5-7 منجم زكار	21
5-8 منجم قورية	22
5-9 منجم بني صاف	22
5-10 منجم غار جبيلات	22
6-منجم الرصاص	22
7-منجم النحاس	23
8-منجم الزنك	23
9- الفوسفات	23

9-1-منجم الكويف	24
9-2-جبل العنق	24
ثانيا الصناعة التحويلية بالجزائر :	25
1-تعريف الصناعة التحويلية	25
2- الصناعة التحويلية قبل الاستعمار الفرنسي	26
3-الصناعة التحويلية أثناء فترة تواجد الاستعمار الفرنسي	27-26
ثالثا: مشروع قسنطينة 13اكتوبر 1958	29
1-تعريف بالمشروع قسنطينة	29
2-مضمون المشروع قسنطينة	30
3-الجانب الاقتصادي لمشروع قسنطينة	20
3-1 الجانب الصناعي	31-30
3-2 الصناعة الخفيفة	31
3-3 الصناعة الثقيلة	32
3-4المركبات الصناعية الكبرى	32
3-5 المراكز الصناعية المجاورة للمدن الكبرى	34
4-أهداف المشروع قسنطينة	36
4-1 أهداف الظاهرية للمشروع قسنطينة	36

4-2 الأهداف الخفية للمشروع قسنطينة	36
4-3 تقييم للمشروع قسنطينة	38-37
أولا:خيارات التصنيع في الجزائر المستقلة	41
1-مؤتمر طرابلس	41
1-1-ظروف انعقاد مؤتمر طرابلس	43
1-2 تعريف مشروع طرابلس	43
1-3 أعضاؤه ووظائفهم	43
1-4 مضمونه	44
2-تطبيق النهج الاشتراكي بالجزائر	47
2-1 مفهوم الاشتراكية	47
2-2 أسباب تبني النهج الاشتراكي في الجزائر	51-50
ثانيا :سياسة التأميم المؤسسات الاقتصادية	54-52
ثالثا:سياسة التسيير الذاتي	55
1-مفهوم التسيير الذاتي	55
2-لجان التسيير الذاتي	56
3-أسباب اختيار التسيير الذاتي	58-57
4-مشاكل التسيير الذاتي	61-60
رابعا:إنشاء الشركات الوطنية والدواوين	62

1-إنشاء الشركات الوطنية	65-64
2-الدواوين الوطنية	67-66
أولا:سياسة هواري بومدين (الثورة الصناعية)	70
1-الخطوط الكبرى لثورة الصناعية	72-70
1-1 أهداف الثورة الصناعية	74-73
2-التسيير الاشتراكي للمؤسسات الاقتصادية	74
2-1تعريف المؤسسة الاشتراكية	74
2-2 أسباب التسيير الاشتراكي للمؤسسات	75
2-3 الأسلوب الاشتراكي للمؤسسات	76
2-4 أهداف المؤسسة الاشتراكية	77
ثانيا: سياسة التأميمات بالجزائر	80
1-تأميم المصانع وشركات	81-80
1-1 أسباب تأميم قطاع المحروقات	82
1-2 تأميم المحروقات	82
1-3 تأميم الغاز	85
1-4 الأهداف الرئيسية من عملية التأميم المحروقات	86
ثالثا:المخططات التنموية	88

1-المخطط الثلاثي الأول 1967-1969	91-89
2-المخطط الرباعي الأول 1970-1973	93-91
3-المخطط الرباعي الثاني1974-1977	99-94
رابعا:سياسة التوازن الجهوي	103-100
خاتمة	108-105
ملاحق	119-110
قائمة المصادر والمراجع	134-121
ملخص	/

الملخص:

لقد ورثت الجزائر المستقلة وضعا اقتصاديا مزريا في كل القطاعات ومنها القطاع الصناعي، فالنسيج الصناعي الهش الذي أقامته الإدارة الاستعمارية في الجزائر والقائم أساسا على الصناعات الاستخراجية أصابه ما أصاب القطاعات الاقتصادية الأخرى من تخريب وهجرة للرساميل والكفاءات...

أمام هذه الوضعية الصعبة حاولت الدولة الجزائرية المستقلة رفع تحدي التنمية الشاملة للبلاد، وقررت أن تكون الصناعة هي قاطرة التنمية في البلاد، لذلك لجأت إلى تأميم الوحدات الصناعية المتبقية، وتأميم المناجم والمحروقات. وانطلقت الدولة في توطين الوحدات الصناعية الضخمة والمتطورة في عدة مدن من البلاد وشملت هذه الصناعات فروعا مختلفة (بتروكيمياويات، حديد وصلب، صناعات ميكانيكية...الخ)، مطبقة مبادئ الاقتصاد الموجه وهو الخيار الذي تم تبنيه في مؤتمر طرابلس 1962.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الجزائري، التصنيع، الصناعة المصنعة، التأميمات، الاشتراكية، التنمية.

Summary :

Algeria experienced a decline in the industrial field during the colonial period as a result of looting and exploitation of its wealth

After independence Algeria found a colonial legacy in a difficult economic situation characterized by backwardness and lack of economic structures and lack of human frameworks and dependence on the colonial economy

Algeria sought to break the cycle of dependency of French colonialism in any way and to follow the socialist approach by focusing on manufacturing and manufacturing industries and its dependence on nationalization and oil revenues. It focused on development plans, various investments on heavy industry and fuel for development, and financing and development of its economy.

***Keywords**: Algeria, Algerian economy, manufacturing, manufacturing industry, Tamimat,Socialism.*